الإثنين 19 تشرين الأول 2020
العدد 4177 السنة الخامسة عشرة
Lundi 19 Octobre 2020 no 4177 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

أوقفوا «اختبارات» رياض سلامة «النقديّة»

• **ماهر سلامة**
فاتورة الوباء في لبنان

• **ليا القزي**
سوق السيارات: نهاية نموذج الترف

القيود على الليرة «الكاش»: هل رضخ سلامة للمصارف؟ [3]

الحريري رئيساً للحكومة الخميس المقبل

حزب الله: لا التزام مسبق بشروط صندوق النقد [2]

الأجهزة ترفض وقف التعذيب

[4 ـ 5]

(هيثم الموسوي)

قضية

كورونا يحاصر المدارس
هل يجري التكتم على الاصابات؟

6

الحدث

ايران محررة من حظر السلاح

10

البحرين

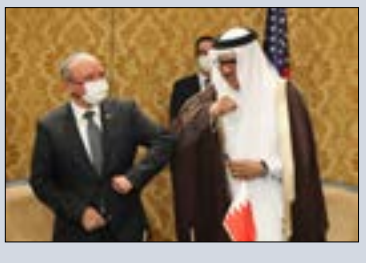

آل خليفة يخشون شعبهم
احتفالية باردة بالتطبيع

12

المشهد السياسي

حزب الله للحريري: لا موافقة مسبقة على شروط صندوق النقد

يزداد سعد الحريري ثقة بأن تأجيل الاستشارات النيابية لن يسهم سوى في تأخير تكليف تأليف الحكومة أسبوعاً واحداً. كل المعطيات تصب في صالح تكليفه، بعدما لم يتمكن معارضوه من فرض أي خيار بديل. لكن إنجاز التكليف لن يعني أن التأليف سيكون سهلاً. ذلك أن حساباته مختلفة. ورئيس الجمهورية لن يسمح بكسر جبران باسيل مرتين. كما أن يسمح حزب الله في إطلاق يدي الحريري لوضع برنامج الحكومة بما يناسبه

(هيثم الموسوي)

إذا لم يطرأ أي جديد، فإن سعد الحريري سيكون يوم الخميس في 22 تشرين الأول 2020 رئيساً مكلفاً بتأليف الحكومة، بعدما غادر «موقعه الطبيعي»، كما قال، في 29 تشرين الأول 2019. عام مضى على الانتفاضة وعلى الاستقالة التي حاول الحريري بيعها للمنتفضين، قبل أن يعود بعد عام، على أنقاض الانتفاضة والليرة والاقتصاد والمرفأ، من دون أن يدّعي هذه المرة أنه أحد أحصنة «الثورة» كما فعل عندما رحل. هو عائد لتثبيت موقعه في السلطة، التي أسهمت في خراب البلد. لكنه هذه المرة يحمل ما يراه «وصفة الخلاص»، التي كتبتها فرنسا، ووافق عليها كل الأطراف. بعد يومين من تأجيل الاستشارات النيابية، عَلّ التأجيل يعيد خلط أوراق التكليف، كما كان يأمل التيار الوطني الحر، تبيّن سريعاً أن الأمور لم تتغيّر. «الثوات» كانت تمنّي النفس بالنتيجة نفسها أيضاً. وبحسب المعلومات، فقد رفضت في ليلة تأجيل الاستشارات الخروج ببيان تسعى فيه إلى إحراج جبران باسيل من خلال التأكيد أنها ترفض التأجيل. ما رجّح هذه الخطوة كان الرهان على اعتذار الحريري. لكن سرعان ما أبدى الأخير تمسكه بترشيحه، واثقاً من أنه الفرصة الأخيرة لإطلاق مسار الدعم الدولي، الذي قد يوقف الانحدار نحو الهاوية.

بدوره، حسم التيار الوطني الحر موقفه باكراً، مؤكداً أنه لن يغيّر رأيه من الاستشارات. وهو لن يسمّي الحريري، حتى لو اتصل بباسيل أو لم يتصل. مع ذلك، تؤكد مصادر متابعة أن باسيل لم يستسلم بعد. مصادر متابعة تشير إلى أنه يسعى خلال الأيام الفاصلة عن موعد الاستشارات، الذي صار صعباً على رئاسة الجمهورية تحمّل تبعات تأجيله مجدداً، إلى إقناع حلفائه بقطع الطريق على الحريري، وتسمية جواد عدرا أو جمال كبي لتأليف الحكومة. حزب الله يرفض السير بخيار كهذا. يدرك سلفاً أنه سيكون محكوماً بالفشل، أسوة بتجربة حكومة حسان دياب، التي لم تستطع جمع الداخل ولا كسب دعم الخارج. ولذلك يدرك الحزب أن التفاهم مع الحريري قد يكون الخيار الأفضل في هذه المرحلة، من دون أن يعني ذلك أنه حسم أمره بتسميته له، مع حصوله على أصوات كتلته، إضافة إلى أصوات كتل: التنمية والتحرير، اللقاء الديموقراطي، اللقاء التشاوري، المردة، الطاشناق (أعلن النائب أغوب بقرادونيان أن الحزب سيتخذ قراره غداً ولن يكون بالضرورة متوافقاً مع موقف تكتل لبنان القوي)، إضافة إلى نواب مستقلين.

القوات والتيار خسرا الرهان على انسحاب الحريري

السير بالاستشارات وتكليف رئيس الجمهورية لسعد الحريري بتأليف الحكومة سيكونان تجاوزاً لمعضلة أولى. التأليف بحسب كل المعطيات لم يكون سهلاً. رئيس الجمهورية، الذي يملك التوقيع الثاني على التشكيلة، سيسعى إلى تعويض ما خسره التيار الوطني الحر من رصيده في مفاوضات التكليف. وحتى إذا أعلن التيار أنه سيكون خارج الحكومة، فإن أحداً لا يشك في أن باسيل ستكون له اليد الطولى في اختيار الوزراء الاختصاصيين من الطائفة المسيحية، وإن اعتبر هؤلاء من حصة رئيس الجمهورية.

ثنائي حركة أمل وحزب الله لن يكون معرقلاً للتأليف. الاتفاق بشأن الحصة الشيعية مُنجز. والحريري لن يمانع أن يسمي الطرفان وزراء الطائفة من غير الحزبيين. لكن الاتفاق أو التوافق على التأليف لا ينسحب على برنامج الحكومة. هنا، بحسب المعلومات، يبدو أن الاتفاق ليس منجزاً. الحريري طلب «شيكاً على بياض» من القوى التي يتواصل معها، لجهة منحه حرية تطبيق برنامج مع صندوق النقد الدولي. يُردد أنها الفرصة الأخيرة للإنقاذ، ولذلك يطلب من جميع الذين يتواصل معهم تعهداً مسبقاً بالسير ببرنامجه الحكومي، المبني أساساً على المبادرة الفرنسية وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي. لا أحد يعارض، في المبدأ، المبادرة الفرنسية. لكن العثرة في المُنَّة، التي سبق أن أبلغ النائب محمد رعد تحفظ الحزب عليها، لا تتعلق برفض الانتخابات النيابية المبكرة وحسب، بل تشمل أيضاً بعض شروط صندوق النقد غير المقبولة بالنسبة إليه. تلك تحديداً ما يريد الحريري الحصول على التزام بشأنها. يقول إنه لا بد من السير بإجراءات قاسية لفترة وجيزة، على أن يعود البلد بعدها لينهض من أزمته. لكن الحريري لم يسمع جواباً يرضيه من حزب الله الذي يرفض إطلاق يدي الحريري في السلطة، وتحديداً لجهة الالتزام بما يطلبه صندوق النقد.

(الأخبار)

ليس المواطنون - الذين سيتأثرون بقرار مصرف لبنان تجفيف النقد بالليرة اللبنانية - هم مَن ضغط لإعادة «فتح الحنفية». بل المصارف هي التي دفعت سلامة إلى «تليين» موقفه. نجح «الابتزاز» في عدم خسارتها كلّ الفوائد المرتفعة التي تحصل عليها من «المركزي»، في مقابل ضبط سوق النقد بالليرة

تقرير

القيود على الليرة «الكاش»: هل رضخ سلامة للمصارف؟

لينا القزي

«قرار غبي أن يُجفَّف مصرف لبنان السيولة بالليرة من السوق»، يقول الخبير الاقتصادي روي بدارو في وصف القرار الذي أصدره مصرف لبنان الأسبوع الفائت، ورسم فيه سقوفاً للمصارف على سحب الليرات من حساباتها الجارية لديه. وهذا القرار استند إليه المصارف لتفرض على زبائنها سقوفاً على سحب الليرة من حساباتهم. الغباء «بالمعنى الاجتماعي؛ فإذا صحّ مثلاً أنّ واحداً من أهدافه منع المُضاربة على سعر الليرة عبر شراء الدولار، فسيؤدّي القرار إلى خفض القيمة الشرائية لكلّ دولار موجود حالياً، وسلّة المواطنين الشرائية ستنخفض على الأقلّ 20%، وهذا إجرام»، يقول بدارو، إضافةً إلى أنّ مصرف لبنان والمصارف يدعوان - في معرض تخفيفهما من وطأة الإجراء - المواطنين إلى الانتقال صوب خيارات الدفع البديلة: الشيكات والبطاقات المصرفية، فيما يُطلب من مُستوردي البضائع الدفع نقداً بالليرة للمصارف لفتح اعتمادات الاستيراد، ما يعني أنّ هؤلاء سيطلبون من زبائنهم (صيدلية، سوبرماركت، محطة وقود...) تسديد فواتيرهم نقداً، الذين بدورهم سيفرضون على المُستهلكين الأفراد أن يشتروا حاجياتهم بالليرة «كاش»، ولن يقبلوا الدفع بواسطة البطاقات. وُضع الجميع في مُنافسة على كُتلة نقدية محدودة، بغياب الثقة بالقطاع المصرفي التي ستمنع الناس من العودة إلى التعاون معه. يُشبه الأمر لُعبة الدوران حول الكرسي، وأول من يجلس عليها بعد توقف الموسيقى، يفوز بها. يُخبر بدارو أنّه حتّى «شركات توزيع المحروقات لم تعد تقبل أن تقبض من أصحاب المحطات إلا أوراق الـ50 ألف أو الـ100 ألف، ما يخلق ضغطاً إضافياً... المجموعة الحاكمة من مصرف لبنان ومجلس وزراء ووزراء مالية مُتعاقبون، أوصلونا إلى مكان بات فيه الخيار بين الأسوأ والأكثر سوءاً، وفقدنا الخيارات المنطقية التي كنا نملكها قبل سنة. فكان يجب رفع الدعم لأنه مبدأ غير إنساني وغير عادل، وأن يترافق مع تصحيح الحدّ الأدنى للأجور وسياسة ضريبية وتوزيع بطاقات دعم هادف».

تأمين قارب الإنقاذ للناس، هو أيضاً ما يذكره الوزير السابق، والمصرفي، عادل أفيوني لـ«الأخبار». يتفهّم أنّ المطلوب من مصرف لبنان «الحفاظ على النقد والاحتياطي وتوفير الدعم للسلع الرئيسية، فيُريد في هذه الظروف تخفيف الطلب على الدولار، عبر الحدّ من التداول بالنقد». المشكلة أنّ القرارات تُتّخذ «من دون التنسيق مع السلطة السياسية، التي تختلف أولوياتها. فقرارات المركزي تحرم الناس السيولة، وبالتالي تزيد من الانكماش، في حين أنّ الدولة تُريد تحفيز الاقتصاد». يقول أفيوني إنّه «لو كانت الحكومة فاعلة، ووزارة المال تملك خطّة، لكانت اتُّخذت تدابير تُخفّف الكلفة على المواطنين، كتقديم دعم مُباشر ومُحدّد من الدولة، وحوافز ضريبية...»، ولكن حين يغيب التنسيق، «يكون المفعول سلبياً على المجتمع والاقتصاد».

قبل سنة، في صيف 2019 تحديداً، اتّخذ مصرف لبنان إجراءات أدت إلى لجم السيولة وتقليص حجم النقد المتداول في السوق، فأدّت إلى النتيجة نفسها من امتصاص العملة وانخفاض نسبة الإقراض لدى المصارف، وبالتالي المزيد من الانكماش. لاحقاً، بدأ القطاع المصرفي «تصفية» ودائع الدولار الصغيرة، وبغطيها بليرات من مصرف لبنان، ما أدى إلى زيادة حجم النقد المتداول، ليصل في الأشهر الثمانية الأخيرة إلى أكثر من 22 ألف مليار ليرة. بعد اجتماعه مع وفدٍ من جمعية المصارف يوم الخميس الماضي، صدر بيان عن «المركزي» يصف فيه قرار خفض السحوبات بالليرة بأنه «إجراء مؤقّت تفرضه أوضاع استثنائية»، ولكنّ المُقلق في الأمر أنّ القيّمين على السياسة النقدية يدورون، و«يُدوّرون» البلد معهم، في الدوامة نفسها من الإجراءات التي تُكرّر النتائج ذاتها، لأنّهم ببساطة لا يُريدون استئصال الورم، بل «ضبط انتشاره»، بما يضمن تحقيقهم أرباحاً شخصية. يقول بدارو إنّه منذ «الـ2018 نتحدّث عن انكماش الاقتصاد، اليوم بتنا نواجه مرحلة انتحارية، وكلّما تأخّرنا أصبحت الكلفة على المجتمع أغلى».

يُدافع مُقرّبون من حاكم «المركزي» رياض سلامة عن قراره بالقول إنّه «لم يعد بالإمكان ضبط الكتلة النقدية في السوق، فمن غير المعقول طباعة ألف و300 مليار ليرة شهرياً، ويوجد 22 ألف مليار ليرة ضائعين» (تعبير «ضائعين» يعني أن هذه الأموال موجودة خارج القطاع المصرفي، علماً بأن حجم الأموال المودعة في المنازل والخزنات مبالغ فيه)، مُعتبرين أنّ «من الخطأ تصوير سلامة مُتحالفاً مع المصارف ويُحاول تأمين مصالحها، في حين أنّه في صراع عميق معها في هذه الفترة». بالنسبة إليهم، تختلف «مُحفّزات» مصرف لبنان لتجفيف السيولة بالليرة من السوق حالياً، مُقارنةً مع المرّات السابقة، «ومن بينها لَجم المصارف. فهو لم يجبّ الليرة، بل طلب من المصارف أن تأخذ حاجتها الشهرية فقط، سامحاً لها بالحصول على أكثر من حصّتها، على أن تُحسم القيمة من الفوائد على حساباتها المجمدة، فخلقت المصارف هذه البلبلة لأنّها لا تُريد أن تخسر». ستختلف درجة تأثر المصارف بالقرار، بحسب كمية السيولة التي تملكها في حسابها لدى مصرف لبنان، كان يُحدّد أحد البنوك حدّ السحب الأقصى شهرياً بـ30 مليون ليرة، ومصرف آخر بـ4 ملايين ليرة؛ وبحسب المصادر، فقد قامت مصارف «بفرض عمولة وصلت يوم الجمعة إلى الـ10% على كلّ ليرة تُسحب، بعد أن كانت لا تتعدّى 0,5%». في اجتماع الخميس، انتقد سلامة تجارة بيع الشيكات بالدولار بـ2800 ليرة أو 2900 ليرة، ثم إيداع المبلغ بالليرة في المصرف وسحبه حسب سعر المنصّة أي 3900 ليرة، وبالتالي تحقيق أرباح على كلّ دولار. النقطة الثانية التي أشار إليها سلامة، «هي دخول بعض المديرين الكبار في المصارف بلعبة المضاربة على الليرة لتسديد ديون مصارفهم»، بحسب المُقربين منه. ولكن يوم الجمعة، صدر بيانٌ عن جمعية المصارف فيه تأكيد أنّ مصرف لبنان «سيستمر بمدّ المصارف بالسيولة النقدية كالمعتاد، وسوف تستمر بتأمين السيولة النقدية بالليرة للسوق بشكل طبيعي وفق ما جرت العادة خلال الفترة الماضية»، قبل أن «تدعو الجمعية المواطنين إلى استعمال الوسائل الأخرى لديهم». نجحت المصارف في «ابتزازها» إن تتوصّل إلى اتفاق مع سلامة، يُجنّبها خسارة آخر مورد لها، من دون أن تتضح تفاصيله كاملة. وبحسب المعلومات «إذا أرادت المصارف الحصول على كمية إضافية من الليرات، فستُحسم من شهادات الإيداع بالليرة (أموال مودعة من المصارف في مصرف لبنان، لآجال قصيرة) عبر تخفيض فائدة الـ7% التي كانت تحصل عليها، عوض ما كان مطروحاً سابقاً من قِبَل «المركزي» الذي كان يريد شطب الفائدة نهائياً». وتشرح المصادر أنّ «حجّة سلامة أنّ المصارف كانت تحصل على فوائد مُرتفعة من مصرف لبنان، مقابل تقديمها فوائد أدنى لزبائنها، ما خوّلها تحقيق مدخول بنسبة تراوح بين 2% و3%». حالياً، انخفضت الفوائد التي تمنحها المصارف للمودعين، «مقابل استمرار حصولها على الفوائد المرتفعة من المصرف المركزي. يُريد سلامة، عبر حسم الليرات التي تطلبها المصارف من شهادات الإيداع، الانتهاء من ذلك في سياق تخفيفه النفقات من ميزانيته».

ستُحسم الزيادة التي تحصل عليها من المصارف عبر تخفيض فوائد شهادات الإيداع

(هيثم الموسوي)

مقال

«ياطالب الدبس»... من تقرير الـ«اف بي آي»

حسن عليق

مرة جديدة، يحتاج لبنان إلى «شهادة» من الرجل الأبيض. منذ عام 2005، يأتي محققون أميركيون وفرنسيون وبريطانيون، للمشاركة أو الإشراف على التحقيقات في الجرائم «ذات الطابع السياسي». ومنذ عام 2005، لم يقدّم محققو مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي (FBI) أي إضافة نوعية للتحقيق. بعد اغتيال الوزير السابق محمد شطح، على سبيل المثال، لم يحتج «الفدراليون» أكثر من «مسافة السكّة» للوصول إلى بيروت. ولم يقدّموا شيئاً سوى تقارير تقنية عامة بشأن التفجير وطبيعته. لا أكثر ولا أقل.

بعد انفجار المرفأ، علت الأصوات المطالبة بتحقيق دولي. في الواقع، التحقيق في انفجار المرفأ دولي؛ شارك فيه مباشرة الفرنسيون والبريطانيون والأميركيون. يومي 14 و15 آب، زار وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، ديفيد هيل، بيروت، شاكراً رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على «موافقة لبنان على استقبال فريق من مكتب التحقيق الفدرالي (FBI) للمشاركة في التحقيقات التي يجريها القضاء اللبناني». وأكّد أن المحققين الأميركيين سيصلون في نهاية ذلك الأسبوع. كان هيل في بيروت يومي الجمعية والسبت. وبالفعل، وصل إلى بيروت، يوم الأحد 16 آب، 9 محققين من مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي. هؤلاء زاروا مرفأ بيروت ومحيطه أكثر من مرة، والتقوا بالمحققين اللبنانيين، وبالمدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات.

لكن المشاركة الأميركية في المرفأ لم تبدأ يوم 16 آب. فقبل الانفجار بأيام (تحديداً يوم 29 تموز 2020)، وصل إلى بيروت 11 جندياً أميركياً على متن طائرة عسكرية. هؤلاء، أتوا ضمن مهمة تدريب للقوات الخاصة في الجيش اللبناني (ولأسباب مجهولة، كانت مصادر الجيش تنفي وجودهم).

ويوم 4 آب، وصل إلى بيروت 13 جندياً أميركياً، «لتعزيز فريق الحماية في السفارة». وهؤلاء متخصصون في حماية البعثات الدبلوماسية (سبق أن عمل بعضهم في حماية مقار أميركية في فلسطين المحتلة، بحسب صورهم المنشورة على حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، كالجندي Travis Operle، على سبيل المثال لا الحصر).

غالبية هؤلاء، شاركوا في ما سمّوه «أعمال الإغاثة». وقد انضم إليهم، يوم 8 آب، فريق من 26 شخصاً، أتى على متن طائرة تعود ملكيتها للحكومة الأميركية. وغالبيتهم جرى التعريف عنهم بأنهم يعملون في مجال العمل الإنساني والإغاثي ومنظمات المجتمع المدني، علماً بأن واحداً منهم على الأقل (يُدعى Steven Lutbot) يعرّف عن نفسه، على صفحته على فايسبوك، بأنه متخصص في المجال الأمني في وزارة الخارجية الأميركية. وعندما غادروا لبنان يوم 21 آب، كان في رفقتهم رئيس فريق محققي الـFBI توم داني بوكانيللي. أما باقي أعضاء مكتب التحقيقات الفدرالي، فقد غادروا يوم 28 آب.

خلاصة ما تقدّم أن الأميركيين كانوا حاضرين «في الميدان»، منذ لحظة الانفجار (عملياً، منذ ما قبل الانفجار). لكن تقرير «الفدراليين» الذي قدموه إلى المحقق العدلي، القاضي فادي صوان، الأسبوع الماضي، «لن يكشف المستور». تقرير تقنيّ يحوي خلاصات واستنتاجات لا تقطع أي شك باليقين. لن يتضمّن تقرير الـFBI ما في حوزة الاستخبارات الأميركية من معلومات، كما لن يشرح الأسباب التي دفعت بالرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى القول بعد ساعات من التفجير بأنه ناجم عن «اعتداء بقنبلة ما»، وبأن كلامه يستند إلى ما أخبره به جنرالات جيشه، قبل أن ترفض وزارة دفاعه التعليق على كلامه.

حتى لو افترضنا حسن النية، وأن المحققين الأميركيين لا يريدون إخفاء شيء، فإن ما قاموا به لا يؤهلهم للتوصل إلى نتائج صلبة. أقصى ما يُتوقع منهم هو الترجيح التقني وتقديرات عن حجم المواد التي انفجرت وطبيعتها. أما الأمل «حقيقةٍ ما» في تقرير المحققين الأميركيين، فليس سوى الخبل بعينه.

على الغلاف

تعديل المادة 47 ينتظر توقيع رئيس الجمهورية
هل يرضخ عون لـ«فيتو» الأجهزة؟

عندما أقرّ مجلس النواب منذ أسبوعين اقتراح القانون الرامي إلى تعديل أحكام المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة، احتفل الكثير من المتابعين بهذا الإنجاز. بالنّسبة إليهم، فإنّ حضور محامٍ مع الموقوف أثناء التحقيقات الأوّلية، وتصوير الاستجواب بالصوت والصورة، تحت طائلة إسقاط التحقيق الأولي، سينهيان «زمن» انتزاع الاعترافات تحت الضغط والتعذيب والتّهديد وفبركة الملفّات. ولكن هل ستسمح السلطة السياسيّة/الأمنيّة بأن يتحوّل هذا القانون إلى حقيقة، أم أنّه سيعود أدراجه إلى مجلس النواب؟

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

لا يخفي رتيب التحقيق ابتسامته التهكميّة عند الحديث عن إمكانيّة أن يحدّ تطبيق المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائية - بعد تعديلها في جلسة مجلس النواب الأخيرة يوم 30 أيلول 2020، والتي لحظت وجوب حضور محام للتحقيقات الأولية وتسجيلها بالصوت والصورة - من تعرّض الموقوفين للضرب بهدف الإدلاء باعترافاتهم. هو الذي اعتاد سلوك «أساليب خاصة» لانتزاع الاعتراف أثناء التّحقيق، يشير إلى أنّ «لبنان ليس سويسرا، وتطبيق هذا القانون يعني خلو النظارات من الموقوفين». بالنسبة إليه، فإنّ المُشتبه فيه لا يعترف إلّا بعد الكف! لرتيب التحقيق معاييره الخاصة في «احترام» حقوق الموقوف. يتغيّر أسلوبه في التحقيق وفقاً لخلفيّة الشخص وجرمه. صاحب السوابق لا يعامل كـ«ابن البيت»، تماماً كما أنّ شخصاً متّهماً بالتحرّش بقاصر يختلف التعامل معه عن شاب تُضبط بحوزته سيجارة ممزوجة بحشيشة الكيف. تحقيقه يستند إلى حدسه وبعض الأدلّة اللذين يحددان «أساليب تدفع الموقوف إلى الإقرار بجرمه خلال دقيقتيْن».

لا تختلف نظرة بعض المُحقّقين إلى الموقوفين عن نظرة بعض القضاة. يروي أحد الضبّاط أنّه اعتاد أثناء مخابرة عدد من القضاة، لإعطائهم تفاصيل حول مجريات التحقيق مع الموقوفين من أجل الاستحصال على إشاراتهم بالتوقيف من عدمه، سماع جملة: «أدّبته؟ خبزته؟ ربّيه. اقسى شوي عليه»... وغيرها من مرادفات السماح بضرب الموقوفين أثناء التحقيق معهم بهدف الضغط عليهم لانتزاع الاعترافات!

القانون في النفق

إذاً، العيب ليس في المحقّق وحده، بل بمنظومة متكاملة تغضّ الطرف عن احترام حقوق الإنسان وتسمح بالانفراد بموقوف وتعرّضه للضرب والتهديد وإطالة مدّة توقيفه غير القانونيّة. وهذا يقود إلى السؤال، هل حقاً سيوافق رؤساء الأجهزة الأمنيّة على منح هذا القانون «إذن عبور»؟

حتّى يوم أمس، لم تكن التعديلات على القانون قد خرجت من بعبدا ممهورةً بتوقيع رئيس الجمهوريّة ميشال عون. الأمر بالنسبة إلى القصر الجمهوري يُعدّ طبيعياً ولا يوحي بأنّ «فيتو» يعرقل عمليّة النشر في الجريدة الرسميّة، بل إنّ التعديلات ما زالت قيْد الدرس وفق الأصول من قبل الدائرة القانونيّة في القصر. ولم تتم إحالتها بعد إلى مكتب الرئيس، الذي سيصدر قراره ضمن المهلة القانونيّة المحدّدة، أي شهر، بحسب دوائر القصر.

إذاً، لا يبدو أن رئيس الجمهوريّة يبدي اعتراضاً على هذه التّعديلات، بل على العكس، تُحاول دوائر القصر الإشارة إلى اقتراب «النهاية السعيدة».

وعلى المنوال نفسه، تُكمل الأجهزة الأمنيّة رسم الصورة الورديّة لدخول التعديلات حيّز التنفيذ، مؤكّدةً التزام تطبيقها. يقول أحد الضبّاط في المديريّة العامّة لقوى الأمن الدّاخلي «إنّنا ننتظر صدوره في الجريدة الرسميّة على أحرّ من الجمر، لأنّنا كنّا من الجهات التي طالبنا بإقراره بهدف احترام حقوق الموقوف وسحب ذريعة الضرب التي يتّهمنا بها البعض». ويشدّد على أنّ المحققين في المديريّة لا يتّبعون أساليب الضغط والترهيب والضرب تجاه الموقوفين، بل إنّ عملهم في التحقيق يستند إلى التقنيّات المتطوّرة في قسم المباحث العلميّة»، موضحاً أنّ «جميع العناصر يخضعون لدورات تدريبيّة دوليّة في زيادة حرفيتهم ومراعاتهم لحقوق الإنسان التي تُعدّ مادة أساسيّة للتدريب».

هذا أيضاً ما يؤكّده مسؤولون في الجيش اللبناني، مشيرين إلى أنّ «الجيش يلتزم بالمواثيق الدوليّة، وهو من أكثر الأجهزة الحريصة على حماية حقوق الإنسان، ولهذا السبب تحديداً تمّ إنشاء مديريّة القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الجيش».

في المقابل، يتخوّف كثيرون من أن يتحوّل هذا الكلام المعسول إلى محاولة ناجحة لوأد القانون في مهده، إذ تشير المعلومات إلى أنّ الجيش، وخلفه سائر الأجهزة الأمنيّة، غير راضين عن دخول هذه التعديلات حيّز التنفيذ. الضرر الأكبر واقع على الجيش الذي لا تُعدّ مديرية المخابرات فيه ضابطة عدليّة، باستثناء الشرطة العسكريّة التي تقسم اليمين أمام القضاء.

وعليه، لا منفذ أمام رؤساء الأجهزة للتملّص من القانون، سوى من باب القصر الجمهوري، وتحديداً باستخدام مفتاح «مؤنة» قائد الجيش العماد جوزيف عون للضغط على رئيس الجمهوريّة وحثّه على عدم التوقيع.

ويمنّي ضباط وقضاة (خصوصاً في النيابات العامة) أنفسهم بما يخشى منه حقوقيون، وهو ألا يقف رئيس الجمهوريّة في وجه رغبة الأجهزة، وأن يردّ القانون إلى مجلس النواب هذا الأسبوع لإعادة النظر فيه والتصويت عليه من جديد، مرفقاً إيّاه بالأسباب القانونيّة التي دفعته إلى ذلك.

لماذا تُعرقل الأجهزة؟

لا تبدو هذه النهاية مستبعدة لدى المتابعين، وبعضهم ممّن عَمِل على صياغة الاقتراح في لجنة الإدارة والعدل النيابية. هؤلاء يشيرون إلى أنهم حاولوا تقديم نص تشريعي نموذجي وفقاً للمعايير الدوليّة لاحترام حقوق الإنسان. وهم في هذا السياق يعتبرون أن إقرار تعديل أحكام المادة 47 لجهة تكريس حق الموقوف في الاستعانة بمحام أثناء التحقيقات الأوليّة ومعرفة ماهيّة الشبهات المسوقة ضدّه وتسجيل التحقيقات بالصوت والصورة، إضافة إلى المعاينة الطبيّة المجانيّة (الجسديّة والنفسيّة) والاستعانة بمترجم مُحلّف، هو إنجازٌ حقيقي لتحصين العدالة.

يلفت المشرّعون إلى أنّ أهميّة القانون تكمن في تقديم الضمانات الأساسيّة لحُسن تطبيقه، وأهمّها إمكانيّة إبطال التحقيقات الأوليّة في حال إيجاد ثغرة، وإمكانية الملاحقة الجزائيّة لكلّ من لا يحترم تطبيقه. وبالتالي انتُزعت «الخيمة» من فوق رؤوس الأجهزة الأمنيّة والقضاة على حدّ سواء.

يبدو أنّ المشرّعين متيقنون من أنّ عناصر الضابطة العدليّة سيقومون بعرقلة هذا القانون، إذ إنّ عملهم سيكون مضاعفاً، خصوصاً في الجرائم غير المشهودة (عندما لا يضبط الفاعل مُتلبّساً). فجلسات التحقيق ستكون مصوّرة بالصوت والصورة ليكون التسجيل متاحاً أمام المدّعى عليه ومحاميه والمدّعي ومحاميه والقاضي، ما يعني الحد من التعدّي على الموقوفين أثناء الاستجواب. ويقول مسؤول رفيع المستوى في أحد الأجهزة الأمنية، صراحة، إن التعديل القانوني «يعني ان أحداً لن يعترف بجرمه». طبعاً، لا يلغي التعديل القانوني إمكان تعرّض الموقوف للضغط والتعذيب بأساليب شتى، بينها الاعتداء عليه جسدياً خارج وقت الاستجواب.

طريقٌ مسدود!

كلّ ذلك يؤكّد أنّ عمل الأجهزة الأمنيّة الذي كان، في الكثير منه، قائماً على انتزاع الاعترافات بالضغط والتعذيب لتكون «سيّدة الأدلّة»، لن يكون كذلك في حال صدور القانون، بل إن الضابطة العدليّة ستكون ملزمة بتطوير أدواتها التقنيّة للبحث عن الأدلّة الكافية لربط المشتبه فيه بالجرائم قبل التوقيف واتّباع أساليب جديدة لاستخراج المعلومات التي تُدين الموقوف.

إذاً، إقرار هذا القانون يعني أنّه الطريق الأصعب لبلوغ الأجهزة الأمنيّة مرادها. وأكثر من ذلك، فإنّ دخوله حيّز التنفيذ يفضح غياب المكننة والتطوير الإلكتروني عن غالبيّة مراكز التحقيق، ويُعيد فتح النقاش حول انفلاش النفقات السريّة سنوياً من دون حسيب أو رقيب، ورصد القسم الأكبر منها لرؤساء الأجهزة وضباطها وجزء من أفرادها، على حساب تطوير المراكز الأمنيّة وتمكينها تقنياً.

الأمثلة على بدائيّة عمل الأجهزة الأمنيّة لا تُعد ولا تُحصى. تخلو غالبيّة المخافر الموزّعة في المناطق، مثلاً، من الحواسيب الآليّة، لتكون النتيجة المنطقيّة بأنّ محاضر الاستجواب ما زالت تُكتب بالقلم والورقة بدلاً من طبعها على الكمبيوتر، وبالتالي استحالة إدخالها كداتا وتسهيل عمليّة الوصول والاطّلاع عليها لاحقاً في تحقيقات ذات صلة، أو حتّى للحصول إلكترونياً على «نشرة» الموقوف الذي قد ينتظر ساعات لوصول النشرة هاتفياً أو عبر «الفاكس»!

وإذا كان غياب التطوّر التقني يشكّل عائقاً في تنفيذ التعديلات المطلوبة للوصول إلى تحقيق شفّاف، فإنّ قُدرات الكثير من المحقّقين لا تُساعد هي الأخرى. إذ إنّ العديد من العناصر الأمنيّين لا يخضع لدورات تدريبيّة في تنمية مهارات التحقيق.

يقول أحد القضاة إنّ بعض المحققين لا يعرفون تلخيص مجريات التحقيق خلال مخابرته لأخذ إشارته، وآخرون يضطر إلى ثنيهم عن طرح أسئلة معيّنة أو حثّهم على طرح أخرى، إضافة إلى عدم قدرتهم على ربط الأدلّة والمعطيات بعضها ببعض.

يدرك القضاة أنّ المحقّقين قد يُنهكون في الكثير من الأحيان، خصوصاً لجهة انخفاض عديدهم. على سبيل المثال، فإنّ أكثر من 200 شكوى آنيّة ترد يومياً إلى أحد المخافر الذي يعمل فيه 10 عناصر، يكون نصفهم مأذوناً. وفي البقاع حيث ترتفع أرقام بلاغات البحث والتحري والشكاوى الآنيّة، يوجد حوالى 1200 عنصر لقوى الأمن الداخلي موزّعين على الأقضية الخمس لمتابعة مهام التحقيق والحراسة والسير والتبليغ...

ينذر الوضع بما هو أسوأ مع استحالة فتح الأجهزة الأمنية لأبواب التطوّع، نظراً إلى إفلاس الدولة، وبدء المفاوضات مع صندوق النقد وإمكانيّة إعادة «سيدر» إلى الحياة، مع ما يستتبعهما من ضرورة ترشيق المؤسسات بدلاً من زيادة مواردها البشريّة ومضاعفة الإنفاق على البنية التحتية والتطوير.

> محققون يسخرون من التعديل القانوني: الضرب أفضل وسيلة لاستنطاق الموقوفين!

> التعديل يتيح ملاحقة عناصر الضابطة العدليّة أو القضاة في حال خرق القانون

لبنان مشهور... بالتّعذيب

اكتسبت الأجهزة الأمنيّة اللبنانيّة في السنوات الماضية، «شهرةً عالميّة» في أساليب التّحقيق مع الموقوفين، حتّى وصل الصيت إلى أوروبا، التي استعانت بـ«خبرات» هذه الأجهزة.

هذا «التبادل الأمني» كان يحصل عبر تسريب أجهزة أمنيّة أوروبية معلومات عن وصول مشتبه بهم إلى مطار بيروت، كانت السّلطات الأجنبيّة قد استجوبتهم وفشلت في إرغامهم على الإدلاء بأيّ اعتراف.

أمّا في لبنان، فكان الوضع مختلفاً، إذ تمّ توقيف هؤلاء بناءً على اعترافات انتزعت منهم «على الطريقة اللبنانيّة»!

وهذا ما يشي بأنّ الأساليب المُتّبعة ليست عبارة عن «خطأ» يحصل من عسكريين من ذوي الرتب المتدنيّة، وإنّما هي ثقافة متعارف عليها من أعلى الهرم وصولاً إلى قاعدته.

إنّها ببساطة، الدولة التي تعمل بـ«المقلوب». بدلاً من تأهيل العسكريين الآتين من مشارب وبيئات وخلفيات مختلفة وإخضاعهم لدورات تدريبيّة مُكثّفة، بهدف تحضيرهم لإقرار قانون يمنع الضرب والتعذيب في المراكز الأمنيّة، فإنّها تقرّ قانوناً وتترك الباب مفتوحاً أمام رفضه... أو حتّى خرقه.

نقابتا المحامين: سنتابع تطبيق القانون

مقابل سوداويّة الواقع بشأن إمكانيّة عدم التوقيع على قانون تعديل أحكام المادة 47 من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة، يُبرز نقيب المحامين في بيروت ملحم خلف قدَراً كبيراً من التفاؤل. يقول بفم ملآن: «إنّنا بدأنا جديّاً بإنهاء التّعذيب في مراكز التحقيق وانتقلنا إلى مرحلة احترام حقوق الإنسان».

يبدو خلف متحمّساً لنشر القانون في الجريدة الرسميّة والبدء بتطبيقه، حتّى تبدأ مهام نقابتَي المحامين في بيروت وطرابلس في مواكبة التنفيذ. ولهذا الهدف، كشف أن فريقاً تقنياً من داخل النقابتين يعمل لإنشاء خط ساخن وتطبيق إلكتروني يربط الضابطة العدليّة بالنقابتَين، بغية تأمين محامين بأسرع وقت ممكن للموقوفين المُتعسّرين مادياً في كل الأقضية، على أن يتم تعيين المحامي بتصريح على المحضر من دون الحاجة إلى وكالة مصدّقة من النقابة.

يؤكّد خلف أنّ الجهوزيّة والسرعة في تأمين المحامين للموقوفين كافة لن تكونا ضمن نظام المعونة القضائية، كما أنّه لن تكونا على حساب كفاءة المحامين، إذ إنّه سيتمّ وضع معايير محددة لاستقبال طلبات المحامين المتطوّعين الذين سيُستعان بهم في هذا الإطار.

لا ينكر خلف أنّ إقرار هذا القانون يعني حُكماً البدء بتطوير مراكز التحقيق وآلية عمل المُحقّقين، آخذاً على عاتق النقابتَين مسؤوليّة متابعة التفاصيل والتشدّد في اتخاذ الإجراءات لحماية حُسن تطبيق القانون.

في الواجهة

المادتان 52 و53 «تشمطان أُذن» الدستور

المألوف أن للجرار أُذناً واحدة أو اثنتين. تدار من الأولى أو من إحدى الاثنتين. أما الدستور اللبناني، فجرّة بآذان تحار من أيٍّ منها تُدار. كل مكان فيها له أُذن كي يُستدار في هذا التفسير أو ذاك. يكاد لا يمر عليه يوم لا يشمط أحد له أُذناً

نقولا ناصيف

مصادفة أو مفارقة هو دوران سجال من حول المادتين الجارتين 52 و53 من الدستور، في توقيت متزامن في مسألتين متباعدتين تماماً: أولى ترتبط بترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، وثانية بالدعوة إلى الاستشارات النيابية الملزمة والآلية التالية المكمّلة لها وهي مشاورات التأليف.

في كلتا المادتين - وهذه ليست المرة الأولى - نشأ سجال دستوري من حول الصلاحية المنوطة برئيس الجمهورية من خلالهما. عندما أبطأ الرئيس ميشال عون في توجيه الدعوة إلى الاستشارات الملزمة نهاية عام 2019، عملاً بالمادة 53، انبرى الرؤساء السابقون للحكومة وسواهم في الطائفة معترضين، وعدّوه يخالف الدستور، كما لو أن الدعوة وقبلها المدة التي يوجهها إبانها ملزمتان. الواقع أن الأولى ملزمة خلافاً للثانية. استُعيد السجال نفسه عندما أرجأ الدعوة إلى استشارات ملزمة على أثر استقالة حكومة الرئيس حسان دياب في 10 آب، ثم قبل يومين عندما أرجأ دعوة مماثلة كان وجّهها لأيام خلت. ترافقت هذه المآخذ مع بيان لدياب سجّل فيه على رئيس الجمهورية تجاهله إياه كرئيس للحكومة في المفاوضات مع إسرائيل لترسيم الحدود البحرية تبعاً للمادة 52.

ليست هذه المرة الأولى تُثار إشكالات دستورية من حول هاتين المادتين. على أبواب كل تكليف يُثار، بطريقة أو بأخرى، النطاق الممنوح دستورياً لرئيس الجمهورية كي يمارس صلاحية الدعوة والمدة الواجبة وإيداع أصوات النواب لديه. أولها عام 1998 ولن يكون آخرها ما يدور الآن. ذلك ما يصحّ أيضاً على المادة 52 التي رافقتها - بقليل من الضجيجين الإعلامي والسياسي - اجتهادات شتى في مواضيع عقد اتفاقات بين لبنان وإحدى الدول، فيستعان بمجلس شورى الدولة مرة وبهيئة التشريع والقضايا في وزارة العدل مرة أخرى، كما بآراء خبراء دستوريين.

سواء نُظِر إلى تأجيل رئيس الجمهورية الدعوة إلى الاستشارات الملزمة على أنه توسّع في تفسير الصلاحية الحصرية المطلقة المنوطة به، أو على أنه فعل سياسي متعمّد يتوخّى تأخير الاستشارات كي تتزامن مع التفاهم على تأليف الحكومة، فإن ذلك ليس سوى جزء لا يتجزأ من مشكلة تسبّب فيها كل رئيس مكلّف بعد اتفاق الدوحة عام 2008، عندما بدأ يتصرّف، خلافاً لما كان يجري في مرحلة ما بين عامَي 1990 و2005 في الحقبة السورية، على أن التكليف حق مكتسب له وحده. ما إن يحصل عليه، لا يسع مجلس النواب الذي يمنحه إياه، ولا أي مرجعية دستورية أخرى انتزاعه منه، تحت التهويل أنه يتعرّض بذلك إلى الطائفة ويستهدفها، وليس جراء فشل - أو إفشال حتى - الرئيس المكلف في تأليف الحكومة.

حينذاك كانت اللعبة بشقّها الدستوري تبدو سهلة، بأن يدعو رئيس الجمهورية إلى استشارات ملزمة لتسمية الرئيس المكلف الذي يُطبق على هذا الاختصاص، ولا يُفرج عنه إلا بشروطه أو بإنهاك الآخرين أو بأن يُنهك نفسه بنفسه أو أن يقع تدخّل إقليمي أو دولي يفرض عليه إبصار الحكومة النور. في جانب من هذه المشكلة أن الرئيس المكلف يحتجز التكليف بين يديه، ثم يجد نفسه في نهاية اللعبة أمام مشكلة أكثر تعقيداً، إذا واجه رئيساً صلباً أو عنيداً لا يوقّع مراسيم الحكومة إلا بشروطه. ذلك ما فسّر استغراق تأليف الحكومات مدداً غير طبيعية وغير مقبولة منذ اتفاق الدوحة. بذريعة التأليف المتعذّر تتمسّك الشخصية المعنية بالتكليف.

ما فعله رئيس الجمهورية مرتين على التوالي بدلالة سياسية، ذات أقدام دستورية متينة، أنه أوقف لعبة الرئيس المكلف في منتصف الطريق: الاتفاق على التأليف يسبق التكليف، لئلا يتحكّم التكليف بالتأليف. شأن الرئيس المكلف المتذرّع بأن لا مهلة مقيِّدة ترغمه على التأليف السريع، استعان رئيس الجمهورية بالسلاح نفسه: ما دامت الدعوة ملزمة من غير مهلة مقيِّدة لتوجيهها، فلتُفتح اللعبة السياسية على مداها ولتُقلب الأدوار. على نحو كهذا، بفيتو سلبي، قابل رئيس الجمهورية الفيتو السلبي للرئيس المكلف، كي يتوازن اللهو ليس بالصلاحيات فحسب، بل أيضاً بأُذن جرّة الدستور، مع أن ليس لكلا رئيس الجمهورية والرئيس المكلف أن يفعل الأول هذا والآخر ذاك.

> المادة 53 باتت لعبة الفيتوات السلبية المتبادلة

أما المادة 52، فليست أقل عبئاً، وخصوصاً أن الموقف السياسي يقترن بالتفسير السياسي، فيختلط أحدهما في الآخر. اشتكى رئيس حكومة تصريف الأعمال من تجاهل رئيس الجمهورية له في معرض تأليفه الوفد اللبناني إلى مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، واتهمه مباشرة بمخالفة واضحة صريحة للدستور. كلا موقفي عون ودياب صدرا في 12 تشرين الأول، قبل 48 ساعة من مباشرة التفاوض في الناقورة. في اليوم التالي أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً تمسّكت فيه بصواب اختصاصها تأليف الوفد الذي لا يعني التفاوض والإبرام كي يتداخل دورا رئيسَي الجمهورية والحكومة. كلا الرجلين استندا إلى المادة 52 على أن ما يجري معوَّل عليه دستورياً من خلالها، وأن ترسيم الحدود يخضع لتطبيق هذه المادة. خلافاً لوجهة نظر الثنائي الشيعي الذي لا يريد إبصار المفاوضات على أنها معاهدة دولية خشية التطبيع، ثبّت الرئيسان الاعتقاد بأنهما في ظل المادة 52، ما أعطى حجة دياب ذريعة أن احتجاجه صائب.

لأنها ليست المرة الأولى يُثار موضوع مشابه يرتبط باتفاقات، كثرت الاجتهادات والتفسيرات بإزاء صواب إخضاع الاتفاقات تلك إلى المادة 52 مع كل ما تشترط عليه لجهة ثنائية رئيسَي الجمهورية والحكومة في التفاوض والإبرام، ومن ثم موافقة مجلس الوزراء على المعاهدة، ومن ثم عرضها على مجلس النواب أو عدم عرضها تبعاً لقيود محددة. يحمل ذلك مراجع حقوقية رفيعة على الاعتقاد، في خضم هذا السجال، أن ليس لترسيم الحدود أي صلة بالمادة 52، ولا يسري تطبيقها عليها، ولا تحتم بالضرورة موافقة مجلس الوزراء ولا مجلس النواب عليها.

تستند المراجع الحقوقية الرفيعة إلى اجتهاد لمجلس شورى الدولة رقم 97/30 . 98 صادر في 3 كانون الأول 1997، عن هيئة ترأسها القاضي جوزف شاوول وضمّت القاضيين اندره صادر وسهيل بوجي، في معرض إبداء رأي في مشروع اتفاق بين لبنان وكندا. في حيثيات رأيه، حدّد مجلس شورى الدولة قواعد الفصل بين المعاهدة كي تسري عليها المادة 25 وبين الاتفاق الذي يصير إلى إقراره في معزل عنها، بالاستناد إلى «اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات» في 23 أيار 1969، بتعيينها ثلاثة شروط للمعاهدة: أن تكون اتفاقاً بين دول، ترمي إلى إنتاج مفعول قانوني، توضع في إطار القانون الدولي.

تبعاً لهذا القياس، يخضع ترسيم الحدود البحرية إلى الشرطين، الأول (انعقاد بين دولتين) والثالث (وضعه في القانون الدولي عبر تسجيله لدى الأمم المتحدة)، بيد أنه يفتقر إلى الشرط الثاني الإلزامي والجوهري كي يوصف بمعاهدة (إنتاجه مفعولاً قانونياً ذات طبيعة إرغامية).

في ما أورده مجلس شورى الدولة: «بما أن ما يؤكد عدم توافر الشرط الثاني من شروط قيام المعاهدة الدولية بمفهوم القانون الدولي، المتعلق بوجود مفاعيل قانونية ملزمة لطرفَي الاتفاق، فإن مشروع الاتفاق لا يتضمن أية موجبات متبادلة تلزم طرفَيه باحترامها أو التقيد بها، كما لا ينص على أية تدابير أو عقوبات يتوجّب اتخاذها أو تحميلها إلى الطرف الذي يخلّ بما تفرضه المعاهدة. ففقدان الإلزام القانوني والعقوبات المترتبة على عدم احترام هذا الالتزام، وعدم وجود أي مراجعة قضائية يمكن اللجوء إليها، ينفيان عن الاتفاق صفة المعاهدة الدولية بسبب فقدان أحد العناصر الأساسية في تعريفها».

لأن الترسيم ليس معاهدة ولا هو في صلب المادة 52، هل يقتضي أن لا يُعلِم رئيس الجمهورية رئيس الحكومة بالوفد المفاوض؟ وهل لعدم إعلامه بأعضاء الوفد لأنه اتفاق فحسب انتقاص من صلاحيات دستورية لرئيس مجلس وزراء ليس مَن ألّف حكومته؟ وهل لتكليف قبل تأليف أو تأليف قبل تكليف جدوى ما دام الرئيسان ليسا هما اللذين يؤلفان؟

أجوبة غير ذات معنى ما دام الأفرقاء جميعاً يمرون من حدّ الدستور ولا يمشون وراءه.

قضية

بينما تحرّ لجنة كورونا ووزارة التربية على قرار العودة إلى الصفوف، يعيش بعض الثانويات الرسمية والخاصة تخبطاً نتيجة تسجيل إصابات بفيروس «كورونا» في صفوف اساتذة وطلاب. وزارة التربية تبدو مرتاحة لقرار حصر إقفال المدارس بيد الوزير فقط، في حين يتحدث البعض عن تكتّم الوزارة على الإصابات، ما سيؤدي إلى انتشار كبير

كورونا تحاصر المدارس
هل يجري التكتّم على الإصابات؟

فاتن الحاج

الحذر الشديد رافق الأسبوع الأول من العام الدراسي في المدارس الرسمية والخاصة. البعض اصطلح على تسميته «أسبوع رعب» نتيجة تسجيل إصابات بفيروس «كورونا» في صفوف أساتذة وطلاب في ثانويات ومدارس في النبطية وصيدا والبقاع وحاصبيا، منها ما ظهر إلى العلن، ولا سيما بعد إقفال المدرسة أو الثانوية من المحافظ أو من طبيب القضاء، ومنها ما يجري التكتّم عليه من وزارة التربية، ما سيسهم في الانتشار على نطاق واسع.

«غالبية ثانويات بعلبك - الهرمل الرسمية مصابة»، بحسب النقابي حسن مظلوم، و«ثمة حالات مثبتة بالأسماء ومصابون مشتركون بين ثانويات بدنايل، وتمنين، وشمسطار، وطاريا، وبريتال، وثانوية عبدو المرتضى الحسيني في المجمع التربوي في بعلبك، ومركز الإرشاد والتوجيه في بعلبك».

ثانوية بدنايل التي تضم نحو 666 طالباً مسجلاً حتى الآن عاشت أسبوعاً عسيراً، كما قال مظلوم، قبل أن يقرر المحافظ بشير خضر، السبت الماضي، أن يقفلها ويقفل المهنية والمدرسة الابتدائية في البلدة التي تجاوز عدد الاصابات فيها 75 حالة، بعدما كان اقفل في وقت سابق المدرسة الرسمية في كل من بيت شاما وحوش الرافقة.

وفي إشارة إلى التعتيم الحاصل في الوزارة، روى مظلوم ما حصل مع المرشد الصحي في ثانوية عبدو المرتضى الحسيني، باسم مظلوم، عندما أصيب بالفيروس في 10 الحالي في مركز الإرشاد في بعلبك، حيث التقط العدوى من زميل له أثناء تسلمه الكمامات وأدوات التعقيم، وبدأت تظهر عليه عوارض الفيروس منذ الإثنين الماضي ومن ثم على أفراد أسرته، إلا أنه اتهم بالكذب وبالتقصير في القيام بواجباته في البداية، في اتصال أجرته مديرة الثانوية مع مسؤولة ثانويات بعلبك - الهرمل في الوزارة، لتصدر المديرة بعد ذلك بياناً توضيحياً تشير فيه إلى أن «المرشد التزم بكل التدابير الوقائية منذ ما قبل إصابته بالفيروس ولم تظهر أي عوارض على الطلاب والأساتذة طيلة هذه الفترة، إلا أنّ قرار الإقفال من مسؤولية مديرية التعليم الثانوي في الوزارة وليس من مسؤولية إدارة الثانوية».

مظلوم وصف قرار العودة إلى التدريس بـ«غير المدروس» وبـ«المجزرة بحق أولاد الفقراء الذين تقول وزارة التربية إنها حريصة على تعليمهم، وهو لا يحقق مصلحة الطلاب بقدر ما يندرج في إطار الصراع بين الأجنحة الحزبية في الوزارة التي تعجز أن تقول للرأي العام إنها غير قادرة على تنفيذ التعليم المدمج». يجري ذلك، كما قال، «في ظل سبات عميق للهيئات النقابية، ولا سيما رابطة أساتذة التعليم الثانوي المطعون في شرعيتها ورابطة التعليم الأساسي، وعزوفهما عن حماية الأساتذة والطلاب».

> غالبية ثانويات بعلبك - الهرمل مصابة ومدارس خاصة فتحت صفوفاً غير منصوص عليها في قرار الوزارة

ورغم الارباك، لم تجد لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا ما يستدعي حتى الساعة أي تعديل في خطة التعليم المدمج وقرار العودة إلى الصفوف، إذ ينتظر أن تبدأ اليوم المجموعة الثانية من طلاب صفوف التاسع أساسي (البريفيه)، الحادي عشر (البكالوريا - القسم الأول)، الثاني عشر (البكالوريا - القسم الثاني)، فيما تفتح هذه الصفوف في المدارس والثانويات التي كانت مصنفة «حمراء»، وقد تعد كذلك بعد قرار وزير الداخلية محمد فهمي الرقم 1258 الذي نص على استمرار الإقفال في 79 بلدة فقط، بدلاً من نحو 170 بلدة نص عليها القرار السابق.

عضو اللجنة ومستشارة رئيس حكومة تصريف الأعمال للشؤون الطبية، بترا خوري، تحدثت عن «انطلاقة هادئة»، عازية «الارباك المتوقع» إلى أن المدارس تختبر أول تعاط جدي مع كورونا منذ أن أقفلت أبوابها في شباط الماضي. وقالت إن المجتمع المدرسي سيكتسب خبرة مع الوقت، خصوصاً أن البروتوكول الصحي الذي تشرف عليه وزارة التربية ولجنة كورونا ومنظمة الصحة العالمية «يصف بدقة الصفوف في المدارس والثانويات التي كانت مصنفة «حمراء»، وكيف يمكن أن تتعاطى مع كل حالة على حدة، لجهة إقفال المدرسة وحجر الصف وغيره». ونفت أن يكون هناك أي تكتّم على أي إصابة، مشيرة إلى «أننا لم نوثّق أي عدوى حدثت داخل جدران المدرسة». ولفتت إلى أن لديها إحصاءات تشير إلى أن الأهل في المدارس الخاصة أرسلوا أبناءهم بنسبة كبيرة إلى المدارس المفتوحة، فيما لا تملك إحصاءات مشابهة لما يحدث في المدارس الرسمية.

في مادته الرابعة، حصر قرار وزير الداخلية أمس فتح المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية التابعة لوزارة التربية أو إقفالها بوزير التربية فقط، وهو ما قد يوحد الإجراءات، بحسب المدير العام للتربية فادي يرق. ففي الأسبوع الماضي، أقفلت مدارس بأمر من المحافظ أو من طبيب القضاء، ما أحدث بلبلة في بعض الحالات، فيما البروتوكول الصحي دقيق، بحسب يرق، لجهة التعاطي مع كل حالة، والخط الساخن في الوزارات استقبل عشرات الاتصالات خلال الأسبوع الماضي للإجابة عن كل الاستفسارات.

وكان وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال طارق المجذوب ذكّر في تعميم جديد بضرورة «التزام المعايير والضوابط التي نص عليها القرار 463، وبالتالي اقتصار التدريس المدمج على تلامذة الصف التاسع الأساسي (البريفيه) والصفين الثاني والثالث الثانوي، وتأكيد تطبيق معايير التباعد، والسهر على تطبيق الإجراءات الوقائية المفضلة في الدليل الصحي الصادر عن الوزارة». وحذّر المؤسسات التربوية الرسمية والخاصة، من «مغبة مخالفة مندرجات القرار المذكور والقرارات التنظيمية والبروتوكول الصحي، تحت طائلة تطبيق تدابير إدارية وقانونية قاسية بحق إدارات المدارس المخالفة».

تعميم الوزير جاء بعدما وصلت الوزارة شكاوى تفيد بأن بعض المدارس، والخاصة منها تحديداً، فتحت أبوابها لغير الصفوف المنصوص عليها في القرار، ولا سيما للمراحل التعليمية الأولى، مثل الروضات. وقال يرق لـ«الأخبار» إن وزارة التربية ستتخذ إجراءات بحق المدارس المخالفة.

فيما طالبت رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى زين الطويل، الوزارة بأن تعلن هذه الإجراءات الصارمة بحق المخالفين، ودعت كل معلم وتلميذ إلى أن يكون خفير نفسه لجهة عدم ارتياد المدرسة في حال الشك في الإصابة، مشيرة إلى أن الخوف هو على الصغار الذين سيعودون في 26 الحالي، واقترحت تعميم ما يقوم به بعض المدارس لجهة السماح للأهل بأن يختاروا بين التعليم الحضوري والتعليم «أونلاين»، عبر تقديم النموذجين في الوقت نفسه.

(مروان طحطح)

مقال

التعلّم عن بُعد... بعدٌ عن التعلّم

بيارت فريفر *

نشأ التعليم عن بُعد في سبعينيات القرن الماضي، وعُرف آنذاك بالتعليم المفتوح، وكان موجّهاً إلى الكبار الذين فاتهم قطار التعلّم. ونتيجةً للفورة السيبرنيطيقية، أواخر القرن الماضي، وثورة تكنولوجيا الاتصالات والتواصل، تطوّر هذا النمط من التعليم، خصوصاً في المرحلة الجامعية.

يستند التعليم عن بُعد الى مرتكزات عدة، منها: الكادر البشري المؤهّل، الوسائل الفنيّة والتكنولوجية المتطوّرة، البنى التحتيّة التقنية والتكنولوجية، برامج التعليم المستخدمة، المادة التعليمية وإعدادها، الخدمات التعليمية المكمّلة لعملية التعلّم، البيئة المؤاتية للتعلّم وغير ذلك. ولكن هل يستطيع التعليم عن بُعد أن يحلّ محل التعليم التقليدي وصفوف المدرسة ورهبة المعلم؟

من المؤكّد أن التعليم لا ينحصر في تلقين المعارف وحفظها فحسب، بل هو عملية مستمرة تهدف إلى تغيير السلوك وتنشئة الفرد من النواحي كافة، بدءاً من القيم الأخلاقية والمدنية والدينية، مروراً بالعلوم والرياضيات والآداب، وصولاً إلى الرياضة والفنون... لهذا الغرض، وُجدت المدرسة كمؤسسة اجتماعية تضمن استمرارية المجتمع وتسعى إلى تطويره. فهي تضم في صفوفها متعلمين يشتركون في العمر ذاته والاهتمامات نفسها، يتعلمون بعضهم مع بعض وبعضهم من بعض، من خلال تفاعلاتهم وسلوكاتهم. ليبنوا شخصياتهم من خلال احتكاكهم في ما بينهم ومع المعلم، إلى جانب تزويدهم بالمعارف والمعلومات المطلوبة.

إلى ذلك، تحمل المدرسة المسؤولية الاجتماعية الهادفة إلى زرع القيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية من خلال نشر قيم المواطنة والتعاون والمساواة والعدل وغير ذلك... كما إكساب المتعلم مبادئ الحق والواجب، واحترام رأي الآخر وتقبّله، والتعايش مع الجميع مهما بلغت الاختلافات... كل هذه القيم والمفاهيم يحتاج إليها الفرد ليكون مواطناً صالحاً وعنصراً فعّالاً في بناء مجتمعه. كذلك لا يمكن التغاضي عن دورها في نقل الإرث الثقافي وتطويره، وفي الوقت نفسه المحافظة على أصالته، فضلاً عن دورها والمعاهد المهنية تعتمد أساساً على الدروس التطبيقية المباشرة لقياس مدى تحقيق الأهداف التربوية.

بالطبع، لا يكتمل دور المدرسة إذا لم يقترن بدور المعلم، وهو دور محوري في التنشئة الأخلاقية والمدنية والقيمية، فضلاً عن كونه المصدر الرئيس للمعرفة والمؤتمن عليها إلى اليوم. مع التطورات التي شهدتها مفاصل الحياة، برزت أنماط جديدة أسهمت في تطوير عملية التعليم/التعلّم، فبات للمتعلم أن يكتسب معارفه من مصادر متنوّعة عبر كبسة زر. كما برز التعليم عن بُعد القادر على إكساب المعارف والخبرات عبر وسائل اتصال عدة قادرة على تخطّي الزمان والمكان وقدرته على تأمين البيئة المؤاتية للتعلّم، وعن قدرة التعليم عن بُعد على نقل القيم والمبادئ الاجتماعية للأبناء، وإلا ما الفائدة من تخريج متعلمين لا يمتلكون القيم والأخلاق ولا يتحسّسون المشكلات التي تدور من حولهم؟ وهل يمكن للأهل أن يقوموا وحدهم بأدوار التربية في مختلف أبعادها؟

قطعاً، لا يمكن للأهل ذلك، إذ إن الأغلبية الساحقة تنهمك في انشغالات الحياة، كما أن بعضاً من الأهالي لا يتقنون المعارف والخبرات اللازمة لتعليم أبنائهم، فضلاً عن الحالات الاجتماعية، كالتفكك الأسري، والفقر، والأمية، وغيرها من المشكلات التي تعيق هذه العملية. كذلك لا يمكن التغاضي عن الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة التي ترخي بظلالها على المجتمع وتمثّل تحديات قاسية في وجه قدرة الأهل على تأمين كامل متطلّبات

> نجاح هذا النمط يتطلّب مناهج تربوية متطورة تواكب مستجدات العصر وهو ما ليس متوافراً

الأبناء.

قد تكون قدرة الأهل عائقاً أمام انتشار التعليم عن بُعد في الوطن العربي، لكن الأمر لا يتوقف عليها فحسب، إذ إن نجاح هذا النمط يتطلّب أيضاً مناهج تربوية متطورة تواكب مستجدات العصر. فهل المناهج التربوية العربية الحالية قادرة على أن تؤمّن التعليم عن بُعد؟ وهل المدرسة مهيّأة ومجهّزة للواقع الجديد؟

المناهج التربوية العربية تقليدية، إذ تحتل المادة التعليمية المكانة الأبرز متفوّقةً على احتياجات المتعلمين والمجتمع والاتجاهات الحديثة، وهي تعاني من الجمود بحيث تمرّ عقود قبل أن تخضع للتطوير، ما يقلّل من أهميتها التربوية والعلمية، فضلاً عن العمومية التي تتصف بها وإغفالها الجوانب التقنية والتكنولوجية، وتمحورها على حجم المعلومات واكتظاظها بالمعارف المتركزة بشكل أساس على الحفظ والتذكّر وافتقارها إلى المهارات العملية والبحث والاستقصاء الذاتي.

إلى ذلك، تبدو الفجوة كبيرة بين أهداف المناهج التربوية وتطبيقها، إن لناحية ضبابية الأهداف وصعوبة ترجمتها إلى الواقع كونها لا تنبع من احتياجات المتعلم والمجتمع، أو لناحية ضعف السياسات التربوية التي لا تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية. كذلك فإن المناهج التربوية العربية وعناية نشر المعارف والمعلومات عبر وسائل تكنولوجية متطورة قادرة على الوصول إلى المتعلمين، المسؤولين عن تعليم أنفسهم في أماكن بعيدة عن صفوف المدرسة وعن المعلم. ورغم أهمية هذا النمط، إلا أن أسئلة كثيرة تطرح حول ملاءمة المكان وقدرته على تأمين البيئة المؤاتية للتعلّم، وعن قدرة التعليم عن بُعد على نقل القيم والمبادئ الاجتماعية للأبناء، وإلا ما الفائدة من تخريج متعلمين لا يمتلكون القيم والأخلاق ولا يتحسّسون المشكلات التي تدور من حولهم؟ وهل يمكن للأهل أن يقوموا وحدهم بأدوار التربية في مختلف أبعادها؟

في ظل هذا الوضع، كيف يمكن للتعليم عن بُعد أن يحطّ رحاله ويحقّق النتائج المرجوّة، خصوصاً أن المناهج لم تخضع للتطوير منذ فترة؟ وأين جودة التعليم، وهي التي تحمل طريقة تحقيق الأهداف وليس إنجازها فقط؟ إذ إن تحقيقها يتوقّف على عوامل عديدة، منها نوعية المدخلات من موارد بشرية ومادية مستخدمة، وطرق استخدام هذه المدخلات وكيفية استثمارها (العمليات)، بغية تحقيق ما هو منشود وتقويم المخرجات.

لهذا، على المناهج التربوية أن تخلع ثوبها القديم المهترئ وليس رتبه أو ترقيعه. وعلى المعنيين أن يحيكوا ما هو مناسب، نظراً إلى التغيرات التي طرأت على بيئة المتعلم ومجتمعه، إضافة إلى الاتجاهات العلمية والمعرفية الحديثة والتغيرات الكثيرة في سمات العصر التي فرضت وقعها.

أمام واقع المناهج التربوية، وفي ظل الظروف الراهنة والمتمثلة في انتشار وباء خطير يهدّد صحة الإنسان وحياته، ما هي الحلول المقترحة لمتابعة عملية التعليم/التعلّم؟

يعيش العالم اليوم كابوس وباء كورونا الذي أجبر دولاً على إغلاق أبواب حياتها اليومية من مدارس، ومحال تجارية، ومصانع، ومجمّعات وغير ذلك، فوجدت نفسها أمام محاولة لا بدّ منها، وهي التعليم عن بُعد. وسَعت الحكومات والسلطات التربوية جاهدة لإنجاح العملية التعليمية وإنقاذ العام الدراسي، فعمدت إلى اعتماد البرامج التعليمية المباشرة (online). ولكن نظراً الى العوائق الكثيرة التي تعترض التعليم عن بُعد في الوطن العربي، خصوصاً أن المعلمين والمتعلمين غير مدرّبين على هذا النمط، ونظراً إلى الصعوبات التي يواجهونها بسبب ضعف البنى التحتية التكنولوجية والضغوط المالية والمعيشية، تحول التعليم عن بُعد الى ما يشبه «واجبات منزلية» أو ما يعرف بـ«Devoirs des vacances» يقوم بها المتعلم كي لا ينسى ما تعلّمه في وقت سابق، إضافة إلى بعض المحاولات لإعطاء معارف جديدة تمهيداً لعودته إلى مقاعد الدراسة.

لقد كشف وباء كورونا عيوب الأنظمة والسياسات التربوية العربية التي تتخبّط في مشكلات عديدة، وهي التي ما زالت أنظمة تقليدية متخلفة عن مواكبة تغيّرات العصر. وانطلاقاً من هذا الامتحان الذي فشلت فيه، على السلطات المعنيّة أن تعمل جاهدةً على بلورة مناهج تربوية حديثة تلحظ التطورات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية، وعلى بناء مجتمع قادر على أن يتكيّف مع مختلف الأحداث والظروف.

* أكاديمية لبنانية

كورونا

عطلة نهاية أسبوع عاصفة: 2407 إصابات

79 قرية وبلدية جددت وزارة الداخلية والبلديات قرار عزلها، للمرة الثانية، مع استمرار ارتفاع أعداد الإصابات فيها بفيروس كورونا. أسبوع إضافي من الحجر الإلزامي ترافقه الوزارة «عسكرياً» لضبط حركة الدخول إليها والخروج منها.

وفي القرار نفسه، أعاد وزير الداخلية والبلديات محمد فهمي تأكيد الإجراءات السابقة المتعلقة بـ«الخروج والولوج إلى الشوارع والطرقات من الواحدة من بعد منتصف الليل حتى السادسة صباحاً في المناطق المشمولة وغير المشمولة بقرار العزل». كما جدد تدبير الإقفال الكلي لأماكن التجمعات، وبشكل خاص «الملاهي والحانات والمراقص الليلية».

لم يعد ثمة خيارات أخرى متاحة، وما تفعله الداخلية ومعها وزارة الصحة العامة بتفويض من لجنة متابعة فيروس كورونا، هو آخر ما يمكن التعويل عليه، خصوصاً في ظل ارتفاع أعداد المصابين بالفيروس. هذا ما أعاد التأكيد عليه وزير الصحة العامة، حمد حسن، مشيراً إلى خطورة ما آل إليه الوضع... وما آل إليه حال عداد كورونا الذي سجل في عطلة نهاية الأسبوع 2407 إصابات (1405 إصابات أول من أمس، و1002 أمس) ليرتفع العدد الإجمالي للإصابات إلى 33 ألفاً و987. كما سجل عداد الوفيات 11 إصابة خلال اليومين الماضيين، ليرفع عدد الضحايا إلى 520.

ولأن ما باليد لم يعد يكفي لضبط الوضع، بدأ حسن بتطبيق استراتيجية جديدة قوامها العمل على تقديم «جوائز ترضية» للمعنيين لتقديم المساعدة في إطار مواجهة فيروس كورونا. وأولى تلك الجوائز التي أعلن عنها، أمس، هي عبارة عن «أجهزة تنفس ستستفيد منها المستشفيات التي تقدم غرف عناية مركزة». وجدد دعوته للمستشفيات الخاصة الى المشاركة في مواجهة الفيروس، «خاصة أننا على أبواب فصل الشتاء الذي ينذر بارتفاع عدد الإصابات مع تسجيل عدد أكثر من الحالات التي تحتاج إلى عناية فائقة».

وفي المقابل، أكد حسن التزام وزارة الصحة «إن كان من ناحية التسريح بدفع المستحقات للمستشفيات الخاصة، ولا سيما بشأن تجاوز الأسقف المالية والتي بدأت تتحرر مالياً، أو لجهة دفع الجزء الأكبر من عام 2020 والمعاملات قيد المعالجة الإدارية في وزارة الصحة العامة، أو التوزيع العادل لبعض الهبات والمساعدات».

إلى ذلك، دقت المستشفيات الحكومية ناقوس الخطر مع وصول العدد الأكبر منها إلى درجة انعدام وجود أسرة شاغرة لاستقبال المصابين، خصوصاً مع الزيادة في أعداد الإصابات، ما يعني أن البلاد مقبلة على كارثة صحية مع الاقتراب من موسم الإنفلونزا الموسمية، ما يحتّم، بحسب مصادر طبية، «مشاركة أكثر جرأة من قبل المستشفيات الخاصة».

تقرير

مكيالان لوزارة الصحة وهيئة الاغاثة

رامح حمية

قبل ثلاثة أشهر، انفجر منزل خليل الزير في بلدة تمنين التحتا البقاعية. تطاير البيت، وبعض منازل الجيران، «أشلاء» إثر نشوب حريق أدى إلى انفجار قارورتي غاز. لم تقتصر الأضرار على ذلك، إذ أصيب الزير وأطفاله وعدد من جيرانه بحروق من الدرجتين الثانية والثالثة. يومها، نقل هؤلاء إلى أحد مستشفيات المنطقة للمعالجة، ولكن، بسبب خطورة الحروق، كان لا بدّ من البحث عن مستشفى متخصص، وهو ما ليس متوفراً سوى في بعض مستشفيات العاصمة، ومنها مستشفى الجعيتاوي. مع «بعض الاتصالات»، تأمّنت الأمكنة، ولكن بدأت معها معاناة أبناء تمنين الفوقا الذين وجدوا أنفسهم وحدهم «بلا دولة»، على ما يقول الزير.

لم يأت عتب الزير على الدولة من فراغ، وإنما خلال معاناته، لمس الغياب الكامل، حتى «عن ابسط الحقوق، والتي هي الدخول إلى المستشفى». فحتى في حق بديهي كهذا، «كنا بحاجة إلى إجراء اتصالات للحصول عليه». واليوم، ثمة عتب أكبر، وخصوصاً بعد الانفجار المشابه الذي حدث في الطريق الجديدة، والذي «فتحت خلاله أبواب المستشفيات للجرحى، وعلى نفقة وزارة الصحة بحسب ما أوعز وزير الصحة العامة حمد حسن». أما بالنسبة إلى ابن بلدة تمنين، فلا يزال حتى اليوم «عم إدفع من دم قلبي فروقات الوزارة عني وعن عيلتي وعن جيراني وصرت دافع أكتر من 20 مليون ليرة».

يحاول الزير أن يقارن بين الانفجارين، فلا يجد بينهما فوارق. رغم عدد الضحايا الأكبر في الطريق الجديدة، ولكن «في النهاية، الانفجاران نفطيان: غاز ومازوت». مع ذلك، لم تكن «المعاملة متشابهة»، يقول. ففي الانفجار الأخير، «تأهب الكل من وزارة الصحة إلى الهيئة العليا للإغاثة». أما في تمنين، فلا أحد حرّك ساكناً، «حتى الهيئة العليا للإغاثة لم تعر الأمر أهمية، ولم تعط الإذن بالكشف أو التعويض»، وهو ما يؤكده رئيس بلدية تمنين الفوقا حسين جانبين، لافتاً إلى أنه «رغم المطالبات والكتب الخطية التي حاولنا إيصالها للواء محمد خير، إلا أنه في كل مرة كانت هناك مماطلة». إلى أن حدث التفجير الأخير «ورأينا وزير الصحة العامة كيف سارع إلى الإيعاز للمستشفيات باستقبال المصابين على نفقة الوزارة، وكيف كشف اللواء خير على مكان الانفجار، واعداً بالتعويضات». وهنا، يسأل جانبين: «هل أهل تمنين الفوقا لا يستحقون التعويض عن تفجير لم يكن ناجماً عن خطأ شخصي لسوء التخزين؟».

كل المساعي فشلت هنا، ووصل الأمر إلى حدّ طلب جانبين المساعدة من ابن البلدة وزير الزراعة عباس مرتضى «الذي تواصل أكثر من مرة مع خير، من دون طائل».

ثلاثة أشهر من المماطلة والمراوحة، فيما صاحب المنزل المتضرر يجاهد في كل يوم لتحصيل المال لدفع المستحقات المالية و«فروقات وزارة الصحة»، فضلاً عن سعيه لمحاولة تأمين تعويضات مالية للمصابين وعائلاتهم، وخصوصاً أن من بينهم من بات بلا عمل. فهل ستسمع الدولة أنين خليل الزير ابن بلدة تمنين الفوقا؟ أم تتركه يواجه قدره الذي فرض عليه أن يكون ابن إحدى بلدات بعلبك الهرمل؟

الكرة اللبنانية

ليست هذه انطلاقة العهد الاسوأ خلال العقد الأخير. هي نفسها انطلاقة موسم 2011-2012 مع المدرب الالماني ثيو بوكير. وافضل من انطلاقة الفريق مع موسى حجيج في موسم 2017-2018. الفارق في الضغط اليوم يكمن في النظام الفني الاستثنائي المعتمد الذي لا يسمح بإهدار الكثير من النقاط. مايعني وقتاً اقل للتعويض. اما الفارق بين الفريق الفائز بلقب الدوري في المواسم الثلاثة الاخيرة والفريق الحالي، ان الاخير لا يضم سبعة من اللاعبين الذين خاضوا اول مباراة قبل ثلاث سنوات. ولا ستة من لاعبي الاسبوع الاخير. لا اجانب. ووجوهٌ شابةٌ جديدة. وتحدٍّ بين فريقٍ لم يستوعب بعد ان مدرّبه صاحب الإنجاز الاسيوي قد رحل. ومدربٍ جديدٍ يطمح لإثبات نفسه. وربما، احد اكثر الامور اهميّة، غياب عيسى يعقوبو

ضعف في الوسط وغياب الهدافين

مشاكل العهد تظهر باكراً

ظهر العهد بلا روح ومفتقد للحافز في اخر مباراتين (عدنان الحاج علي)

علي زين الدين

فوزٌ صعبٌ على البرج، ثمّ خسارةٌ أمام الإخاء الأهلي عاليه فتعادلٌ مع التضامن صور. 22 فرصة للتسجيل و32 تسديدة، 19 منها علي المرمى، لكن العهد لم ينجح بعد بهزّ الشباك سوى ثلاث مرات من المباراة الأولى. «المشكلة» الهجومية لا تبدو في قلّة خلق لاعبي الفريق فرصاً للتسجيل، وقد تكون بحسب الأرقام، إمّا رعونة المهاجمين، أو تألّق حرّاس المرمى، وربما الاحتمالين معاً، وهو الأصح. لكن الشكل الذي يظهر عليه العهد لا يتوقّف عند عدم تسجيله أي هدف في آخر مباراتين، بل يمتدّ إلى الأهداف الثلاثة التي تلقّاها، وفي خط وسطه غير الخلّاق، وانتشار اللاعبين وتمركزهم الخاطئ، وصولاً إلى غياب بعض أهم لاعبيه، وغالباً، تعيين مدرب جديد.

البداية من الفوز على البرج. صاحب أقوى خطّ دفاع في الموسم الأخير، الذي لم يتلقَّ سوى 9 أهداف طوال البطولة، دخل شباكه ربع هذا العدد في أوّل مباراتين، والسبب يعود أوّلاً إلى سوء تمركز اللاعبين. قبل تسجيل أبو بكر الهدف التعادل بثوانٍ، كان العهد قد بدأ اللعبة بثلاثي دفاعي، مع تقدّم حسين دقيق إلى وسط ملعب الفريق المنافس، وهو أمرٌ يحصل بشكلٍ متكرّر. وصلت الكرة إلى حسين العوطة في أقصى اليسار، فتقدّم حسين زينٌ للضغط عليه، تاركاً محمد جعفر خلفه، أما وليد شور، لسبب ما، حاول التراجع فور تسلّم العوطة الكرة، قبل التقدّم مجدّداً، في حين كان من المفترض أن يضغط على اللاعب الوحيد القادر على تسلّم التمريرة، وهو حسين ابراهيم، إذ إن تمرير الكرة إلى وليد اسماعيل قد يشكّل خطراً في ظلّ وجود طارق العلي خلفه ومحمد قدوح على الخط عينه. شور ادرك الأمر متأخراً، ومع تسلّم ابراهيم الكرة، لعبها طويلة إلى جعفر، ليُشير جاد نور الدين، المتقدّم بدوره، إلى التسلل، في ظلّ تراجع دقيق للبقاء مع أبو بكر المل على الطرف الأخير. ضغط إلى وسط منطقة الجزاء، قبل أن يتسلّم ويُسدد مباشرةً نحو المرمى. نور منصور أيضاً تسبب بالهدف الثاني، ففي حين كان جاد نور الدين قادراً بسهولة على إبعاد تمريرة أبو بكر المل باتّجاه محمد جعفر، تقدّم منصور ليتكفّل بهذه المهمة، قبل أن يلعب تمريرة خاطئة لحمزة عبود الذي بدوره لعب عرضية إلى العوطة غير المراقَب.

التمركز الخاطئ تسبّب بالهدف الذي سجّله ابراهيم بحسون خلال المواجهة مع الإخاء، تلك لقطةٌ لا يصعب الحديث عنها، مع خروج الحارس مهدي خليل من مرماه، على الرغم من مزاحمة المدافع حسين الحسيني لمهاجم الإخاء الهدف عموماً بدأ من تمريرة خاطئة من البديل هيثم فاعور، وتمريرة طويلة ذكية من موسى الزيّات.

حنين إلى يعقوبو

وسط ملعب العهد بدا غير خلّاق في المباريات الثلاث، ثنائية حسن سرور ووليد شور لا تقدّم حلولاً هجومية. العهد سبق أن لعب بمثل هذه الطريقة في كأس الاتحاد الآسيوي، وضمن المسابقات المحلية أيضاً، أحياناً مع وجود هيثم فاعور إلى جانب شور، لكن دائماً، يعاني الفريق من صنع فرص للمهاجمين من وسط الملعب قبل دخول حسين منذر، وهذا أمرٌ لا يحصل غالباً حين يشارك الغاني عيسى يعقوبو. المدرب السابق باسم مرمر اعتمد في العديد من المباريات على الثلاثي يعقوبو وفاعور ومنذر، لكن ذلك كان يحصل عندما يغيب حيدر في وسط الملعب، وبالتالي، الهدف كان دائماً خلق الفرص من الوسط إلى الطرفين، إن كان إلى الجناحين أو الظهيرين.

رضا عنتر لم «يخترع» شيئاً جديداً تسبّب في ظهور وسط الفريق عاجزاً ببساطة، يفتقد الفريق إلى يعقوبو، كما افتقد إلى فاعور في جميع المباريات، ولو أنه شارك بديلاً أمام الإخاء، ولعب أساسياً بمواجهة التضامن، إنّما في قلب الدفاع. والأمر عينه ينسحب على حسين منذر الذي

> تلقّى العهد ربع الاهداف التي تلقاها طوال الموسم الماضي في مباراتين فقط هذا الموسم

خاض دقائق معدودة في المباراة الأخيرة. اللافت، أن هذا الأخير، صنع فرصة واحدة للتسجيل، أكثر مما صنع الثنائي حسن سرور ووليد شور في ثلاث مباريات. أما حيدر، الذي يلعب خلف المهاجمين، وكان يبدو أنه سيلعب كجناح أيمن بمواجهة التضامن، لولا إصابته في الدقيقة الأولى، صنع ثلاث فرص هجومية، وقد بدا واضحاً كيف راح يتراجع إلى الخلف خلال مواجهة البرج لتمرير كرات إلى الطرفين. المشكلة ليست في سرور وشور، بل في وجودهما معاً على أرض الملعب في الوقت الذي يحتاج فيه العهد إلى تسجيل الأهداف. كلاهما يلعب دوراً محورياً دفاعياً جيّداً، وكلاهما أيضاً غير قادرٍ على تقديم ما يقدّمه يعقوبو أو منذر. عنتر أساساً يُدرك هذا الأمر، فقد أشرك مهدي فحص بدلاً من شور مع انطلاق الشوط الثاني من مواجهة البرج، وآخرج الأوّل من التشكيلة الأساسية ليدخل فحص أمام الإخاء، قبل أن يتقدّم الأخير إلى مركز خلف المهاجمين أمام التضامن، مع انتقال حيدر إلى جهة اليمين. عموماً، هذه واحدة من المشكلات في العهد، وإنّما ليست المشكلة الوحيدة التي قد تُحل مع عودة منذر أخيراً، علماً أن مدّة غياب حيدر غير معروفة بعد. الفريق صنع فرصاً كثيرة عبر لاعبين آخرين، أوّلهم علي الحاج، ووصل إلى المرمى كذلك، لكن لا بدّ من ذكر أن الهدّاف في الموسم الأخير من البطولة، كان مارتن نوشيف، بفارق خمسة أهداف عن ثاني الهدافين محمد قدوح، وستة أهداف عن أحمد زريق. حسن شعيتو «موني» تصدّر ترتيب الهدافين في الموسم الذي سبقه، وإدريسا كوياتي جاء من بعده، ثم زريق، قبل الوصول إلى قدوح. صحيحٌ أن المجموعة كانت ناجحة، لكن الفريق يحتاج دائماً إلى الهدّافين.

مرهم الغانب الابرز

عدا عن الأخطاء التي تسبّبت بتلقّي العهد ثلاثة أهداف، وافتقاد خط الوسط للاعبين أساسيين، إلى جانب غياب أحمد زريق عن الهجوم، ثمّة شقٌ لا يمكن تحييده، وهو غياب المدرب باسم مرمر. الأخير صنع جوّاً خاصاً بينه وبين اللاعبين في العهد، ربما لم يكن ليُنجح في صنعه مع أيّ نادٍ آخر. هذه المجموعة كانت ناجحة مع المدرب السابق، و«فشلت» بعد تعيين موسى حجيج مدرباً، على الرغم من المشاركة المشرّفة في البطولة العربية وعدم خسارة أيّ مباراة في الدوري، وعادت لتنجح في الموسم عينه قبل الفوز باللقب. الإدارة والمدرب اتّفقا على فسخ العقد، وكلاهما علما أن الفريق يحتاج إلى صدمة، تمثّلت في عودة مرمر إلى القيادة الفنيّة. سنواتٌ من العمل مع مجموعةٍ واحدةٍ من اللاعبين، قلّما دخل عليها مستجد أو خرج منها أحد، من الصعب أن تتعايش مع جوٍّ جديد. ما باستطاعة المدرب تقديمه، وما في جعبته من أفكار، يحتاج إلى الوقت، وعنتر لم يُعيَّن مدرباً إلا قبل أيام على انطلاق البطولة. المشكلة، أن الوقت المتاح قد لا يكون كافياً، والمواجهة المقبلة مع الأنصار ترسم طريق الفريق هذا الموسم.

الأنصار يحتفل بالصدارة... وتعثّر العهد والنجمة

عبد القادر سعد

لم يكن فريق الأنصار يتمنى أكثر مما انتهى عليه الأسبوع الثالث من الدوري اللبناني لكرة القدم. أسبوع جديد منفرداً في الصدارة، فوز ثالث على التوالي، شباك نظيفة بعد 180 دقيقة من اللعب، والأهم... تعثّر المنافسين العهد والنجمة.

حافظ الأنصار على صدارته بعد فوزه المريح والمنطقي على الشباب الغازية 3-0 على ملعب صيدا في مباراة سجّل فيها حسن معتوق هدفين ونصار الهدف الثالث. فرض المنطق نفسه في اللقاء في ظل الفارق الكبير في المستوى بين الفريقين، فحقق الأنصار المطلوب بعرض مقنع وثلاثية نظيفة عزّزت الثقة في خط الظهر الذي لم يتلقَّ أي هدف في ثلاث مباريات.

فاز الأنصاريون وجلسوا ينتظرون ما ستؤول إليه نتيجة منافسهم النجمة في لقائه مع شباب البرج على ملعب جونيه البلدي. قدّم النجماويون هدية جميلة للأنصاريين بتعثرهم وتعادلهم 1-1 بعد أن كانوا متأخرين بهدف جميل لعلي حمود. عادل النجماويون من ركلة جزاء سجلها خالد تكه جي، لكنهم فشلوا في التسجيل أكثر وخطف نقاط المباراة. لكن النتيجة لم تكن ظالمة للنجمة الذي استعاد الصورة المهزوزة التي قدمها أمام الصفاء في الأسبوع الأول حين تعادل معه 1-1. وبدا أن الفوز الكبير على السلام زغرتا في الأسبوع الثاني 4-0 لا يعكس واقع

> تلقّى مدرب البرج محمد الدقة جرعة «أوكسيجين» كان بامسّ الحاجة إليها

الفريق الفني بل نتيجة للفارق الكبير مع الزعرتاويين الذين يلعبون بالشباب. هذا لا ينتقص من أحقية شباب البرج بالتعادل. هذا الفريق الذي يقدم مباراة بعد أخرى أداءً مقنعاً بقيادة مدربه يوسف الجوهري. مجموعة لاعبين مقاتلين وعلى رأسهم سعد يوسف، نجحوا في تخطي إصابة الحارس فضل مسلماني وحكمت الزين وعلي بلوط، ما أجبر الجوهري على ثلاثة تبديلات اضطرارية. خرج الحارس مسلماني ودخل بديله عمر إدلبي فكان سداً منيعاً خلف «المقاتل» سعد يوسف وساهما بمنح فريقهما نقطة مستحقة أمام النجمة.

حقّق البرج نتيجة كبيرة على حساب الصفاء برباعية مستحقة (عدنان الحاج علي)

نزف النجماويون نقطتين جديدتين، ولم يستغلوا تعثر العهد قبل 24 ساعة حين سقط في فخ التعادل السلبي مع «المضيف» التضامن صور. خدم العهداويون والنجماويون الأنصاريين الفرحين بنتائج فريقهم مع جرعة معنوية كبيرة لـ«الأخضر» قبل «لقاء الموسم» الأسبوع المقبل في مواجهة العهد.

الحدث الأهم كان يوم السبت في بحمدون حين فاز البرج على الصفاء العنيد 4-1 في بحمدون. فوز كان البرجيون وتحديداً مدربهم محمد الدقة في أمسّ الحاجة إليه بعد الخسارة أمام العهد والتعادل مع الساحل. فالأسبوع الماضي شهد «همساً» في غير محله عن «خطر» يحدق بالدقة في حال تعثره مع الصفاء. كلام غير منطقي وبعيد عن المنطق الفني حول وجود عدم رضى عن المدرب الدقة والحاجة الى تجديد الثقة فيه، إذ لا يمكن تفسير كيف ينسى البرجيون ما فعله مدربهم في السنوات الماضية بعد خسارة نقطتين أمام الساحل. صحيح أن البرج خسر أمام العهد، لكنها خسارة غير مستحقة أمام فريق مدجّج بالنجوم. المهم أن البرج، بقيادة المتألق محمد قاسم، فاز برباعية سجلها أبو بكر المل (من ركلة جزاء)، محمد ناصر، زين العابدين فرّان ومصطفى الشمعة (خطأ في مرمى فريقه)، في حين سجّل للصفاء أكرم مغربي.

ظلمت الظروف الصفاويين، فهم شاركوا بغياب حارسهم ربيع الكاخي المصاب بشد عضلي في الأسبوع الماضي. وكما يقال إن المصائب لا تأتي فرادى، فقد أصيب الحارس الثاني حسن حسين ودخل بدلاً منه الحارس الثالث طلال دندشلي. كما أصيب لاعبه قاسم حايك خلال المباراة ولم يستطع المدير الفني إميل رستم تبديله لاستنفاد التوقيفات الثلاثة المسموح بها.

بعيداً من بحمدون، وتحديداً في طرابلس كان فريق المدينة يحقق فوزاً كبيراً على السلام زغرتا بثلاثية نظيفة سجلها علاء عزو (هدفان) وعلي رشيد. فوز بست نقاط أمام فريق منافس يبدو أن وضعه سيكون صعباً للغاية هذا الموسم مع دخول عشرة أهداف في ثلاث مباريات دون تسجيل أي هدف.

وعلى ملعب العهد، كان الإخاء الأهلي عاليه يعزز وصافته بتعادله مع شباب الساحل 1-1. لم يسجل الإخاء، بل سجّل لاعب الساحل علي عبود في مرمى فريقه، قبل أن يعادل عباس عاصي للساحل.

انتهى الأسبوع الثالث من الدوري على عدد من الأمور التي تحدث للمرة الأولى، فهو شهد أسرع هدف هذا الموسم وكان للاعب الأنصار حسن معتوق. وشهد أسرع تبديل مع خروج لاعب العهد محمد حيدر بعد عشرين ثانية على بداية المباراة مع التضامن صور مصاباً. أما الأهم فكانت المشاركة الأولى لنادر مطر مع الأنصار رسمياً، حيث دخل في الدقيقة الـ 77 في اللقاء مع الشباب الغازية بدلاً من عباس عطوي («أونيكا»).

استراحة

كلمات متقاطعة 3575

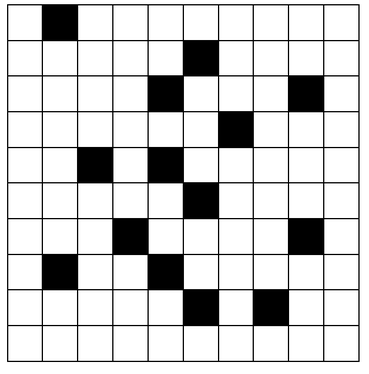

أفقيا

1- رئيس عراقي راحل – 2- من الأعداد – مدينة سورية – 3- تجارب شديدة مؤلمة – ما أسدل على نوافذ البيت – 4- يجيب – من أشجار البلوط – 5- ثوابهم – عاصفة بحرية – 6- عاصمة دولة أميركية – جراد صغير يقفز ويطير – 7- ليلة العرس – مكان مخصص لإستقبال الضيوف أمام البيت – 8- أعلام وبيارق – حرف نصب – 9- من أعضاء الجسم – سائل غليظ لزج قابل للإشتعال يتخلّف بعد استقطار الزيوت الأخرى من البترول – 10- نهر لبناني من روافد نهر الحاصباني

عمودياً

1- ممثلة إيطالية مخضرمة – 2- نعم باللغة الروسية – عائلة مطرب لبناني راحل – عائلة زعيم لبناني راحل – 3- ممثل مصري راحل إشتهر بأدوار الشاب الوسيم والخفيف الظل – 4- عدد محاسن الشخص – عاصمة دولة أميركية – 5- رقد في فراشه – قادم – 6- حاجز مائي – نشف الحبر – رخو بالأجنبية – 7- من الأزهار – من مشتقات النفط – 8- نرنمّ الأناشيد الدينية – إحدى جزر البلبار الإسبانية عرفها العرب بإسم بابسة – 9- عاصمة أفريقية – واحد بالأجنبية – 10- منتج ومخرج إيطالي سينمائي شهير راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- همس الجفون – 2- الأخبار – ما – 3- رفح – نمّ – كسل – 4- يورك – عبد – 5- ثفّ – رش – فا – 6- إصلاح – 7- وليلي – هر – 8- ميول – كم – اي – 9- أم – لحد – فلو – 10- ناو لبنانون

عمودياً

1- هاري ترومان – 2- ملفوف – ليما – 3- ساحر – ريو – 4- أخ – كر – ل ل ل ل – 5- لبن – شاي – حي – 6- جامع – كذب – 7- فر – يجلهّم – 8- كد – ار – فن – 9- تمس – فخّ – الو – 10- إلبا – ليون

sudoku 3575

5		9	2	4		3		
3					1	5		
4			8			1		9
8		5		7			2	3
			6			9		
6	2			9				
2				1		8	3	5
	7		4		8		6	
	5			2				7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3574

2	7	3	4	1	5	9	6	8
1	9	8	7	2	6	3	4	5
5	6	4	3	8	9	1	7	2
3	8	2	5	9	7	6	1	4
4	5	7	1	6	8	2	3	9
6	1	9	2	3	4	5	8	7
7	4	1	6	5	2	8	9	3
9	3	5	8	7	1	4	2	6
8	2	6	9	4	3	7	5	1

مشاهير 3575

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب ومتحدث أميركي له عدة كتب وبرامج في مجال تطوير الذات. ذكرته مجلة فوربس عام 2007 في قائمة "المشاهير في العالم". من أبرز كتبه " خطوات عملاقة "

9+7+4+2+1+6 = سلطنة آسيوية ■ 3+5+8+9 = تحل محل ■ 11+10+1+7 = حزام الخصر

حل الشبكة الماضية: **صلاح السعدني**

إعداد
نعوم مسعود

الحدث

«أن يأتي متأخّراً خيرٌ من ألّا يأتي أبداً». يبدو أن هذه المقولة هي التي حكمت توجّهات المفاوض الإيراني عندما احتدمت نقاشات الاتفاق النووي عند نقطة رفع حظر التسلّح الأممي المفروض على طهران. فبعد مطالبة الأخيرة برفع فوري لكلّ العقوبات قبل ولوج المارثون التفاوضي، قبلت بأن يستمرّ حظر التسلّح لخمس سنوات انقضت بالأمس، لتدخل بذلك «الجمهورية الإسلامية» مرحلة جديدة من التحدّي، عنوانها تثبيت حقها في استخدام هذا الامتياز

إيران مُتحرّرة من حظر السلاح نحو تعزيز الصناعات الدفاعيّة

زكريا أبو سليسك

على رغم انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وعجز أوروبا عن تعويض إيران الخسائر التي تَكبّدتها الأخيرة جرّاء الخطوة الأميركية، إلا أن طهران لم تذهب باتجاه قطع «شعرة معاوية» مع هذا الاتفاق، وذلك أملاً في الحصول على امتيازاته المُؤجّلة، والتي حلّ بالأمس موعد أحدها، وهو خروج إيران من مظلّة حظر التسلّح الدولي الذي فُرض عليها بموجب البند الثامن من قرار مجلس الأمن 1929 الصادر في حزيران/ يونيو 2010، إذ نصّ القرار 2231 الذي احتضن الاتفاق النووي، في الفقرة الخامسة، على أنه «يجوز لجميع الدول المشارَكة في ما يلي، أو السماح بما يلي، شريطةَ أن يقرّر مجلس الأمن مسبقاً، على أساس كلّ حالة على حدة، الموافقة على: توريد أو بيع أو نقل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أو عبر أراضيها، أو من قِبَل رعاياها أو الأفراد الخاضعين لولايتها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، سواء كان منشؤها من أراضيها أم لا، إلى إيران، أو للاستخدام في إيران أو لمصلحتها، أي دبابات قتالية أو مركبات قتالية مدرعة، أو نظم مدفعية من العيار الكبير، أو طائرات عمودية هجومية، أو سفن حربية، أو صواريخ أو منظومات صواريخ، حسب التعريف المتعارف عليه لأغراض سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، أو ما يتصل بها من أعتدة، بما في ذلك قطع الغيار، وتزويد إيران من قِبَل مواطني تلك الدول أو من أراضيها من خلالها بتدريب تقني وموارد أو خدمات مالية وبالمشورة، وغير ذلك من الخدمات أو المساعدة المتصلة بتوريد أو بيع أو نقل أو صنع أو صيانة أو استخدام الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المبيّنة في هذه الفقرة الفرعية»، مُحدّداً لهذه الفقرة فترة زمنية قوامها خمس سنوات من يوم اعتماد «خطة العمل المشتركة الشاملة».

بموازاة انقضاء المدّة المذكورة، أعلن مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي، أن «تجارة الأسلحة من قِبَل بلاده لا تحتاج من الآن فصاعداً إلى موافقة مسبقة من مجلس الأمن الدولي»، وهو الأمر الذي حدث إبّان بيع روسيا لإيران منظومة الدفاع الجوي «إس 300»، حيث أتمّ الطرفان هذه الصفقة عام 2016 بعد إذن من المجلس، وذلك إثر تعليقها لعدّة سنوات نتيجة حظر التسلّح الدولي المفروض على طهران في حينه. بدورها، واكبت وزارة الخارجية الإيرانية هذا الاستحقاق المُنتظر منذ اللحظات الأولى، مصدرةً بياناً تفصيلياً أوضحت فيه أن «جميع القيود المرتبطة بنقل الأسلحة من وإلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والإجراءات والخدمات المالية المرتبطة بذلك، وجميع أنواع حظر الدخول أو العبور من أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي فُرض سابقاً ضدّ مواطنين ومسؤولين عسكريين إيرانيين، رُفعت تلقائياً من اليوم»، واصفةً ذلك بأنه «يوم مهمّ للغاية للمجتمع الدولي الذي حافظ على القرار 2231 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) رغم محاولات الولايات المتحدة الأميركية». وتقاطع وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، مع بيان وزارته في تأكيد أهمية هذا اليوم للمجتمع الدولي، معتبراً أن «تطبيع التعاون الدفاعي الإيراني مع العالم يشكّل مكسباً للتعدّدية والسلام والأمن في منطقتنا».

> اعتبرت طهران دخول رفع حظر التسلّح عنها حيّز التنفيذ «هزيمة كبيرة للحكومة الأميركية»

والجدير ذكره، هنا، أن رفع حظر التسلّح عن إيران في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، وإن كان إحدى ثمار الاتفاق النووي، إلا أن الطريق للحصول عليه لم تكن مفروشة بالورود. فقد شهدت الأشهر الماضية منازلات دبلوماسية بين طهران وواشنطن، حاولت فيها الأخيرة تجديد هذا الحظر من خلال طرحها لقرار في مجلس الأمن يقضي بذلك، إلا أنها لم تفلح في هذه المحاولة، لتنتقل إلى منازلة أخرى سعت فيها لتفعيل آلية «سناب باك» المحدّدة في القرار الدولي 2231، والتي قد تنتهي بعودة كلّ العقوبات الأممية على إيران، لكن مجلس الأمن رفض إعطاء الولايات المتحدة الحق في استخدام تلك الآلية لانسحابها من الاتفاق النووي. وقد كان الموقف الأوروبي في المنازلات المذكورة هو بيضة القبان التي نجح رهان إيران عليها، بعدما جاء متطابقاً مع تطلّعاتها.

على هذه الخلفية، لم تتوانَ طهران، على لسان رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف، عن اعتبار دخول رفع حظر التسلّح عنها حيّز التنفيذ «هزيمة كبيرة للحكومة الأميركية المتهوّرة ورئيسها العاجز». كذلك، لم يغفل بيان الخارجية الإيرانية الإشارة إلى أن واشنطن «فشلت في القضاء على منافع إيران من القرار 2231 المكمّل للاتفاق النووي، والمقرّ في مجلس الأمن يوم 20 تموز/ يوليو 2015 بعد أسبوع من التوقيع على الاتفاق»، وهو الأمر الذي سبق وأن أكده كلّ من الرئيس الإيراني حسن روحاني، ومدير مكتبه محمود واعظي، في تصريحات منفصلة على هامش اجتماع الحكومة يوم الأربعاء الماضي.

من جانبها، رأت صحيفة «جوان» الأصولية أن «فشل واشنطن في محاولاتها إعادة حظر السلاح على إيران يعزّز القناعة القائلة بأن أميركا ليست تلك القوة التي ينازعها أحد»، معتبرة أن «أميركا تحصد الفشل تلو الفشل مقابل إيران في المحافل الدولية وفي ميدان العمل الاستراتيجي في المنطقة». أمّا صحيفة «عصر ايرانيان» الأصولية فوضعت كلّ ما حدث بين «الجمهورية الإسلامية» والولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية في سياق «اهتزاز الهيمنة الأميركية». وفي الاتجاه نفسه، ذهب رئيس لجنة الأمن والخارجية في البرلمان، مجتبى ذو النوري، بحديثه عن الفشل الأميركي، لكنه نبّه إلى «عدم التصوّر بأن ما حصل هو انتصار بحدّ ذاته»، موضحاً أنه «تمّت إزالة حظر وظلم غير مبرر فقط».

> ثقة إجماع داخل إيران على أن البلاد ستدخل مرحلة جديدة بسقوط مظلّة حظر التسلّح

ولم تُفوّت الحكومة الإيرانية هذه المناسبة من دون أن تُوجّه رسائل إلى معارضي الاتفاق النووي في الداخل، والمطالبين بالانسحاب منه كردّ على الإجراءات الأميركية. وقد برز في هذا السياق تصريح للرئيس حسن روحاني، خاطب فيه منتقديه بالقول إن «الذين يتساءلون عن فوائد الاتفاق النووي، هذه هي إحداها»، فيما اعتبر بيان الخارجية أن انتهاء الحظر على إيران «بشكل حتمي، ومن دون قيد أو شرط، هو أحد إبداعات الاتفاق النووي». وبغضّ النظر عمّا إن كان هذا التوصيف دقيقاً أم لا، فإن مجمل المحلّلين داخل إيران يُجمعون على أن البلاد ستدخل مرحلة جديدة بسقوط مظلّة حظر التسلّح التي فُرضت عليها طوال العشر سنوات الماضية، إذ تتوقّع صحيفة «جام جم» التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون أن «يعطي إلغاء الحظر التسليحي دفعة قوية لتطوير الصناعات الدفاعية بشكل أكبر، والتي تشمل اليوم تصنيع الصواريخ والمسيّرات والدبابات وحتى المقاتلات»، فيما أكدت صحيفة «جوان» الأصولية أن «بعض الأسلحة الإيرانية كان لها وجود فعّال أثناء قتال الجماعة الإرهابية في العراق وسوريا، ومع رفع هذه العقوبات ستتاح لهذه الأسلحة فرصة أكبر للتحرّك في المنطقة».

هذا على صعيد البيع، أمّا في ما يتعلّق بالشراء، فلم تكفّ إيران ولا شركاؤها في روسيا والصين، خلال الأسابيع الماضية، عن إرسال إشارات إلى إمكانية عقد صفقات سلاح مختلفة بين موسكو وطهران، أو بين هذه الأخيرة وبكين. لكن لا يُعلم متى يكون موعد هذه الصفقات، خصوصاً في ظلّ تهديد وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أمس، بفرض عقوبات على أيّ فرد أو كيان يساهم في توريد أو بيع أو نقل أسلحة من وإلى إيران، مستنداً في ذلك إلى تفسير بلاده الخاص لنتيجة تفعيل آلية "سناب باك"، ومفاده أن "عقوبات مجلس الأمن المفروضة على إيران قبل القرار الدولي 2231، عادت تلقائياً في 20 أيلول/ سبتمبر الماضي"، ما ينبئ بأن الولايات المتحدة جادّة في استخدام سطوتها المالية العالمية لوضع العصيّ في دواليب أيّ صفقة تسلّح من وإلى إيران، الأمر الذي يقود إلى التساؤل عن خيارات الأخيرة لتثبيت حقّها في هذا المجال، لاسيما مع استباق الخارجية الإيرانية الموقف الأميركي بالتأكيد أن "طهران تحتفظ بحقّها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مصالحها الوطنية ضدّ أيّ إجراء يتعارض مع مضمون القرار 2231".

صحف إيرانية: مع رفع العقوبات ستتاح لهذه الأسلحة فرصة أكبر للتحرك في المنطقة (أ ف ب)

خيبة في إسرائيل: الخطر يتعاظم

علي حيدر

يتجاوز رفع حظر التسلّح الدولي عن إيران مجرّد كونه ترجمة لمادّة في اتفاق، أو حتى نتيجة فشل إدارة دونالد ترامب في إقناع دول مجلس الأمن بتمديده بهدف إحكام الطوق على طهران، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. فهو أيضاً مؤشّر إلى نتائج مرحلة كاملة من «الضغوط القصوى» الأميركية، ومحطة تأسيسية تتخوّف تل أبيب من تداعياتها على معادلات القوّة بينها وبين قوى المقاومة في لبنان وفلسطين.

أولى الدلالات التي ينطوي عليها القرار هي فشل سياسة «الضغوط القصوى» التي مارستها الولايات المتحدة ضدّ إيران، والتي وضعت إسرائيل رهانها عليها في التخلّص من التهديد الإيراني على الأمن القومي الإسرائيلي. وسبق أن التقط «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب مؤشّرات هذا الفشل مع بداية السنة الجارية، حيث أشار في تقديره الاستراتيجي السنوي إلى إخفاق الرهانات الإسرائيلية على السياسة الهجومية التي اعتمدتها إدارة ترامب: فلا النظام في إيران انهار، ولا خضع للإرادة الأميركية، ولا شنّت واشنطن حرباً لإسقاطه نتيجة صموده وتصميمه على التمسّك بخياراته النووية والصاروخية والإقليمية.

وعلى الرغم من تنوّع دوافع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من وراء الامتناع عن مجاراة الولايات المتحدة في الموقف من تمديد الحظر، إلا أنها ارتكزت جميعها، هي الأخرى، إلى حقيقة صمود إيران، وإدراك أن الأخيرة سترد على الخرق الدولي بسقوف تتجاوز ما تمّ تنفيذه حتى الآن، من بوابة برنامجها النووي، والسبب بكلّ بساطة هو أن تمديد الحظر يعني انقلاب جميع هذه الدول على الاتفاق الذي وقّعت عليه، والإعلان عن عزمها حرمان طهران من حقوقها.

ومع أن الدول الأوروبية حاولت أن تحجز، من خلال عدم مجاراتها للولايات المتحدة، موقعاً متقدّماً لها في السوق الاقتصادي الإيراني، ولو لاحقاً، وتُقارب البرنامج النووي لطهران بمعايير الأمن القومي الأوروبي، إلا أنها تؤكد، أيضاً، نظرتها إلى المآلات المرجّحة لهذا المسار، والتي ليس من بينها خضوع إيران أو إسقاطها. هكذا، تسهم هذه المحطة في تظهير تراجع الهيمنة الأميركية الأحادية، وهو ما كانت حذّرت منه الأجهزة الاستخبارية في كيان العدو قبل خروج إدارة ترامب من الاتفاق عام 2018، حيث أشارت إلى أن الخروج الأحادي سيؤدّي إلى انقسام دولي في الموقف من إيران، وهو ما سيصبّ في مصلحة الأخيرة. تقديرٌ يبدو واضحاً أنه استند في جزء إلى الإقرار بأن النظام الإيراني لن يخضع، ولن ينقلب عليه شعبه، ولن تلجأ الولايات المتحدة إلى خيار الحرب العسكرية المباشرة ضدّه، الأمر الذي سيضع الدول العظمى أمام خيارات ضيّقة، لتنقسم إلى محاور متقابلة في الموقف من البرنامج النووي الإيراني، الذي لا يزال يمتلك مقوّمات استمراره وتطوّره.

بالنسبة إلى تل أبيب، أظهر انقضاء حظر التسلّح عمق الحضور الدولي والإقليمي لإيران في صراع الإرادات المباشر مع الولايات المتحدة، وكشف في المقابل محدودية الخيارات الذاتية الإسرائيلية في مواجهة «الجمهورية الإسلامية»، من دون أن تُغيّر في ذلك الاعتداءات المتكرّرة في سوريا، والتي من منسوب المخاوف لدى إسرائيل، إدراكها أكثر من أيّ طرف آخر حقيقة أن إيران استطاعت أن تُطوّر قدراتها الصاروخية والعسكرية في ظلّ حصار اقتصادي خانق، مقرون بضغوط أمنية وسياسية ونفسية، والأمر نفسه ينسحب على تطوّرها الاقتصادي والصناعي والعلمي. ويعني هذا، من منظور تل أبيب، أن طهران ستقطع أشواطاً هائلة بعد رفع الحظر عنها، ما من شأنه مفاقمة التهديد الذي تُمثّله ومعها قوى المقاومة في المنطقة.

ومن ضمن القراءات التي حاولت استشراف تداعيات هذا المسار، ما صدر عن «معهد أبحاث الأمن القومي»، الذي تَخوّف من أن تستغلّ إيران رفع حظر السلاح من أجل التوصّل إلى صفقات سلاح كبيرة ومتطوّرة مع كلّ من روسيا والصين وكوريا الشمالية. وتوقّع مُعدّ القراءة، الباحث المختص بالشؤون الإيرانية أفرايم كام، أن تُركّز إيران في هذا السياق على محاولة تحديث سلاحها الجوّي، الذي يُعدّ إحدى نقاط الضعف الكبيرة لديها. إلّا أن التوجّه المتقدّم ليس محسوماً بالنسبة إلى كام، خصوصاً في ظلّ امتلاك إيران منظومة صواريخ متطوّرة، كان لها الدور الأبرز في بلورة معادلة الردع التي حمت عمقها الاستراتيجي، ومكّنتها من الصمود في مواجهة سياسة التهويل الأميركية، وردعت الولايات المتحدة عن المغامرة العسكرية التي تهدّد بنية النظام الاقتصادية والعسكرية، وأسهمت أيضاً في إرساء معادلة الردع التي نجح «حزب الله» في فرضها على كيان إسرائيل، مع ما لدى الأخيرة من قدرات عسكرية متطوّرة. ومن هنا، لا يُستبعد أن تُركّز إيران، بعد رفع الحظر عنها، على تطوير تلك المنظومة وتعزيزها.

وفي مقابل المخاوف الإسرائيلية من شرعنة بيع الأسلحة لإيران وشرائها منها، تطرّق المعهد إلى العديد من العقبات التي تراهن تل أبيب على أن تساهم في الحدّ من استثمار الإيرانيين للإنجاز الأخير. ولاحظت القراءة، في هذا السياق، أن روسيا لم تُبد تاريخياً حماساً كبيراً لتزويد إيران بالسلاح، ومن أبرز النماذج على ذلك، تزويد موسكو لطهران بمنظومة الدفاع الجوي «أس 300» بعد 17 عاماً من تقديم الإيرانيين طلباً بها. على أن ما تقدّم قد لا يحول دون توصّل روسيا وإيران إلى صفقات سلاح كبيرة،

> قد تستغلّ إيران رفع حظر السلاح من أجل التوصّل إلى صفقات سلاح كبيرة ومتطوّرة

في حال تمكّنت الأخيرة من تجنيد المبالغ اللازمة لها. أيضاً، تراهن تل أبيب على مفاعيل الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجهها طهران، مفترضةً أنها ستحدّ من قدرتها على توفير المصادر المالية اللازمة لشراء السلاح، إلى جانب توقّعها أن تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات على أيّ شركة أو دولة تُقدم على تزويد الإيرانيين بمنظومات سلاح متطوّر، كونه يهدّد مصالح واشنطن وحلفائها في المنطقة، ولا سيما إسرائيل والسعودية.

في سياق المخاوف أيضاً، توقّفت القراءة عند أهمّ مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الإيراني، التي تتمثّل في اعتماد سياسة تحقيق «الاكتفاء الذاتي» من السلاح والمنظومات القتالية، بهدف تقليص الحاجة إلى السلاح الأجنبي. ويعني ذلك أن رفع الحظر سيساعد طهران على الحصول على المواد التي يمكن توظيفها في إنتاج السلاح وتطويره، وخاصة أن إيران تنتج نحو 90% من السلاح الذي تستخدمه. ومن هنا، لفت المعهد إلى إمكانية استغلال طهران لرفع الحظر في التعاون الثنائي مع الصين وكوريا الشمالية في مجال تطوير السلاح، أكثر من التوجّه إلى صفقات شراء سلاح.

على أيّ حال، خلُصت القراءة إلى أن تحوّل إيران إلى دولة مصدّرة للسلاح ينطوي على مخاطر كبيرة على إسرائيل، انطلاقاً من أن ذلك سيسمح لها برفع مستوى تطوّر الوسائل القتالية التي تزوّد بها حلفاءها في قوى المقاومة، وتحديداً «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي».

بالنسبة إلى تل أبيب، أظهر انقضاء الحظر عمق الحضور الدولي والإقليمي لإيران

قضية

احتفالية «باردة» بالتطبيع البحريني
آل خليفة يخشون شعبهم

كانت المراسم باهتة وباردة. رسمية جداً وكئيبة. وكان شيئاً ما يقلق الأطراف الثلاثة (الأميركي والإسرائيلي والبحريني) الذين اجتمعوا في الصامة أمس. كان الإسرائيليون يأملون توقيع «معاهدة كاملة»، على غرار تلك الموقّعة مع الجانب الإماراتي، في منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي. بيد أن الجانب البحريني، لدواعٍ لم يوضحها علناً، فضّل توقيع مذكّرات تفاهم في هذه المرحلة، وهو أمر تفّهمه اصدقاؤه، لكنه قلّل من نشوتهم، فالمذكّرات أقلّ رتبة من الناحية القانونية من المعاهدات الدولية، التي عادة ما تقرّها المؤسسات التشريعية في البلدان، وتودع في الأمم المتحدة

بدا ملحوظاً غياب الحديث عن التعاون الأمني والتنسيق الاستخباري والتعاون في مجال الأمن السيبراني في خطاب المتحدّثين الرسميين الإسرائيليين والأميركيين والبحرينيين خلال حفل التوقيع (أ ف ب)

عباس بوصفوان

لعلّ الوفد الإسرائيلي يدرك مقدار الصعوبات التي تواجه حكومة المنامة في إقناع الرأي العام البحريني، الموالي والمعارض، المعادي للاحتلال والمؤيّد للفلسطينيين، بجدوى إقامة علاقات مع مغتصبي الأرض العربية. فالوفد الرسمي والصحافي العبري، الواصل إلى المنامة، تفاجأ بأن الصحف البحرينية الرسمية الأربع ووكالة الأنباء الرسمية لم تستقبله بكلمات الترحاب، كما توقّع. كذلك، خلت وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة حتى من الإشارة إلى ما يوصف بأنه زيارة «تاريخية» يقوم بها وفد «إسرائيلي» للعاصمة الخليجية الصغيرة. ولاحظ الضيوف غير المرغوب فيهم شعبياً، أيضاً، أن «تلفزيون البحرين» تجنّب نقل بثّ حيّ لوصول الوفدين الأميركي والإسرائيلي إلى مطار البحرين الدولي، على متن رحلة خاصة آتية من تل أبيب. وزادت حيرة العبريين والأميركيين لمّا علموا أن التلفزيون تفادى نقل حفل توقيع سبع مذكّرات في مجالات دبلوماسية واقتصادية وزراعية على الهواء مباشرة، بين مديرين إسرائيليين ووزراء بحرينيين، برعاية وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، في أعقاب ستّ ساعات من المفاوضات لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقات، التي أعلنت بموجبها إقامة علاقة دبلوماسية بين البحرين وكيان الاحتلال.

لكن يبدو أن تبادل السفراء لن يستغرق وقتاً طويلاً، وربّما تشهد الشهور الأولى من العام المقبل افتتاح سفارتَين، واحدة في تل أبيب، وأخرى في المنامة تحتاج إلى حراسة مشدّدة. وبالفعل، فقد تقدّم وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، الذي غاب أمس عن حفل التوقيع، بطلب رسمي لفتح سفارة إسرائيلية في الجزر البحرينية.

مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، مئير بن شبات، الذي رأس الوفد العبري، تحدّث بمجرد نزوله إلى أرض المطار البحريني عن التطلّع إلى علاقات بين الشعبين، وليس فقط بين الحكومتين، ولعلّه يعي - بعد أن أمضى في البلاد نحو ستّ ساعات - تعقيدات ذلك، في ظلّ مقاطعة شعبية متوقعة، وستكون شاملة، بحقّ أيّ تاجر أو رجل أعمال يستثمر بضائع من كيان الاحتلال. ويُتوقع أن يمتنع غالبية رجال الأعمال، حتى القريبين من القصر، عن المخاطرة بإبراز تبادلهم التجاري مع الطرف الصهيوني المنبوذ بحرينياً.

وقد بدا ملحوظاً غياب الحديث عن التعاون الأمني والتنسيق الاستخباري والتعاون في مجال الأمن السيبراني في خطاب المتحدّثين الرسميين الإسرائيليين والأميركيين والبحرينيين خلال حفل التوقيع أمس، على الرغم من إسرائيل فضّلت أن ترسل مستشارها للأمن القومي ليراس وفدها المفاوض. كما تجنّب المتحدّثون الإشارة إلى إيران، فيما يمضي الأطراف الثلاثة علناً في انشاء حلف عسكري مُوجّه ضد طهران. مع ذلك، يُعتقد أن جوهر التعاون البحريني - العبري لن يكون اقتصادياً، بل أمنياً، وسينصبّ على مواجهة إيران والقوى المقاومة التي يراها الأطراف الثلاثة معادية.

ويخشى أطراف في المعارضة البحرينية أن تكون على قائمة المستهدَفين، في ظلّ اصطفافها ضدّ عمليات التطبيع. ومنتصف الشهر الجاري، أعلن الملك البحريني، حمد بن خليفة، تأسيس مركز للأمن السيبراني، يُعتقد أن خبرات إسرائيلية ستدعمه. وجاء إعلان إنشاء المركز بعد نحو اسبوعين من وصول رئيس جهاز «الموساد» إلى المنامة، لذا، فإن عدم إيراد التعاون الأمني والاستخباري ضمن مجالات التعاون المشتركة بين الجانبين قد يعكس وجود بنود سرّية للبيان المشترك، ربّما تظلّ سرّية حتى بعد توقيع اتفاقية كاملة.

ويواجه أطراف الاتفاق الثلاثة مشكلات شعبية حقيقية؛ فقد كان متوقعاً أن تنعكس عمليات التطبيع إيجاباً لصالح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ورئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، بيد أن مجمل المعلومات المتوافرة تعطي انطباعاً مخالفاً. وبحسب استطلاعات الرأي، حتى هذه اللحظة على الأقلّ، يُرجّح أن يخسر ترامب الانتخابات المرتقبة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل لصالح منافسه الديمقراطي جو بايدن. ومن هنا، ربّما يفضّل القصر البحريني إرجاء توقيع الاتفاق الشامل إلى ما بعد اتضاح مسار الانتخابات في واشنطن.

ويُعتقد أن تزايد احتمالات فشل الرئيس الجمهوري في تحقيق ولاية رئاسية ثانية قد يضعف زخم عمليات التطبيع، بحرينياً وسودانياً، وإن مؤقتاً. وقد يمنح ذلك الحكومة البحرينية، في المقابل، فرصة إقامة احتفالات أكبر مما يقام اليوم، بتوقيع معاهدة كاملة في حضرة الرئيس الذي سيحوز غالبية أميركية في يوم الثلاثاء الكبير.

وتنطوي المذكّرات التي وُقّعت على عجل، أمس، على مجاملة بحرينية واضحة لترامب بغية دعمه في حملته الانتخابية المترنّحة، لكنها لا تغلق الباب أمام إنجاز اتفاق أشمل مطلع العام المقبل. ويستند افتراض المجاملة إلى أن مدّة الثلاثة أسابيع الماضية لم تكن كافية لكتابة اتفاقية بحرينية - عبرية أكثر توسّعاً. فقد تكثّفت المفاوضات بين الحكومتين، كما يُعتقد، في 23 أيلول/ سبتمبر الماضي، بوصول وفد تفاوضي عبري إلى المنامة، وبالتزامن مع اتصال هاتفي جرى بين نتنياهو وولي العهد البحريني، سلمان بن حمد آل خليفة، من أجل تحويل «اتفاق النوايا» الموقّع في منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي في البيت البيض إلى اتفاق أكثر تفصيلاً. الإمارات وإسرائيل كانتا احتاجتا إلى شهور طويلة من المفاوضات التي تُوّجت بتوقيع المعاهدة التي صدّق عليها «الكنيست» قبل أيام. وقد أظهر توقيع «اتفاق النوايا»، قبل شهرين، البحرين، وكأنها ملحقة بالإمارات، كما عكس حجم الهرولة البحرينية نحو التطبيع، حتى قبل أن تجهّز الاتفاقات للتوقيع.

وفي مواجهة المعبّرين عن رفضهم لـ«اتفاقات الخيانة» كما سمّتها الجهات البحرينية المناهضة للخيارات الرسمية، لجأ القصر إلى التهديد باتخاذ إجراءات أمنية. ويُعتقد أن «جمعية مناهضة التطبيع» ستكون في مقدّمة المستهدَفين من مؤسسات المجتمع المدني، سواء عبر حلّها أو تجميد نشاطها أو الزجّ بأعضاء ميّالين إلى الطرف الرسمي ضمن مجلس إدارتها، بما يعيد إلى الأذهان الكيفية التي وضعت الحكومة بها يدها على جمعيتَي المحامين والأطباء في أعقاب حركة الاحتجاج في 2011.

> تجنّب «تلفزيون البحرين» نقل بثّ حيّ لوصول الوفدين الأميركي والإسرائيلي

لا توقعات إسرائيلية بـ«اتفاق سلام» شامل

قلّل مسؤول سياسي إسرائيلي من أهمية الاتفاق، موضحاً أنه «لا الزم قانونياً له» (أ ف ب)

على رغم كونها ملحقاً، لا أكثر، بركب التطبيع، لم ترتضِ البحرين، في مسار توثيق علاقتها مع العدو، بأقلّ ممّا نالته «شقيقتها» الإمارات. لذا، وبحسب ما ذكر موقع «والا» العبري، فإن زيارة وفد إسرائيلي للمنامة أتت بناءً على طلب من الأخيرة، «التي تريد شروطاً متساوية للعلاقة مع إسرائيل، لتكون مثلها مثل الإمارات». على أن الاتفاقية التي وُقّعت أمس بينها وبين كيان الاحتلال ليست «اتفاق سلام» كالذي عُقد مع الإمارات، بل «إعلان نوايا»؛ إذ إن «المعارضة الشعبية في البحرين للتطبيع هي التي تتسبّب الآن في تبريد الإجراءات. فعلى سبيل المثال، بعد وقت قصير من الإعلان عن الاتفاق، تصدّر وسم بحرينيون ضدّ التطبيع موقع تويتر»، بحسب ما نقلت المراسلة السياسية لصحيفة «هآرتس»، نوعا لنداو، عن سياسيين إسرائيليين. كذلك، ذكر مسؤولون إسرائيليون أنه «بخلاف الإمارات، لم يكن للطرفين وقت كافٍ للعمل على اتفاق رسمي كامل قبل الزيارة». وشكّك أحد هؤلاء، في حديث إلى «هآرتس»، في إمكانية أن تُوقّع تل أبيب والمنامة «اتفاق سلام»، قائلاً: «لا أعرف إن كان سيُوقع لاحقاً اتفاق سلام رسمي».

ويصف المسؤولون في الخارجية الإسرائيلية الوثائق التي وُقّع عليها أمس بأنها «إعلان مشترك لإقامة علاقات دبلوماسية وسلام»، استمراراً لـ«إعلان النوايا» الذي وُقّع في واشنطن. ويشمل المستند، بحسب «هآرتس»، إعلانات عامة عن «عدم قتال متبادل»، ودفع «القيم المشتركة»، والمجالات التي من المتوقع أن تُوقّع اتفاقيات تعاون فيها، مثل الطيران والتجارة والطاقة والعلم والصحّة وغيرها. وقلّل مسؤول سياسي إسرائيلي من أهمية تلك الاتفاقيات، موضحاً أنه «لا ألزم قانونياً لها مثل اتفاقية سلام رسمية، ولذلك لن تُقدّم إلى الأمم المتحدة مثل اتفاق السلام مع الإمارات»، مستدركاً بأنه «سيكون اتفاق سلام فعلياً لكلّ شيء، وبعد التوقيع عليه ستكون هناك علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين». وأضاف أن تبادل فتح السفارات وتنظيم الطيران وإصدار تأشيرات الدخول للإسرائيليّين سيجري «بسرعة كبيرة جداً، خلال أسابيع».

> منوتشين: سيظهر ان هذا الاتفاق اكبر تأثيرا من الاتفاق مع مصر

وحضر حفلَ التوقيع في المنامة، أمس، وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، فيما غاب مستشار الرئيس وصهره، جاريد كوشنر، ما يشير إلى أن إدارة دونالد ترامب ترى في البحرين تحصيل حاصل. لكن، وعلى رغم اعتقاد الإسرائيليين أنفسهم بأن الاتفاق ليس ذي أهمّية، إلا أن منوتشين رأى فيه ما هو أهمّ من الاتفاق بين إسرائيل ومصر. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن منوتشين قوله إنه «بعد 20 عاماً، سينظرون إلى هذا الاتفاق على أنه أكثر تأثيراً بكثير على الشرق الأوسط من الاتفاق مع مصر، اقتصادياً وأمنياً». وكان وصل إلى المنامة وفد إسرائيلي ترأسه رئيس «مجلس الأمن القومي»، مئير بن شبات، على متن طائرة تجارية انطلقت من تل أبيب وحطّت في المنامة بعدما عبَرت الأجواء السعودية، في أول رحلة من نوعها بين الدولتين. وبعد هبوط طائرته، ألقى بن شبات خطاباً باللغة العربية، قال فيه إن «إسرائيل تسعى لتحقيق سلام حقيقي مع شعب البحرين»، مضيفاً أنه «معاً سنُغيّر واقع المنطقة لصالح دولنا». وفي وقت سابق من الشهر الحالي، أجرى رئيس الموساد، يوسي كوهين، محادثات مع مسؤولَين (أمني واستخباري) كبيرين في البحرين.

(الأخبار)

أبو ظبي وتل أبيب تدشّنان العلاقات الاقتصادية

كشفت إسرائيل والإمارات عن اتفاقات جديدة ستوقّعانها لترسيخ التعاون بينهما على المستويات كافة، وأبرزها الاقتصادي. وفي هذا الإطار، أميط اللثام عن اتفاقٍ لتسيير الرحلات الجوية بين تل أبيب وإمارتي أبو ظبي ودبي، جنباً إلى جنب 99 اتفاقاً لـ«حماية الاستثمار»، تهدف إلى «تعزيز العلاقات الاقتصادية» بين الجانبين.

ويوقّع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، على اتفاق يسمح بتسيير 28 رحلة أسبوعياً بين تل أبيب وأبو ظبي ودبي، في «مراسم احتفالية» تُنظّم يوم غد الثلاثاء في «مطار بن غوريون». اتفاقٌ سيسمح أيضاً بعددٍ غير محدود من رحلات الطيران العارض إلى «مطار رامون» في إيلات، و10 رحلات شحن أسبوعية، ويُتوقع أن يدخل حيّز التنفيذ في غضون أسبوع، وفق ما أفادت به وزارة المواصلات الإسرائيلية. وذكرت الأخيرة أن «من المتوقّع أن تبدأ الرحلات الجوية المباشرة الفعلية في غضون أسابيع قليلة». وفي هذا السياق، قالت وزيرة المواصلات، ميري ريغيف، إن «إسرائيل تشهد بداية طفرة اقتصادية مع فتح أسواق جديدة وفتح السماء لوجهات جديدة ورائعة ومثيرة».

كذلك، توصّل الجانبان إلى اتفاق من شأنه أن يوفّر «حماية للمستثمرين». وبحسب وكيل وزارة المالية الإماراتي، يونس حاجي الخوري، وقّعت أبو ظبي 99 اتفاقاً لحماية الاستثمار، تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع المنافسة، فضلاً عن جذب الاستثمارات. وبموجب الاتفاق، الذي لا يزال يتعيّن توقيعه من قِبَل وزيرَي المالية، سيكون المستثمرون «محميّين من التغييرات التعسفية في اللوائح والأوضاع السياسية، وسيكونون قادرين على تحويل الأموال إلى خارج البلاد إذا لزم الأمر»، وهو إطار قالت الوزارة الإسرائيلية إنه سيدعم ثقة المستثمرين و«سيحمي الاستثمارات من المخاطر غير التجارية، مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائي وتجميد الأصول، ويسمح بإنشاء استثمارات مرخصة وتحويل الأرباح والعائدات بعملات قابلة للتحويل».

(الأخبار)

(أ ف ب)

وفيات

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله ننعى اليكم فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة عبلا محمد بك الاسعد
أرملة المرحوم السفير هادي محمد باقر الأمين
ولدها محمد هاني الأمين، زوجته كارولين فواز
بناتها يمنى زوجة علي احمد أحمد
هالة، إيمان
لما زوجة فادي حركة
شقيقها المرحوم ناصيف محمد بك الأسعد
شقيقتاها المرحومة نزهة زوجة المرحوم صائب عبد الرحيم
بلقيس زوجة الشيخ مهدي صادق
صلي على جثمانها الطاهر ثم ووريت في الثرى أمس الأحد 18 تشرين الأول 2020 في جبانة بلدة شقرا.
بسبب الظروف الراهنة تقبل التعازي حصراً هاتفياً وبالواتساب على الأرقام:
محمد: 70/806860
يمنى: 03/880880
إيمان: 03/880777
لما: 0012023525292
بلقيس: 03/669427
وعبر البريد الإلكتروني: aag@ali-ahmadgrouo.com
للفقيدة الرحمة ولكم من بعدها طول البقاء
الأسفون: آل الأسعد، الأمين، أحمد، حركة، فواز، عبد الرحيم، صادق وعموم أهالي شقرا، العديسة، الطيبة.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون.
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي.
ننتقل إلى رحمته تعالى أمس الأحد فقيدنا الغالي المرحوم
الشيخ محمد مهدي صادق
نجل المغفور له المجتهد الشيخ محمد تقي صادق
والدته: الحاجة سكنة الشيخ محمود مغنية
زوجته: بلقيس محمد بك الأسعد
أولاده: صلاح، زوجته ربا علم الدين، حيدر، مي زوجة بهجت ميرزا.
أشقاؤه: المرحوم الشيخ جعفر
المرحوم هادي
المرحوم عبد الأمير
المهندس صادق
شقيقته: المرحومة الحاجة بتول
يجري الدفن في جبانة النبطية اليوم الإثنين الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.
بسبب الظروف الراهنة تُقبل التعازي هاتفياً أو عبر ال whatsapp حصراً.
بلقيس: 03669427
صلاح: 03850785
مي: 03737979
صادق: 03641747
Email:salah@aub.edu.lb
للفقيد الرحمة ولكم طول البقاء
الأسفون: آل صادق، مغنية، الأسعد، علم الدين، ميرزا، وعموم أهالي النبطية والخيام.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلبت تمام محمد البابا شهادة قيد بدل ضائع للعقار 4/67 كفرجرة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب علي ابراهيم طالب لموكله احمد ابراهيم طالب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 424 العيشية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلبت فرنسواز مهيب عازوري شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 1038 و1085 عازور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب حسن احمد هاشم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 418 اللويزة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي علي بشروش وكيل هيفاء عبد المجيد عزالدين بوكالتها عن رضى سكيكي بصفته مشتري سند بدل ضائع للعقار 944 دير قانون النهر بإسم موسى عبد الرضى سكيكي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت ميرنا هواري وكيلة المحامي زاهر مخدر وكيل جلال كامل وزنه لمورثه كامل علي وزني سندات بدل ضائع للعقارات 329 - 436 - 484 - 561 - 609 - 614 و684 مزرعة مشرف.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت امل عواضة وكيلة محمد احمد علوي لمورثه ياسين علي خازم سند بدل ضائع للعقار 370 وادي جيلو.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب جهاد خليل بوكالته عن يوسف الشامي وكيل محمد ابراهيم حمود بالاصالة ولموكله علي ابراهيم حمود سندات بدل ضائع للعقار 5/1595 برج الشمالي.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

دعوة
جانب السيد هوسيب بيدروس بزره المقيم في برج حمود، شارع طراد بناية أحمد بيضون
نعلمك أنه يقتضي حضورك إلى ديوان المحكمة الأرمنية الكاثوليكية في الزلقا يوم الجمعة الواقع فيه 2020/10/23 الساعة العاشرة بصفة مدعى عليه بناءً على الدعوى رقم 2020/18 والمتعلقة ببطلان الزواج وإلا أعلنتك المحكمة متغيباً.
2020/10/9
الرئيس والمقرر
المونسنيور باتريك مراد

تبليغ قضائي
من رئيس محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان بعبدا القاضي محمد وسام المرتضى الغرفة الثالثة تقدم المستدعي خجادور كريكور طحمزيان بالاستدعاء 2020/9385 يطلب فيه اشارة يومي 817 تاريخ 1978/6/22 حجز احتياطي صادر عن دائرة اجراء بعبدا رقم 78/122 لمصلحة شركة الصناعات الكيماوية الوطنية ضد ملكون كريكور زاروكيان 1200 سهم من العقار 632/بعبدا.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به امام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

اعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عندراي
موجه الى المستدعى ضدهن: البدوية ومرين وجفوى عيسى الحنش، وهن من بلدة كفرزينا اصلاً، ومجهولات محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2020/54 تدعوكن هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكن من المستدعي انطوان توفيق الحايك بوكالة المحامي باخوس حديد، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 711 من منطقة كفرزينا العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان، واتخاذ مقام لكن يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتكن الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لكن لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

سينما

«أيام فلسطين السينمائية»: نافذة على أحوال العالم العربي

القدس ورام الله وبيت لحم وغزة وحيفا ستكون على موعد مع «أيام فلسطين السينمائية» الذي ينطلق غداً ليستمرّ حتى 26 من الشهر الحالي. بالتعاون مع «فيلم لاب فلسطين»، يحرص القائمون على المهرجان السنوي على إنجاح الدورة السابعة رغم الوضع الاستثنائي الذي فرضه وباء كورونا. وعليه، ستقتصر الدورة السابعة على برنامج مصغّر يشمل عدداً محدوداً من الأفلام الفلسطينية والعربية والعالمية التي ستُعرض في الفضاءات والساحات العامة، مع مراعاة الشروط والمعايير الصحيّة

> «بين الجنة والنار» عن قصة طلاق يتداخل فيها التاريخ الشخصي والسياق السياسي في فلسطين

والوقائية لضمان سلامة الجمهور. سيُتاح للجمهور مشاهدة 12 فيلماً روائياً طويلاً، و10 أفلام وثائقية والعديد من الأفلام القصيرة التي تقدّم مجتمعةً بانوراما عن أحوال العالم العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية من وجهات نظر مخرجيها وصنّاعها، إلى جانب هموم وانشغالات وقضايا فردية من زوايا مختلفة. هناك مثلاً «بين الجنة والنار» للفلسطينية نجوى النجار، الذي يتحدّث عن قصة طلاق يتداخل فيها التاريخ الشخصي والواقع والسياق السياسي في البلاد. ومن إيران، يُعرض فيلم محمد رسولوف «لا وجود للشيطان» الذي حاز جائزة الدب الذهبي في «مهرجان برلين» الأخير. الشريط يتناول عقوبة الإعدام في إيران، من خلال المنفّذين المباشرين، والموظفين القدماء والمجنّدين الشباب الذين يضغطون الزر أو يسحبون السطل من تحت المدانين. يُعطي هذا الهيكل السردي لرسولوف منهجاً واضحاً: تقديم جوانب مختلفة من ظاهرة اجتماعية محدّدة ودراستها، وكذلك تقديم القصص الفردية ورعب القتل المهني. يمكن قراءة فيلم رسولوف بطريقة مباشرة، لكنّ حنكة المخرج السينمائية تترك عن عمد الموضوع الكبير الذي نتكلّم عنه، لتنظّم من حوله قراءات وأحداثاً غير واضحة. (راجع «الأخبار» ـ عدد 2 آذار/ مارس 2020). ومن لبنان حيث ما زال يعرض في الصالات، يُعرض فيلم وليد موسّى «1982» الذي يقدم رؤية للحياة بعيون الأطفال وصراع الحروب بعيون الكبار. واقع صراع لا يرحم من وجهة نظر مدنيين عالقين في الوسط، وحيل دفاعية ودروع وخيال أطفال يحمون به أنفسهم. حالة حب، وورقة رسم، ورسائل حب مجهولة. الفرق بين عالم الصغار وعالم الكبار. الفرق بين الفن والحب والرسم والحرب. هذا الفرق هو قصة فيلم «1982»، عن أولاد يحاولون مقاومة الحرب باللعب والحبّ (راجع «الأخبار» ، عدد 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2020). ومن حروب لبنان إلى حروب العراق، يعرض «شارع حيفا» للمخرج مهند حيال. تدور أحداث الشريط عام 2006 في بغداد، وتحديداً في شارع حيفا، أحد أخطر الأماكن التي تعاني من العنف والحرب الأهلية. وللسودان حصة مع عرض فيلم نال نصيبه من الضوء والحفاوة هذه السنة. إنه باكورة الروائية الطويلة لأمجد أبو العلا «ستموت في العشرين» الذي توّج بجائزة أسد المستقبل في «مهرجان البندقية السينمائي» عام 2019. من السودان أيضاً، يقدّم صهيب قسم الباري فيلمه الوثائقي «الحديث عن الأشجار». يلاحق الشريط أربعة مخرجين سودانيين كانوا سابقاً من مؤسسي «نادي السينما السوداني»، يريدون إعادة فتح سينما قديمة في الهواء الطلق. يرافقهم المخرج صهيب قسم الباري، مصوّراً مهمتهم الصعبة، وشبه المستحيلة، لكنهم يحاربون من أجل شغفهم، فيما المخرج يصوّرهم في خطواتهم وتخطيطاتهم وكلامهم مع الرواد وسكان المنطقة عن السينما والثقافة والحياة (راجع «الأخبار» ، عدد 27 كانون الثاني/ يناير 2020).

إلى جانب الأفلام العربية، يعرض المهرجان مروحة من الأفلام العالمية على رأسها فيلم عرّاب السينما الأوروبية اليسارية. إنّه طبعاً كين لوتش الذي سيشاهد الجمهور الفلسطيني فيلمه «عفواً، لم نجدكم». يدخل الشريط في ظروف العمل الصعبة التي ينوء تحتها أولئك الذين يُعرفون بـ «العاملين لحسابهم الخاص». نساء ورجال وجدوا في العمل الحر «ريادة الأعمال» وسيلة جديدة للعبودية، مع وهم أسلوب الحياة القائم على حرية الإدارة التي تنبثق من العمل الحر. في «عذراً لم نجدكم»، لا يكرر لوتش الصيغة المعتادة والصرخة العالية التي اعتدناها في أعماله، بل يأخذنا أيضاً إلى مستويات لا تُنسى من الحدّة والتشويق. هذه المرة الضحية هي مفهوم «ريادة الأعمال» في سياق الرأسمالية الحالية. (راجع «الأخبار» ـ عدد 5 آب/ أغسطس 2019). ومن فرنسا، يُعرض «أليس ورئيس البلدية» للمخرج الفرنسي نيكولاس باريز. الشريط الذي شارك في تظاهرة «أسبوعي المخرجين» في «مهرجان كان 2019»، هو فيلم سياسي لكن في قالب كوميدي. يعرض أيضاً الفيلم الطويل الأول للمخرج الأميركي ميراوي غيريما «بقايا» عن مخرج طموح يعود إلى مدينته واشنطن، ليجد أن حبه القديم قد تغير هو وسكانه تماماً. ومن تركيا، يشارك «حكاية الأخوات الثلاث» للمخرج أمير البير. الشريط الذي شارك أيضاً في «مهرجان برلين» عام 2019، يقدم نوعاً من القصص الشعبية، في جبال تركيا، في منزل عائلي يستحيل سجناً للأخوات الثلاث. كما يعرض «دار الأيتام» للمخرجة الأفغانية شهربانو سادات، الذي شارك في «أسبوعي المخرجين» عام 2019. فيلم تدور أحداثه أثناء الوجود السوفييتي في أفغانستان. وسيتاح للجمهور الفلسطيني مشاهدة عمل أحد رواد السينما الصينية، وانغ هياوشواي. «غبت طويلاً يا بني» شريط عن حياة أسرتين على مدار ثلاثة عقود من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والسياسية في الصين.

دورة استثنائية لبرنامج مصغر يشمل عدداً محدوداً من الأفلام الفلسطينية والعربية والعالمية

zoom

«الابن الأحمر» آخر صرعات «وورنر بروس»

أبشروا... «سوبرمان» صار شيوعياً!

> إزالة شعار حرف الـS الشهير عن صدر البطل الاميركي، واستبداله بالمطرقة والمنجل

سامر حيدر

لم يكن أحد ليحلم أو يتصور أن يشاهد بأم العين شعار الحزب الشيوعي على صدر الأيقونة الأميركية «سوبرمان». بطل الـ Man of steel، «الرجل الخارق» بكلّ مقاييس الأبطال الخارقين بين نظرائه، الأشهر عالمياً بين أقرانه، صاحب البدلة المستوحاة من ألوان العلم الأميركي، ذاك الآدمي، أقوى من صاروخ، والأسرع من طائرات الـF الأميركية بكل أرقامها، القادر على نقل جبل من مكان إلى آخر، قائد «رابطة العدالة»، أو بالأحرى «رئيس نقابة الأبطال الخارقين»، التي تضمّ خيرة الأبطال من كل المجرة.... «سوبرمان» أو «الرجل الخارق» لا يمثّل الحلم الأميركي فقط، بل إنّه الحلم الأميركي المفضوح، غير المقنع، فسوبرمان يجاهر بشكله وبألوانه، ولا يخفي وجهه كباقي الأبطال الخارقين.

هي جرأة وقحاة في آن.. أن تعمد شركة «وورنر بروس» بكل ما تمثله، والمحتكرة إنتاج أفلام الأبطال الخارقين، إلى إنتاج هذا الفيلم سنة 2020، تحت عنوان The red son، أو «الابن الأحمر». هكذا، أزالت شعار حرف الS الشهير عن صدر البطل الأميركي، واستبدلته بشعار الشيوعية (المطرقة والمنجل)، مع إدخال تعديلات على الشخصية الكرتونية الأشهر في العالم. البدلة قاتمة اللون لا تشبه بدلة النموذج الأميركي التقليدي. لندع البدلة والشكل والمظاهر جانباً، ولننظر إلى توجهات ذاك البطل الشيوعي الخارق الذي يتدخل لصالح نشر مبادئ الحزب الشيوعي. يدعوه ستالين بـ «الرفيق»، قبل أن يتجرأ عليه «الرفيق سوبرمان» . كما يخاطبه ستالين ـ بانقلاب، ثم يردبه بعد خلاف في وجهات النظر، إذ يكتشف أن الرفيق ستالين يعذّب البسطاء من العامة في أماكن يعجز نظر «سوبرمان الشيوعي» الخارق الولوج إليها.

إبداع ما بعده إبداع، هذا الخيال الأميركي الجامح سنة 2020، أخذ رواية من روايات أبطال الكوميكس كُتبت سنة 2003، وعمل على إنتاجها بهذا الشكل المحكم. في خضم الحرب الباردة، يظهر سوبرمان الشيوعي أو السوفياتي، في وقت يحكم الولايات المتحدة الرئيس دوايت أيزنهاور. يكلف الأخير، عدو سوبرمان اللدود في النسخة الأصلية، المعروف بصلعته ليكس لوثر، الأميركي الجنسية، والمتفوّق حتماً تقنياً على غريمه السوفياتي. علماً أن الأميركي في تلك المرحلة لم يكن متفوقاً على استنساخ أنموذج أميركي لمنازلة سوبرمان السوفياتي المنهمك صدفة بإنقاذ الولايات المتحدة من انفجار كبير. يظهر الكاتب مارك ميلر الجانب الإنساني من «سوبرمان السوفياتي» ليندم بعد ذلك، فيصوره كدكتاتوري ببدلته العسكرية المعتمدة لدى معظم دول العالم الثالث. يفيض الإبداع الأميركي على «الرجل الوطواط» الإرهابي، فهو «باتمانوف»، الكاره لسوبرمان بسبب قتله لعائلته، والساعي لمواجهة غسيل دماغ العامة الذي يعمل عليه «سوبرمان السوفياتي»، عبر زرع أجهزة لغسل الأدمغة. لا يحتمل «باتمانوف» تبعات إلقاء القبض عليه، فينتحر قبل أن يُزج في السجن منعاً من أن يصبح عبداً مغسول الدماغ لسوبرمان. يختتم الأنموذج الجديد بانضمام «سوبرمان» مقتنعاً، مطواعاً إلى وجهة النظر الأميركية، قناعةً منه بأحقية الأميركي في حكم العالم الحر، ونبذه لمبادئ الشيوعية المعادية!

لا شكّ في أن قدرة «الفكر الأميركي الأحادي» على التلاعب بمجريات الأحداث العالمية تنطبق على هذا العالم الكرتوني. المال، التفاصيل، الشخصيات، الشركات، الفكر، الوقاحة، الإصرار على التفوق، الجماهير، المعجبون... كلها أدوات من شأنها أن تشكل فارقاً في التعامل مع السوق الإعلامي أياً كانت أشكاله.

في المقلب الآخر، تقتصر ردة الفعل على التعليق بأن الوسواس الروسي حاضر في ذهن الأميركي، وكاف لجعله يضع الشعار الأكثر كرهاً للمؤسسة الأميركية على صدر بطله القومي. جاء الفيلم بعد ثلاثة عقود من تفكّك الاتحاد السوفياتي. تجربة جعلت المشاهد الروسي يثق بأن كلارك كنت (الاسم الحركي والمدني لـ«سوبرمان» الأميركي) يمكن أن يكون «سوميشكا» السوفياتي كما ورد في الفيلم الكرتوني، وأن تلتمس اللكنة الروسية في صوت BATMAN. ولكن لا يجب أن نغفل أن هذا هو السقف الأميركي حين يريد أن يصبح حضارياً...

Skins على نتفليكس

تنفليكس

إدواردو كازانوفا يستحضر «الوغد» الكامن فينا

يذكرنا شريطه «جلود» باوك افلام ديفيد لينش

سامانثا، لورا، أتزلار، أنا، إرنستو، غيل، فانيسا وكريستيان معذبون. السبب: معايير جسدية خارقة مختلفة عما يُعتبر «جميلاً» اجتماعياً. سامانثا، تعيش مع أخيها، فتحة الشرج حلّت مكان فمها والعكس كذلك. لورا، بائعة هوى، لا عيون لديها. أتزلار، عجوز كئيبة، تعاني من الوزن الزائد. أنا، شابة، تعاني من تشوه في الوجه. إرنستو، حبيب أنا الذي تخونه. غيل، تحبّه أنا وتخون حبيبها معه، وجهه وجسده محروقان. فانيسا، تعاني من عجز نمو غضروفي، تحلم بأن تكون أماً. كريستيان يكره قدميه، يريد بترهما.

بعض التشوهات مبالغ فيها وغير واقعية، البعض الآخر نراه في الحياة الطبيعية. «جلود» الفيلم الطويل الأول للمخرج الإسباني إدواردو كازانوفا، يتتبّع تجارب الأشخاص الذين يشكّل مظهرهم الخارجي أبرز معوقاتهم في الحياة. تتقاطع حياة هؤلاء بحكم الأوضاع المتشابهة. تتولّد بالتالي قصص تجمعها الفرادة والغرابة في آن، مشاكل لم نعهدها وحواجز لم نألفها. إنها إحدى أكثر التجارب العويصة، غير المألوفة والمبهمة التي قدمتها السينما الإسبانية. كازانوفا بتجربته الإخراجية يذكّرنا بأفلام تود سولوندز وجون ووتر، بل يعيدنا إلى أول أفلام ديفيد لينش (Eraserhead – 1977) مع لمسة من سينما الجيالو الإيطالية بلون زهري.

الفيلم قد يجعلنا نشعر ببعض بعدم الراحة، إلّا أننا لن نطفئ الشاشة، بل سنبقى في أماكننا رغم مشاعر الانزعاج، نسترق النظر إرضاءً لفضولنا، نستمتع ببعض الشيء بتطفلنا على هذه الحالات الغريبة، على الوجوه التي تختبئ خلف الأقنعة والتشوهات. أفلام كثيرة حكت عن المختلفين، عن العنصرية ورهاب المثلية وكل أشكال التمييز لأسباب اجتماعية، دينية.. «جلود» تحدّث عن التمييز تجاه من يعانون من تشوهات خلقية أو عيوب جسمية أو درجات جمال أقل نسبياً، عبر حبكة ميلودرامية مع قليل من الكوميديا السوداء.

أن نتقلّب في مقعد غير مريح، هذه هي الغاية. أن نجبر أنفسنا على إسقاط الشيء على حياتنا، أن نخاف على وجوهنا وأيدينا لا بل مؤخراتنا، أن نشيح بأنظارنا خجلين، أن نشعر بنفور غير عادل مما هو غريب، وأن تؤنبنا ضمائرنا لأننا نبذ الاختلاف. من المؤكّد، أننا سنشعر بكثير من الذنب، بسبب مشاعرنا، بسبب إشاحتنا بأنظارنا وبسبب البسمة التي قد تعلو وجوهنا. هذه هي السينما تخلق مساحات من المشاعر المتناقضة، الشفقة والحزن والتعاطف، ثمّ الضحك في مواقف يصعب فيها الضحك إلّا أمام الشاشة. هو تحدٍ للمخرج، أكثر من مشاهديه، في كيفية إجبارنا على وضع المفاهيم والقيم الأخلاقية جانباً. هي المتعة التي تتجاوز المنطق العقلي والتعاطف التقليدي، إلى المشاعر التلقائية، المخجلة أحياناً كثيرة، والتي تمنحنا فرصة لتغذية «الوغد» الكامن في كلٍ منا.

Hard to Be a God على MUBI

Mubi

ألكسي جيرمان: «من الصعب أن» تشاهد هذا الفيلم!

مشهد من «من الصعب ان تكون إلهاً»

«من الصعب أن تكون إلهاً»، فيلم يهاجم بقوة حاستَي الشم والذوق. يُخرج أسوأ شعور لديك. وعليك أن تكون مجنوناً أو «عبقرياً» مثل المخرج الكسي جيرمان والمؤلفين لتكملة الفيلم، إن استطعت. فأنت أمام جنون، قذارة، قيء، أحشاء، وعصور مظلمة و... أسوأ كوابيسك! يتم إرسال مجموعة من العلماء الباحثين إلى كوكب «أرناكار»، كوكب شبيه بالأرض، لكن يسوده نظام مستبد في عصر يبدو شبيهاً بالعصور الوسطى لكوكب الأرض. يتعرّض المثقفون والفنانون للاضطهاد هناك. الباحثون ملزمون بعدم التدخل في المسار السياسي والتاريخي والاجتماعي للأحداث، أما دون روماتا (ليودت يارمولنك) فهو من يعصي الرؤساء ويطلق العنان للحرب كي ينقذ بعض الرجال من مصيرهم الأسود.

الطقس بارد في «أرناكار» كالأشخاص الذين يسكنون هناك. الشوارع والسقوف من السماء، الفناء الداخلي مغطّى بالبول. السالم نتنة مصنوعة من الخشب الفاسد ورواسب الحيوانات والإنسان. غرف النوم والفرش مليئة بالدهون والرائحة الكريهة تفوح من الحمامات. عوادم المداخن يُلقى فيها الكبريت والأحشاء من المسلخ والدم المتخثر. الرجال والنساء يعانون من الأمراض والأورام الخبيثة. الأنهار لها رائحة مثل كل شيء هناك، ولا تختلف عما تحت الجسور أو داخل البيوت والقصور.

إنه عمل صعب الهضم، متطلب جداً بكل ما للكلمة من معنى. ثلاث ساعات من الانحراف الأخلاقي الفاسد والاجتماعي والسياسي في كوكب فاسد من العصور الوسطى. عمل دقيق وغير قابل للقياس. لا يمكن تقييمه وفق المعايير التقليدية، مستقل بنفسه، لا شيء يشبهه، مؤلم للعين وللمشاعر والمعدة. رافقنا الباحثين ودون روماتا في القرية وعرفنا أن المخلوقات الأكثر إثارة للاشمئزاز هم البشر.

تم تصميم الفيلم ليدخلنا إلى هذا المجتمع الكائن في كوكب بعيد وغريب، مع حركة الكاميرا وهمجية الشخصيات وضبابية الصورة في الأبيض والأسود. جعلنا نتمنى لو يتم سحب أظافرنا على مشاهدة الفيلم. ولكن ليس مطلوباً من الفن أن يكون جميلاً؛ إنما المطلوب منه أن يُشعرك بشيء. والأكيد أن الفيلم سيجعلك تشعر بأشياء.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 19 تشرين الأول 2020 العدد 4177

صورة وخبر

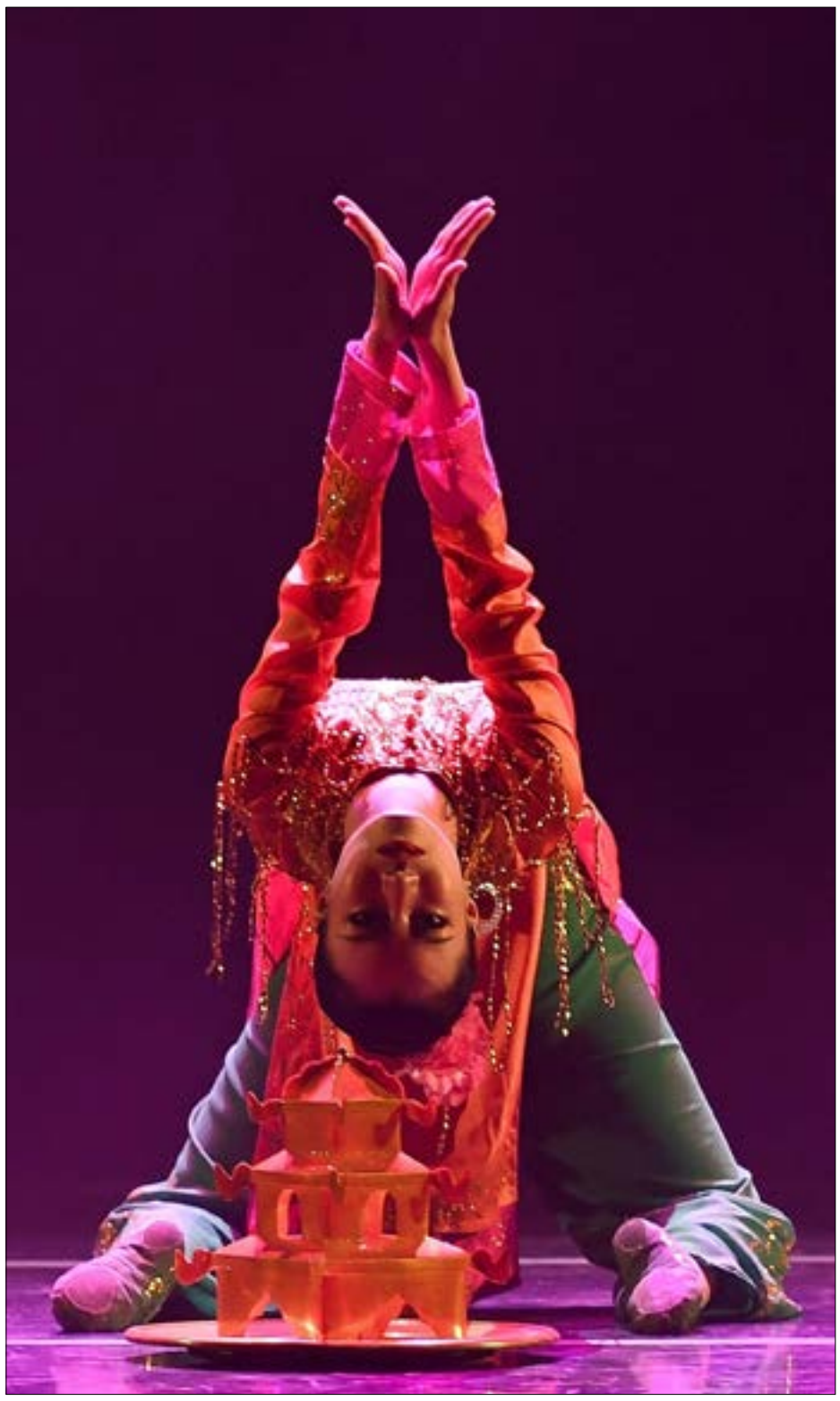

استضافت هانوي، أخيراً، احتفال توزيع جوائز مسابقة مواهب الرقص. هذه السنة، تبارى أكثر من 100 راقص وفرقة في الحدث الذي تنظّمه إدارة الفنون المسرحية التابعة لوزارة الثقافة والرياضة والسياحة بالتعاون مع رابطة الراقصين الفيتناميين. المسابقة مخصّصة للفنانين الذين يعملون في فرق محترفة تديرها الدولة أو خاصة، وكذلك الطلاب من جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن الراقصين المستقلّين الذين تزيد أعمارهم على 16 عاماً. (ناك نوين ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

«مالكْ ابنْ الريب» الذي أعرفُه

«يقولونَ: لا تَبعُد! وهم يَدفنونني
وأينَ مكانُ البُعدِ إلّا مكانِيا؟...»

هناك، على مرمى حشرجةِ الميّت،
كان يحتضنُ قلبَهُ الخائرَ، ويتهيّأُ للموت.
هناكَ، في ما وراءَ المخافرِ والقنّاصين
وكلابِ الحراسة،
هناكَ، في الهناكَ القَصيِّ القصيْ،
كان يُرفرفُ بأصابعهِ المنتَحِبةِ طالباً معونةَ
السماوات
ويُجهشُ: أَغيثوني!
.. ..
هناكَ، في الهناكَ الأقصى،
هناكَ، حيثُ لا سماءٌ تُنصِتُ ولا ناسٌ
يسمعون،
هناكَ هناك...
أَغمضَ أصابعهُ وقلبَهُ وحشرجةَ
استغاثتِهِ, وماتْ.
ماتَ وحيداً ، وَ جميعاً.

«شكوى» فرح الشاعر من بيروت إلى الجونة

ضمن فعاليات الدورة الرابعة من «مهرجان الجونة السينمائي» (بين 23 و31 تشرين الأول (أكتوبر) الحالي)، يحظى الفيلم القصير «شكوى» (14 د ـ بدعم من الهيئة الملكية الأردنية للأفلام ـ تمثيل: فانيسا مغامس وجان بول الحاج) للمخرجة اللبنانية فرح الشاعر بعرضه الأوّل. في شريطها القصير الثاني بعد «سكون»، تسلّط الفنانة الشابة الضوء على «هدى». في لحظة من حياتها، تذهب البطلة إلى مركز الشرطة لرفع دعوى فتواجهها مشاكل متوقّعة. زواج هذه المرأة ينهار لأنّها تشعر بالغربة عن جسدها وعن البلد الذي تعيش فيه والذي تعاني فيه النساء من الاغتصاب الزوجي والعنف الأسري. استوحت الشاعر الحكاية من قصص واقعية، لتصوّر واقع المظالم «المفرطة والسخيفة الموجودة في المؤسسات البيروقراطية».

عبير الطاهر: تمسّكوا بالأمل!

تدعو «مؤسسة عبد الحميد شومان»، بعد غدٍ الأربعاء، الأطفال واليافعين إلى المشاركة في بثّ مباشر لقراءة قصة «دجاجة لا تبيض» (2019 ـ دار الياسمين للنشر والتوزيع) للكاتبة الأردنية عبير الطاهر (الصورة)، عبر تطبيق «زوم» وصفحتها على فايسبوك. «خوخة» هي الدجاجة التي لا تبيض. تحاول كثيراً أن ترقد على بيض الأوزات، لكن تجاربها تفشل مرّة تلو الأخرى. ومع إصرارها على ما تريد، تحصل عليه أخيراً. «دجاجة لا تبيض» قصة تتحدّث عن عدم فقدان الأمل وقبول المرء بكل ما لديه.

قراءة «دجاجة لا تبيض»: الأربعاء 21 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ تطبيق «زوم» وصفحة «مؤسسة عبد الحميد شومان» على فايسبوك. (رابط النشاط على موقعنا ـ رمز النقاش: 81641188865)

Odin Teatret في «المدينة»: ورشة عمل رقميّة

بين 28 و30 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يحتضن «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت) ورشة عمل بعنوان The Laboratory Spirit عبر تقنية البثّ المباشر من مسرح Odin Teatret في هولستبرو في الدنمارك بتمويل من «الصندوق العربي للثقافة والفنون» (آفاق) والسفارة الدنماركية في لبنان. الحدث عبارة عن مقدّمة مكثّفة لتقنيات العمل والتدريب التي يتبنّاها المسرح المعروف، عن طريق مجموعة من الحصص التدريبية والأفلام والعروض والنقاشات. في اليوم الأوّل، سيكون المشاركون على موعد مع فيلم تمهيدي بعنوان The Art of the Impossible (س: 17:15)، قبل الانتقال إلى شريط The Chronic Life (س: 20:30). في 29 تشرين الثاني، سيُعرض فيلم Traces in the Snow (س: 14:00)، مع عرض تتولّاه روبرتا كاريري عبر جلسة أسئلة وأجوبة تُنقل عبر البثّ التدفّقي. بعدها، يُعرض فيلم The Dead Brother (س: 16:30) الذي تقدّمه جوليا فارلي مع أسئلة وأجوبة عبر الـ «ستريمينغ» أيضاً، قبل أن يحين موعد On The Two Sides of The River (س: 21:00). أما اليوم الأخير، فسيُخصّص لفيلم Inside the Skeleton of the Whale (س: 19:00)

ورشة The Laboratory Spirit: من الأربعاء 28 إلى الجامعة 30 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010. المشاركة مجانية (رابط تقديم الطلب على موقعنا)

«ماستر كلاس» مع إيليا سليمان

ينطلق اليوم الاثنين مهرجان «أيام فلسطين السينمائية»، على أن يستمرّ حتى 26 من الشهر الحالي. وعلى هامش برنامج العروض، يستضيف الحدث، بعد غدٍ الأربعاء، السينمائي الفلسطيني إيليا سليمان (1960 ـ الصورة) في ندوة عبر تطبيق «زوم»، يتولّى مهمّة المحاورة فيها المخرج كمال الجعفري. يمكن للراغبين في الاستفادة من تجربة سليمان الغنية في صناعة الفن السابع في هذا الـ «ماستر كلاس» التسجيل عبر موقع «أيام فلسطين السينمائية» الإلكتروني. سيكون الحوار باللغة الإنكليزية مع ترجمة فورية باللغة العربية.

*«ماستر كلاس» مع إيليا سليمان: الأربعاء 21 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي ـ الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم». (رابط التسجيل متوافر على موقعنا)

الإثنين 19 تشرين الأول 2020 العدد 121
Lundi 19 Octobre 2020 no121

الأخبار

رأس المال

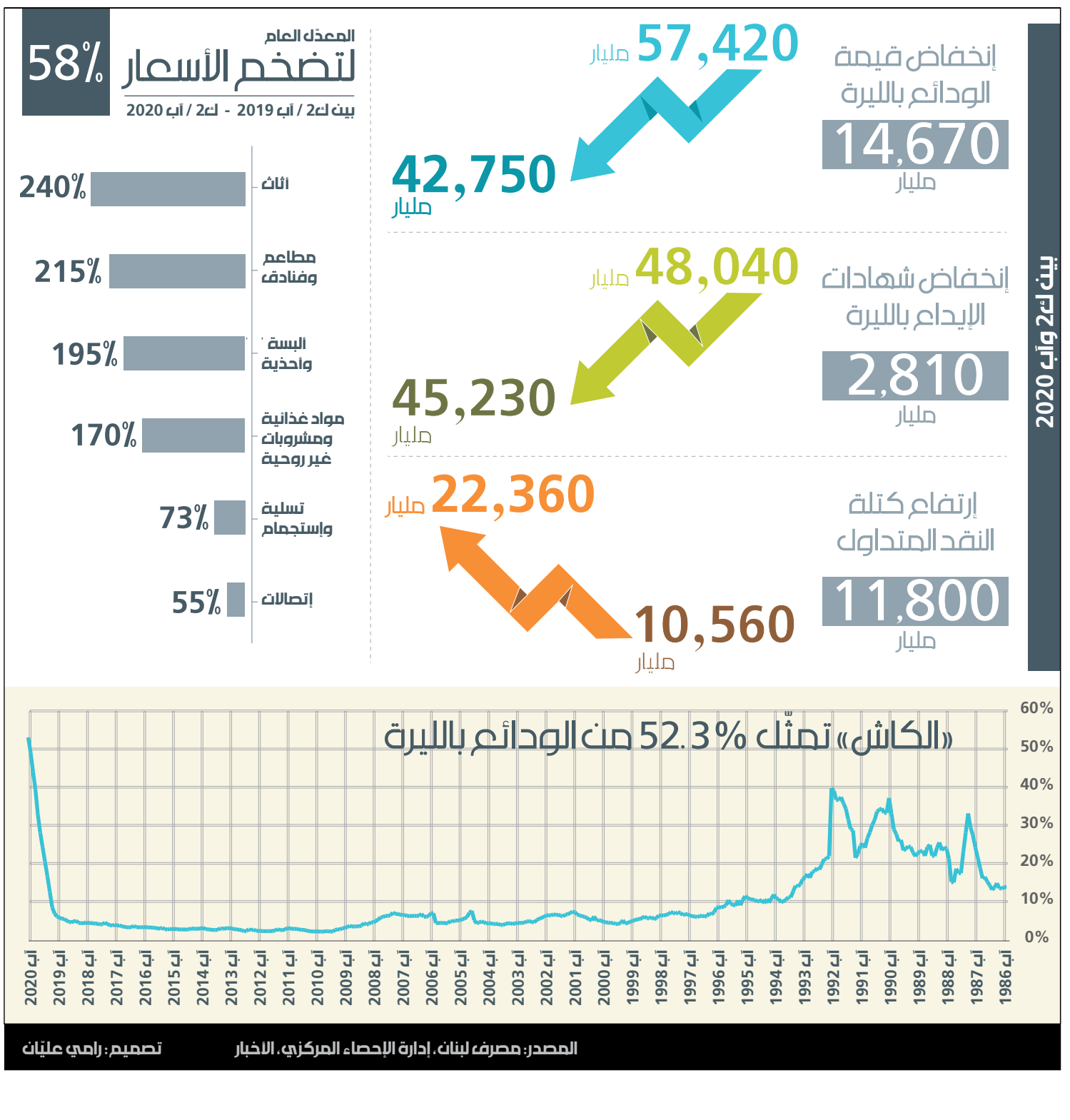

في العدد

02
ماهر سلامة
فاتورة الوباء في لبنان

03
حسن شقراني
ربع الاقتصاد يتبخّر

04
ليا القزي
سوق السيارات: نهاية نموذج الترف

06
عبد الحليم فضل الله
أزمة العلم في زمن الجائحة

08
الأمجد سلامة
العودة إلى الأساسيّات: المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة

أوقفوا «اختبارات» رياض سلامة «النقديّة»

يتعامل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومجلسه المركزي مع الأزمة كأنّها مرحلة تجارب على «فئران اختبار». مرّة تُجرّب فيهم وسائل التوسّع في السيولة بالليرة، وبعد أشهر تُجرّب فيهم آليات معاكسة تماماً تهدف إلى تجفيف هذه السيولة. بأيّ ثمن يمكن إيقاف هذا الغباء؟

محمد وهبة

في الجلسة الأخيرة للمجلس المركزي في مصرف لبنان، لم يكن هناك ممانعة حقيقية من أعضاء المجلس تجاه المبرّرات التي قدّمها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في اتجاه تجفيف السيولة. فكرة «التجفيف» كانت تراود معظمهم، فوافقوا سريعاً على أمرين: إجبار التجّار على إيداع الأموال نقداً بالليرة لتمويل استيراد مموّل (مدعوم) بدولارات مصرف لبنان، والتوقف عن منح السيولة النقدية بالليرة للمصارف إلا بشرط حسمها من شهادات الإيداع بالليرة الصادرة عن مصرف لبنان ذات الأجل الطويل والفوائد الأعلى (7%).

أما المبرّرات التي ساقها سلامة فهي على نوعين: الأول بأن المصارف سحبت في الأيام العشرة الأولى من الشهر الجاري، 1300 مليار ليرة من الأوراق النقدية التي يصدرها «المركزي». هذا المبلغ هو المعدّل الذي كانت تسحبه المصارف شهرياً منذ مطلع السنة الجارية. ثم أبلغهم أيضاً، بأنه «يبحث عن 22000 مليار ليرة فلتت في السوق». كان يقصد بهذا المبلغ، الأوراق النقدية الجديدة التي ضخّها في السوق، والتي باتت تغذّي عمليات مضاربة على الليرة تقوم بها مصارف وصرافون ومؤسسات وأفراد، وهي تشكّل طلباً على الدولار يجب العمل اليوم على إيقافه. أو على الأقل يجب إيقافه طالما أن رئيس كتلة المستقبل النيابية سعد الحريري مرشّح لرئاسة الحكومة وهو متمسّك بسلامة.

عملياً، لم يحصل نقاش حقيقي في هذه المسألة وتداعياتها. فلم يُسأل الحاكم عن أهداف هذه التقلبات في السياسة النقدية من طرف التوسّع في السيولة، إلى طرف معاكس تماماً لتقييد حركتها. ولم يُسأل أيضاً عن عدم رغبته في استعمال أدوات أخرى لكبح جماح السيولة التي سبق له أن أفلتها في السوق، أو إذا كان بإمكانه استعمال الفائدة لاستقطاب هذه السيولة. ولم يُسأل أيضاً عن عدم استثناء الرواتب والأجور من قرار تجفيف السيولة، فهذه الكتلة النقدية هي العنصر الوحيد في هذه المعركة التي لها وجود حقيقي في الاقتصاد ومقابلها عمل وقيمة مضافة وليست وهماً كالذي خلقته «شركة سلامة وأخوانه للربح السهل والسريع». بمعنى آخر، كانت جلسة المجلس المركزي الأخيرة عبارة عن محطّة روتينية لممارسة التجارب على «فئران المختبر». لا بل إن المشكلة في عقل هؤلاء الذين يدّعون بأنهم نخبة المال والقانون (سلامة وأخوانه) بأنهم يوافقون على ممارسات تبسيطية للأزمة وأن سلامة يفاجئهم في كل رقم يحمله إلى الجلسة لتبرير سلوكه وممارساته. لا يعلمون شيئاً سوى ما يريد أن يعلمهم به. حتى إنه لا يطرح أمراً مهماً على جدول الأعمال، بل غالباً ما تترك الأمور المهمة من خارج الجدول.

هذه هي الزاوية التي يطل منها سلامة على الأزمة. بالنسبة إليه، المسألة تتعلق بمصرف لبنان والمصارف حصراً والخسائر أو الفجوة بينهما. التداعيات خارج هذه الحلقة ليست مهمة. فها هو يطبع الأوراق النقدية، ويغذّي تضخّم الأسعار بما فيها سعر الصرف (هكذا اتهمه مدير بعثة التفاوض مع لبنان في صندوق النقد الدولي في إحدى الجلسات) ولم يرف له جفن بأن ترتفع أسعار الغذاء خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، بمتوسط يبلغ 170%، لكنه في لحظة ما يبحث فيها عن 22000 مليار ليرة (ليس مبلغاً بسيطاً يمكن ألا تنتهي إليه) قرّر أن يوقف تجارب التوسّع، وأن يعيد النظر في الاتجاه المعاكس.

بهذا المعنى، ليس وارداً إجراء تعديل في ممارسات الحاكم النقدية والتي لا ترتقي إلى «سياسات»، خارج الإطار الذي رسمه لخطّة تقليص فجوة الخسائر مع المصارف. فما كان يقوم به أصلاً عندما ضخّ السيولة، هو تمويل إطفاء الالتزامات بالدولار المتوجبة عليه تجاه المصارف بليرات جديدة. كل دولار عالق في المصارف يقابله دولار عالق للمصارف في ذمّة مصرف لبنان، إلى أن قرّر هذا الأخير تسديد الدولار بسعر 3900 ليرة. كذلك تبيّن أنه باع المصارف دولارات مقابل حسم شهادات إيداع بقيمة 2800 مليار ليرة حتى تورّمت نسبة السيولة النقدية تجاه الودائع من 10,8% في تشرين الأول 2019 إلى 52,3% في تموز الماضي. هكذا ضخّت السيولة. هذا السلوك يخلق السيولة الإضافية تلقائياً، وهذه السيولة الإضافية تضرب الأسعار.

من الواضح أنه لا يمكن الاستمرار بمسار ضخّ السيولة الإضافية في السوق، لكن سلامة بات أسير لعبته. ففي ظل إصراره على رفض تطبيق خطة التعافي الحكومية، أو أي نموذج ينطلق من المسار الذي رسمته هذه الخطة، أي ما يتضمّن اعترافه بحجم الخسائر الكبيرة وبآليات إطفائها من خلال إطفاء قسم كبير من ودائع كبار المودعين، لم تعد لديه أي وسائل إضافية لجذب السيولة. فالمصارف مفلسة تقنياً، وبالتالي لا يمكن استعمال الفائدة لجذب السيولة إليها، ومنها إليه، لأنه لا يوجد شخص واحد في لبنان يثق بالمصارف. الأداة الوحيدة المتوافرة لديه، هي الأدوات السلطوية، أي القرارات والتعاميم. لذا ترقبّوا مزيداً من القرارات والتراجع عنها. سمّوه ما شئتم: تخبطاً أو إرباكاً أو غباءً أو أياً يكن، لكن أوقفوه بأيّ ثمن قبل أن يدمّر ما تبقّى من المجتمع.

فاتورة الوباء في لبنان

21 مليون دولار استشفاء و24 مليوناً تعافياً منزلياً

تستعمل وزارة الصحة قرضاً من البنك الدولي بقيمة 40 مليون دولار لتمويل استشفاء بعض المرضى المصابين بفيروس «كورونا»، لكن التقديرات تشير إلى ان الكلفة المدفوعة لاستشفاء وطبابة كل المصابين بالفيروس باتت تفوق 45 مليون دولار

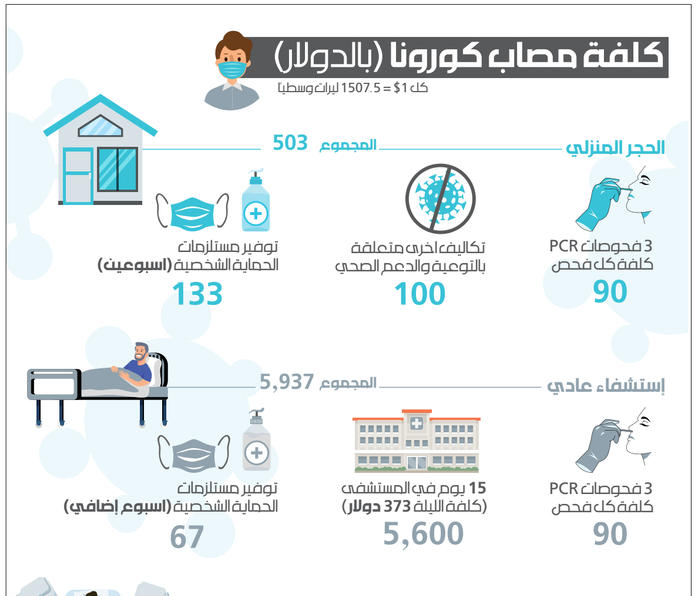

تصميم راهي عليان

ماهر سلامة

خلال 163 يوماً اعتباراً من 8 أيار 2020 ولغاية 17 تشرين الأول 2020، يكون مرضى «كوفيد 19» في لبنان قد أمضوا 35372 ليال استشفائية في أسرّة المستشفيات من بينهم 9438 ليلة استشفائية في أسرّة العناية الفائقة، 25934 ليلة استشفائية في أسرّة المستشفيات العادية (تُستخرج الليالي الاستشفائية على أساس عدد الأسرّة المشغولة من المرضى وعدد ليالي الإقامة فيها)، كلفة هذه الليالي تُقدّر بنحو 21 مليون دولار استناداً إلى حسابات معدّل كلفة السرير بفئتيه (العناية الفائقة والإقامة العادية) الصادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، علماً بأن الرقم سيتغيّر باحتساب الفترة الممتدة بين ظهور المرض لأول مرّة بشكل مُثبت في شباط 2020 ونهاية يوم 7 أيار 2020، لكن لن يكون هناك فرق كبير بسبب إجراءات الإقفال التي أُتخذت في تلك الفترة وما نتج عنها من تقلّص في أعداد الإصابات اليومية.

وبحسب تقرير صادر عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، يُقدّر معدل كلفة ليلة الاستشفاء العادية بنحو 373 دولاراً، في مقابل 1200 دولار كلفة الليلة الواحدة في العناية الفائقة لمرضى «كوفيد 19». هذا يعني أنا الكلفة الإجمالية لاستشفاء المرضى في الأسرة العادية تقدر بنحو 10 ملايين دولار، بينما الكلفة الإجمالية لاستشفاء المرضى في أسرّة العناية الفائقة تقدّر بنحو 11 مليون دولار.

في الواقع، مع انفجار مرفأ بيروت في 4 آب الماضي، أي بعد ستة أشهر على الحالة الأولى المثبتة في لبنان، كانت نسبة الإصابات الحرجة قد بلغت 20% من القدرة الإستيعابية لأسرّة العناية الفائقة، إلّا انه خلال الأيام الـ72 التالية، ارتفعت نسبة الإصابات الحرجة إلى 92% من القدرة الاستيعابية من دون أن تنتقل السلطة إلى وضع الإقفال مجدداً للسيطرة على مستوى الانتشار. لا بل ثمة ما ينبئ بخطورة الوضع أكثر، يتعلّق بكون نسب الإصابات في بعض المناطق كانت قد وصلت الى 100% من القدرة الاستيعابية مثل البقاع وعكار وذلك قبل ان تسارع وزارة الصحة لزيادة عدد الأسرّة، بينما هناك مناطق أخرى متّجهة في هذا المسار. والحال نفسه ينطبق على الأسرّة العادية.

فإذا بلغ لبنان مرحلة القدرة الاستيعابية الكاملة، وبمعزل عمّا يعنيه ذلك من كارثة إنسانية واجتماعية، فإن الكلفة الشهرية سترتفع إلى أكثر من 18 مليون دولار، أي بمعدل سنوي يبلغ 218 مليون دولار، وذلك على افتراض أن عدد الأسرّة لم يزدَد.

وبالإضافة إلى هذه الكلفة الاستشفائية المباشرة، يقدّر معهد باسل فليحان بأن تكون هناك أكلاف إضافية يتكبّدها أولئك المحجورون في المنازل. هذه الكلفة تشمل ثلاثة فحوصات PCR لكل شخص مصاب، ومستلزمات الحماية الشخصية. مجموع هذه العناصر كلّها يقدّر بنحو 500 دولار لكل شخص. لذا، إذا كان معدّل الإصابات التي تُحجر في المنازل 80% من عدد الإصابات الإجمالي بحسب منظمة الصحة العالمية، فهذا يعني أنّ من أصل 61 الف إصابة مثبتة حالياً في لبنان (يشمل الرقم عدد المتعافين والوفيات، والذين هم على طريق التعافي)، فإن هناك 49 الف إصابة ترتّب عليها، أو سيترتّب عليها، ما يمكن تسميته بـ«الكلفة المنزلية» والتي ستبلغ 24 مليون دولار وفق قاعدة الكلفة المحتسبة في المعهد. أمّا التزايد الهائل في الأعداد، فهو سيرفع الكلفة بالتناسب مع الزيادة في أعداد المصابين ومعدّل تضاعف الإصابات.

كل هذه الأكلاف ستزيد الضغط على الاقتصاد والنقد وعلى الخزينة العامة. ففي ظلّ زيادة استهلاك السلع الطبيّة المدعومة من أدوية ومستلزمات طبية وأدوات لوجستية وسواها، سيزداد نزف العملات الأجنبية بوتيرة أكبر. وسيتركّز عبء تداعيات جائحة «كورونا» على الجهات الضامنة وميزانياتها، من وزارة الصحة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة والصناديق العسكرية وصناديق التعاضد وشركات التأمين، بالإضافة إلى ما سيتحمّله المرضى وأسرهم من جيوبهم.

حالياً، تستعمل وزارة الصحّة قرضاً من البنك الدولي بقيمة 40 مليون دولار لتمويل كلفة الجائحة. بمعنى آخر، لا تزال نعتمد على قدرات خارجية لتمويل كلفة الجائحة المباشرة عبر الاستدانة، ما يثير سؤالاً عن الكلفة الحقيقية التي سيتكبّدها المجتمع عند نفاد قناة الاستدانة لتمويل هذه الكلفة والاعتماد على القدرات المحلية. معنى ذلك، أن هناك أعباء إضافية ستترتّب على العملات الأجنبية التي يملكها مصرف لبنان في حساباته الخارجية. فالقرض من البنك الدولي، صار على وشك النفاد والاستهلاك، وبالتالي فإن البحث عن مصدر تمويل آخر ليس سوى مهمّة شائكة في ظل الانهيار الذي يشهده لبنان مالياً ونقدياً ومصرفياً واقتصادياً وسياسياً. أما إذا استمرّ تضاعف عدد الإصابات بالفيروس بوتيرة مطّردة، كما يحصل حالياً، فالأمر سيكون كارثياً بكل معنى الكلمة. ففي المحصلة سيكون أثر الانهيار الصحّي ثقيلاً فوق الانهيار الاقتصادي الحاصل أصلاً. وقد يدفع الأولويات نحو الإقفال الكامل مجدّداً، بينما الاقتصاد لا ليس قادراً على استيعاب هذا العبء. المفاضلة التي تحصل اليوم في لبنان، هي مفاضلة اختبرها العديد من الدول، وربما ما زال يختبرها، أي تحديد الأولويات: أولوية إنقاذ الاقتصاد والتضحية بالخسائر البشرية، أم أولوية إنقاذ ما يمكن من خسائر بشرية مهما تكن الكلفة الاقتصادية. الاختبار في لبنان أقسى واشدّ وطأة بسبب الانهيار الاقتصادي.

> **سترتفع كلفة استشفاء مرضى كورونا إلى 18 مليون دولار إذا بلغت نسبة إشغال الأسرّة 100% او كامل طاقتها الاستيعابية**

64
هو عدد الأسرّة الذي أُضيف اخيرا في العناية الفائقة بعدما كان 205 أسرّة في 13 تشرين الاول ثم ارتفع الى 269 سريرا

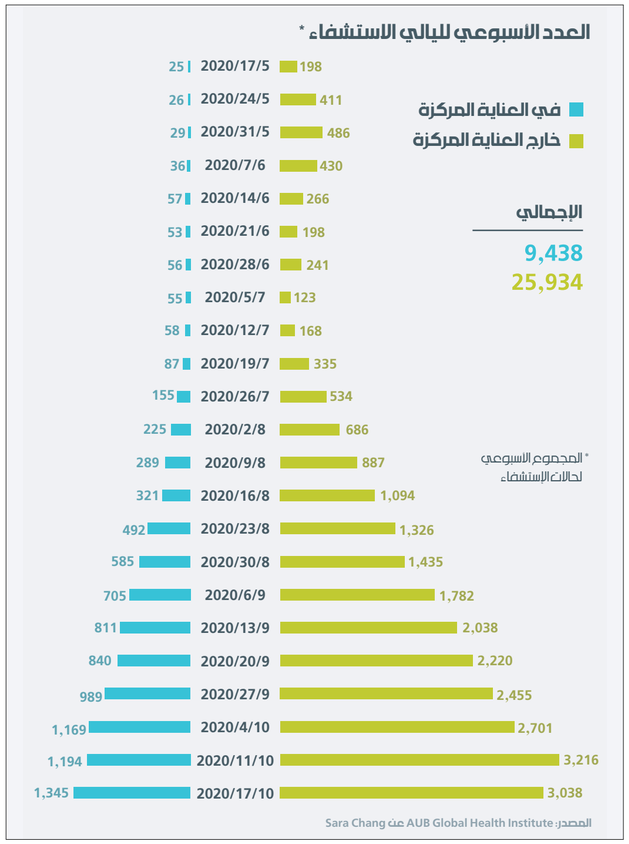

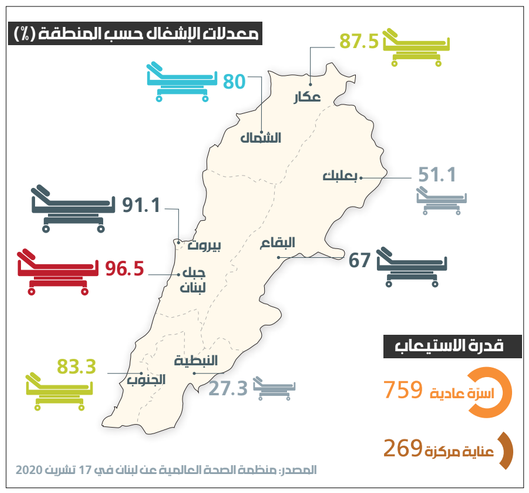

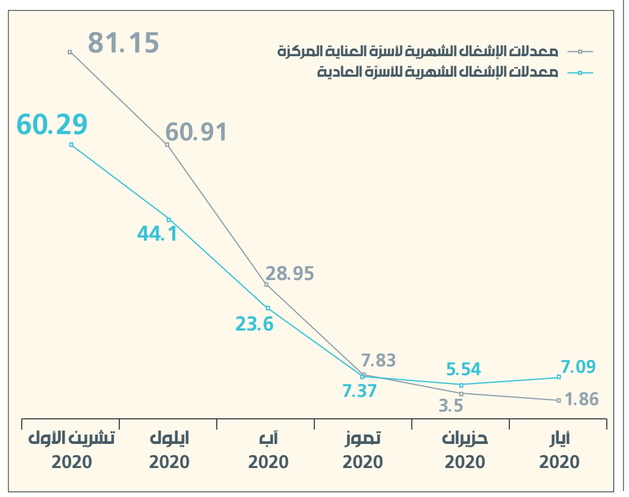

ربع الاقتصاد يتبخّر

حسن شقراني

«درجة عالية جداً وغير معتادة من الغموض» تدفع صندوق النقد الدولي إلى الامتناع عن صياغة توقّعات متينة للبنان تغطّي الأعوام الخمسة المقبلة. أما الثابت فإنه في نهاية هذه السنة، ستكون نتائج الأزمات المترابطة تقلّصاً اقتصادياً بنسبة 25%، وتضخّماً يقرب من 100% ضمن أفق ليست فيه مخارج عملية بل ركود ووباء في انتظار تفاهمات دولية تنتشله من الحضيض. أما في العالم فرغم التوقعات بتعافٍ جزئي، إلّا أن التقديرات بوقوع 90 مليون إنسان تحت خط الفقر المدقع، سيُفاقم انعدام المساواة.

لبنان يختنق

يختنق لبنان من شحّ الدولارات التي اعتاد تدفّقها إلى شرايين اقتصاده لتغذّي شهيته المفتوحة على الاستيراد والاستهلاك ونظامه الزبائني والفساد المستشري في قطاعه العام من المرافق الحدودية وصولاً إلى الوزارات الحيوية. في حالات الوئام السياسي، تدعم البلدان الراعية والمنظمات الدولية نظام الطوائف عبر الهبات والقروض، إلّا أن تحوّلات المشهد الإقليمي والدولي ومعها تحوّلات لبنان الداخلية، جعلته على هامش توازن كهذا؛ أفضل ما يُمكن تأمّله اليوم، اتفاق قريب بين واشنطن وطهران بعد الانتخابات الأميركية. وبانتظار ذلك، تتجسّد في لبنان انعكاسات التهميش من النظام المالي العالمي، والخضوع للعقوبات الأميركية. فالأزمة المعقّدة والمركبّة تتفاقم بفعل وباء كوفيد-19، وتدفع الاقتصاد نحو التقلّص بنحو الربع هذا العام من دون أيّ أفق حول المرحلة المقبلة، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن آفاق الاقتصاد العالمي بعنوان: «مسار الصعود الطويل والشاق».

أداء لبنان الاقتصادي هو الأسوأ إقليمياً، وبأشواط. أما على المستوى العالمي فهو ثاني أسوأ اقتصاد بعد ليبيا ـ البلد الذي يشهد حروباً أهلية متنقلة في انتظار توصّل العملية السياسية إلى حلّ نهائي لواقع الميليشيات. لكن في المجمل، إن الحالة اللبنانية تنطوي على وجهَين: الوجه الفنزويلي، والوجه الأميركي.

من جهة، يُشبه لبنان الحالة الفنزويلية. فالبلد اللاتيني الذي يخضع للعقوبات الأميركية في ظلّ تدخلات خارجية لخنق إدارته السياسية، يُسجّل تقلصاً اقتصادياً يوازي المسجّل في لبنان، لكن أزمته النقدية تعادل أضعاف أزمة الليرة وينعكس ذلك في مؤشر أسعار المستهلك الذي يرتفع بنسبة 6500%.

ومن جهة ثانية، فإن حالة لبنان تماثلها حالة الولايات المتّحدة. فبرغم أن مؤشر الاضطراب الاجتماعي العالمي هوى على نحو دراماتيكي منذ آذار 2020 وسجّل أدنى مستوى له خلال خمس سنوات نتيجة انهماك الشعوب بمواجهة الفيروس، غير أن «لبنان والولايات المتّحدة هما أبرز مثالين عن الحالات الشاذة». يُلاحظ صندوق النقد. ففي البلد الأول استمرت الاحتجاجات ضد النظام القائم والداعية إلى التغيير السياسي الاقتصادي، وفي الثاني تعاظمت المواجهات بين المدنيين والشرطة في ظل انتشار كثيف للسلاح.

مصاباً بفيروس كورونا وبأزمة سياسية حادة، يترنّح لبنان اقتصادياً في انتظار الحلول السياسية. في هذا الوقت تعاني طبقاته الاجتماعية الهشّة من تعاظم البطالة ومعدلات التضخّم. يُقدّر خبراء صندوق النقد أن يبلغ ارتفاع مؤشّر أسعار المستهلك في الربع الأخير من السنة الجارية 145% على أساس سنوي.

تعافٍ جزئي بقيادة الصين

يؤكّد خبراء صندوق النقد بداية نهوض الاقتصاد العالمي من الركود الذي وَلّده الوباء خلال عام 2020. ففي الربع الأخير المتبقي منه، يُسجّل انتعاش في الحركة يتوقع له أن يمتدّ خلال العام المقبل لينموّ الاقتصاد العالمي بنسبة 5,2% ويعد الصندوق هذا الوضع «تعافياً جزئياً من الركود المعقد» الذي كلّف الاقتصاد العالمي 4,4% من الناتج.

هذا التعافي لن يكون متماهياً بين مجموعات البلدان المختلفة من الصناعية إلى الناشئة والفقيرة. فالنموّ في البلدان ذات الاقتصادات المتقدّمة، وفي مقدمتها الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، سيبلغ 3,9%، أما اقتصادات البلدان النامية والناشئة فستنمو بمعدل 6%.

واللافت هو أن الصين التي انطلق فيها الوباء، في الفصل الأخير من عام 2019 (وفقاً للتقديرات المقبولة علمياً حتى اليوم) ستُسجّل أحد أفضل معدلات النمو العالمية، وسيبلغ 10% تقريباً، إذ «عاد النشاط الاقتصادي إلى طبيعته على نحو أسرع من المتوقع غداة إعادة فتح البلاد في بداية نيسان، وبعدما سجل الناتج نمواً مفاجئاً في الربع الثاني نتيجة سياسات الدعم المتينة والصادرات القوية»، وفقاً لخبراء الصندوق.

فعلياً، كسر الوباء سلاسل الإنتاج والتجارة بين الأقاليم وكرّس في مفاصل عديدة سياسات حمائية تشمل الأدوات والمعدات الطبية وصولاً إلى الشرائح الإلكترونية. وبنتيجتها تتقلّص التجارة الدوليّة بأكثر من 10% هذا العام، ومع انكفاء الطلب، تراجع سعر النفط بواقع الثلث. غير أن سياسات الدعم الاقتصادي والنقدي التي اعتمدتها الحكومات، ومنها الحكومة الصينية، أنعشت الدورات الاقتصادية القومية. ومنذ تحول كوفيد-19 إلى وباء اعتباراً من مطلع الربيع الماضي، بلغت قيمة حزم التحفيز المالي والنقدي، وضمنها الإعفاءات الضريبية وإجراءات الدعم المباشر، 6 تريليونات دولار. ويتوقع أن تُحافظ المصارف المركزية الكبرى على إجراءاتها الحالية خلال المدى المنظور إلى نهاية عام 2025.

ترتبط جميع تلك العوامل بإجراءات تحفيز الشركات ومصالح الدول وبنطاق الموجة الثانية من انتشار الفيروس وبعدها بفرص نجاح اللقاح وقدرة الأنظمة الصحية على استيعاب المرضى، لكن يبقى الجانب الإنساني من الأزمة الكونية السائدة هو الأهم. فالأجراء والمياومون الذين يعتمدون على العمل غير المنتظم يشهدون تراجعاً فجائياً في مداخيلهم، وبنتيجة ذلك قد يسقط أكثر من 90 مليون إنسان تحت خط الفقر المدقع، المعرّف على أساس دخل يومي بقيمة 1,9 دولار.

وبالتوازي مع ذلك سيكون للأزمة الاقتصادية انعكاس حادّ على مؤشّرات عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية. ستكون الفئات الأكثر هشاشة، أي الفئات الشابة من القوى العاملة وصولاً إلى النساء، أكثر تأثراً من باقي الفئات. كذلك فإن عبء الأزمة، وفقاً لأبحاث الصندوق، يقع بنحو غير متماثٍ على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يستفيد البعض من إمكانيات العمل عن بُعد، فيما لن يكون هذا الخيار متاحاً في مجالات أخرى ما يؤدّي إلى إلغاء الوظائف وتسريح العمال. ومع ارتفاع معدّلات البطالة ستتفاقم أنماط تعمّق عدم المساواة المرصودة منذ التسعينيات في البلدان المتقدمة وبعض البلدان الناشئة سريعة النمو.

ويُضاف عامل الديونية التي تقع في نهاية المطاف على عاتق عائلات الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود عبر فرض الضرائب وسياسات الهيكلة وإعادة الجدولة التي عادة ما تنعكس على التقديمات الاجتماعية. فرغم أن معدلات الفوائد المنخفضة حالياً من شأنها احتواء تداعيات ارتفاع الديونية، إلّا أن هذا الوضع يسري حصراً على البلدان المتقدمة التي تتمتّع بكثير من هوامش الفوائد السلبية على سنداتها. أما في البلدان النامية والناشئة فإن الحصّة المتزايدة من الإيرادات العامة التي ستمتصّها خدمة الدين العام ستعني أن هناك دخلاً أقل يُخصص للمجالات الحساسة مثل الإنفاق على الاحتياجات الاجتماعية؛ وهو إنفاق تزداد أهميته للخروج من تداعيات الوباء والركود الذي خلّفه.

2020	لبنان	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
معدل النمو	-25%	-4.1%
مؤشر سعر المستهلك	85%	9.3%
عجز/فائض الحساب الجاري إلى الناتج	-16.3%	-3.7%

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، تشرين الاول 2020

تحقيق

سوق السيارات نهاية نموذج الترف

تُعدّ السيارات الفخمة والجديدة المُنتشرة بكثرة في لبنان من أبرز مؤشّرات الاستهلاك المُتورّم للمُجتمع. بمايفوق قيمة مداخيله. افتناء سيارة كان امراً مُسهلاً بفعل تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار والقروض المصرفية والإغراءات التي تُرافقه. وعند اندلاع الأزمة، لجأ اصحاب الودائع المحجوزة في المصارف إلى شراء السيارات كـ«استثمار» لتهريب الدولارات من المصارف. لكن هذه الموجة بدأت تنحسر تاركة القطاع يغرق في الانكماش. فهل تكون هذه بداية إعادة هيكلة الوكالات الحصرية في القطاع نحو الدمج او الانسحاب؟

ليا القزي

السيارات هي من أكثر علامات «وهم» النظام الاقتصادي اللبناني. اقتناؤها في الأساس «مفروض» على المواطنين بسبب غياب نقل عامّ فعّال ومُنظّم، فبات يُعدّ «طبيعياً» أن يملك سيارة كل فرد في عائلة مكوّنة من خمسة بالغين! هذا امرٌ غير شائع في عددٍ من دول العالم، لا سيّما إذا كانت مساحة البلاد صغيرة كلبنان ويُمكن بتخطيط بسيط وصل مُدنها وقراها بواسطة النقل العام. غياب الدولة وعجزها عن تأمين هذا «الحقّ»، جرى تعويضه بـ«خدعة» جذّابة تكمن في إتاحة المجال لمختلف أبناء الطبقات الاجتماعية في اقتناء «سيّارة الأحلام» وتسهيل تمويل هذا «الترف» عبر قرض مصرفي. وهي خدعة أتت مع «منافع» سوّقتها المصارف: بطاقة دفع إلكتروني مجانية، بوليصة تأمين على الحياة مجانية، تسهيلات في الدفع...

المحرّك الأساسي لهذا النمط كان تثبيت سعر الصرف على 1507,5 ليرات وسطياً مقابل الدولار. سمح هذا التثبيت لموظف راتبه 1500 دولار، بتقسيط سيارة من إحدى الماركات الأوروبية وتاريخ صنع حديث. بمعنى آخر، إن تثبيت سعر الصرف كرّس نمطاً غرق فيه المستهلكون الذين لم يكتفوا بشراء سيارة لتغطية الحاجة الضرورية، بل لتغطية رفاههم أيضاً. كان هذا النمط يشمل شراء سيارات مستعملة وجديدة. فبحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية، استورد لبنان بين مطلع 2017 ونهاية تموز 2020 نحو 216408 سيارات جديدة ومستعملة بقيمة إجمالية تبلغ 3,3 مليار دولار. أما قطع الغيار المرتبطة بعربات النقل، فكانت تتراوح قيمتها سنوياً بين 230 و260 مليون دولار أميركي. عائدات تجارة السيارات للخزينة العامة كانت أيضاً مرتفعة، وبلغت 1085 مليار ليرة في عام 2018، إلّا أن التراجع في الاستيراد والمبيعات انعكس أيضاً على الرسوم (رسوم الاستيراد، التسجيل، السير، القيادة) التي سجّلت في عام 2019 نحو 755 مليار ليرة، أي تراجعت بنسبة 30,4%. كذلك هناك خسائر في الوظائف ستفرض على شركات استيراد السيارات الجديدة إعادة هيكلة بنيتها وخفض عدد الأجراء فيها إلى أقل من 10 آلاف عامل حالياً. منذ صيف عام 2019، ومع بدء التبدّلات في سعر الصرف وتدنّي قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار، أجبر المُجتمع على تبديل سلوكياته والتخلّي عن «الامتيازات» المُزيفة: استيراد السيارات واحد منها. هذه السوق معرّضة للانكماش إلى الحدّ الأقصى انسجاماً مع تراجع المبيعات الناتج من انهيار القدرة الشرائية للمداخيل. في البدء، حاول قطاع السيارات المستورَدة أن «يتعايش» مع التطورات المالية والنقدية بالبيع عبر «الشيكات المصرفية بالدولار» لكن قيمة الدولارات المصدرة بالشيكات المصرفية بدأت تنخفض (سعر الدولار الصادر بواسطة الشيك يساوي 37% من سعر الدولار الورقي (الحقيقي)، وفي ظلّ حاجة المستوردين إلى الدولارات الحقيقية لتمويل استيراد السيارات، أوقفوا بيع السيارات بالشيكات.

استمرّت هذه الحال منذ مطلع 2020 ولغاية 4 آب حين انفجر مرفأ بيروت. فاعيل الانفجار على الاقتصاد، قضت على ما تبقّى من القطاع. فقد بلغ التضخّم التراكمي للأسعار 120% في نهاية آب، وارتفعت نسبة الفقر المدقع إلى 22% بعدما كانت 10%، وبات 45% من المقيمين في لبنان تحت خط الفقر. لذا، من هي الفئة التي لديها اليوم ترف امتلاك سيارة جديدة أو حتى تبديل سيارتها القديمة بأخرى مستعملة من دون إضافة آلاف «ما بعد البيع» من تبديل زيت ودواليب وزجاج وغيره التي باتت تُحسب كلفتها بحسب سعر الدولار في السوق الموازية، أو يُشترط الدفع بالدولار الأميركي نقداً.

يقول المدير العام، ورئيس مجلس إدارة شركة «رسامني يونس» للسيارات (Rymco) فايز رسامني إنّ البداية «بخفض المصاريف إلى الحدّ الأدنى. هذا الوضع لن يتغيّر قبل خمس سنوات، أو إلى حين حصول تغيّرات ما. لن يكون بمقدور أحد أن يدفع الدولار نقداً لشراء سيارة، فيما هو غير قادر على تأمين الأكل والشرب وربّما غير قادر على تبديل زجاج منزله الذي تكسّر في انفجار المرفأ». التركيز سيكون على

> **سوق السيارات معرّضة للانكماش إلى الحدّ الاقصى انسجاماً مع تراجع المبيعات الناتج من انهيار القدرة الشرائية للمداخيل**

«خدمات ما بعد البيع، لأنّ أصحاب السيارات المستعملة لن يتوقفوا عن الحفاظ على سياراتهم».

العديد من الوكالات توقّفت عن استيراد السيارات الجديدة، وهي تشترط تلقّي المبلغ نقداً بالدولار قبل أن تبدأ معاملات الشحن. رئيس جمعية مستوردي السيارات الجديدة في لبنان، ورئيس مجلس إدارة شركة «إيميكس»، سمير حمصي يقول لـ«الأخبار» إنّ كل واحد من وكلاء الاستيراد «يُحاول الاستمرار بالله الحي. نحن في الشركة ما زلنا نقبل الدفع بالشيك المصرفي».

في الواقع، إن الشركات التي لا تزال تقبل الدفع بواسطة الشيك رفعت أسعار السيارات بشكل يتناسب مع كلفة استيرادها بالدولارات الحقيقية، أما مسألة الاستمرار في قبول الدفع بواسطة الشيك فهو أمر يتعلّق بكل شركة وقدرتها على تسييل الشيكات أو تسديد ديونها المصرفية.

كُلّي أيضاً عن أنّ وكالات أخرى نقلت أعمالها من لبنان، باحثةً عن التوسّع خارجاً. يعتقد فايز رسامني أنّه «لن يكون سهلاً أن تتمكّن الوكالات اللبنانية من تطوير نفسها في البلدان الأخرى، بسبب تراجع الأسواق عالمياً نتيجة انتشار كوفيد - 19 وانعكاساته على الأسواق». كما يُقلّل من أهمية ما يشاع عن قيام بعض الوكالات بإعادة شحن سياراتها إلى الخارج لبيعها في أسواق أخرى. «لا يحقّ لنا أن نبيع في سوق ثانية وإلا يُسحب منّا الترخيص. الأمر ليس سهلاً. إلا إذا كانت العملية تتم بالتنسيق مع المصنع».

إذاً، هل ستؤدّي هذه الأزمة إلى بيع وكالات أو اندماجها؟ يُجيب رسامني: «مُمكن أن يعمد البعض إلى ذلك لكن لا أحد يقبل أن يخرج من السوق. أما بالنسبة إلى سمير حمصي، «فلا يُمكن التكهّن. لا يوجد خطّة حتى الآن. كلّ واحد يُحاول أن يؤمّن استمراريته». ويضيف مستشار «جمعية مستوردي السيارات الجديدة»، سليم سعد أنه «في السنة التي اندلعت فيها الحرب، دخل إلى لبنان 4200 سيارة. كانت أموالنا موجودة لدى المصارف»، مُشيراً إلى «عدم قدرتنا على فتح اعتمادات لدى المصارف بالدولار، حتى نقدر على أن نستورد البضائع. تواصلنا مع مصرف لبنان أكثر من مرّة، ليساعدنا أقلّه باستيراد قطع الغيار، من دون جواب».

الحصص السوقية لأكثر 10 ماركات مبيعاً في 2020

بحسب تقرير «جمعية مستوردي السيارات» عن شهر أيلول 2020، فقد انخفض تسجيل السيارات الجديدة بنسبة 80% مقارنةً مع أيلول 2019. وعلى صعيد تراكميّ، تراجعت المبيعات من مطلع السنة ولغاية أيلول بنسبة 74,1% لتبلغ 5146 سيارة مقارنة مع 19865 سيارة في الفترة المماثلة من السنة الماضية. ونتج هذا التراجع من انخفاض في مبيعات السيارات اليابانية بنسبة 79,65%، ومن تراجع مبيعات السيارات الكورية بنسبة 83,73%، ومن مبيعات السيارات الأوروبية بنسبة 60,65%، ومن مبيعات السيارات الأميركية بنسبة 57,98%، ومن مبيعات السيارات الصينية بنسبة 68,63%. وبنتيجة الأزمة تغيّرت الحصص السوقية لتصبح ماركة «شيفروليه» هي الأكثر مبيعاً وتراجع «كيا» إلى المرتبة الثانية وتقدّم «سوزوكي» إلى المرتبة الثالثة. فالأزمة انعكست على مبيعات السيارات الأرخص ثمناً، وهي السيارات الكورية والأوروبية بشكل عام من ماركات كيا وهيونداي ورينو، إلّا أن اختلال سعر الصرف وظهور وسائل تسديد مختلفة الأسعار مثل الشيك المصرفي حفّزا مبيعات بعض الماركات وقلّصا من بعضها الآخر

وصفة صندوق النقد الدوليّ في كلّ حين «التقشّف» لسحق المهمّشين

ماهر سلامة

يمثّل صندوق النقد الدولي واجهة للنظام الاقتصادي العالمي القائم على «النيوليبرالية». انكشفت هذه الواجهة على انتشار وباء «كوفيد-19» حول العالم. فلم يتمكّن الصندوق من مواجهة حدّة الصدمات التي ضربت اقتصادات الدول. لم يمنح الدول المساعدات التي طلبتها، إلا إذا كان الأمر متعلّقاً بعقله الجامد عند حدود «التقشّف» مقابل سحق الفئات الضعيفة، أو بأهداف كاملة تصبّ في خدمة مارب الدول الصانعة القرار في المجلس التنفيذي.

55 مليار دولار للثلاث دول

عرض تقرير صادر عن مجموعة «الشبكة الأوروبية للقروض والتنمية»، مراجعة وتحليلاً لتقارير فرق عمل صندوق النقد عن 80 دولة وافق المجلس التنفيذي للصندوق على منحها قروضاً مالية ميسّرة لمواجهة تداعيات وباء «كوفيد-19». تضمّ لائحة هذه الدول، بلداناً من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، آسيا الوسطى، جنوب الصحراء الأفريقية، آسيا والمحيط الهادئ، أوروبا، ودولاً لاتينية وكاريبية. حالياً، يتوقع أن تبدأ 72 دولة بإجراءات تقشّفية مع بداية 2021 وبحلول 2023 استناداً إلى برامج القروض الموقّعة مع الصندوق، وأن تبدأ الدول الثمانون بتطبيق إجراءات تقشّف بمعدل 3,8% من الناتج المحلّي، علماً بأن هذه الدول قد أنفقت حزماً مالية لمواجهة كورونا في عام 2020 تقدّر بنسبة 2,2% من ناتجها المحلي، ما يعني أن التقشّف سيكون أكبر من هذه الحزم. رغم ذلك، لم يتمكن الصندوق من تغطية التمويل المطلوب منه. أما الدول الموعودة ببرامج المساعدة مقابل التقشّف، فقد بدأت بتنفيذ ما يترتب عليها. 40 دولة من أصل 80 نالت الموافقة على التمويل، أطلقت إجراءات الحدّ من النفقات في عام 2020 بمعدل 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي لأنها لم تحصل على التمويل.

تبلغ قيمة برامج المساعدة التي وافق عليها الصندوق 95 مليار دولار سُدّد منها 36 ملياراً فقط. والملاحظ أن 55% من إجمالي هذه الأموال مقدّمة عبر ثلاثة برامج من أصل 95 برنامجاً وافق الصندوق على توقيعها مع الدول الثمانين التي وافق أن يساعدها (بعض الدول حصلت على التمويل من خلال أكثر من برنامج). وهذه البرامج الثلاثة المذكورة هي عبارة عن أداة تمويل واحدة: الخطّ الائتماني المرن (Flexible Credit Line). وتبيّن أن هذه البرامج الثلاثة كانت من حصّة الشبكة الأوروبية، يتوقع أن تدفع 30 دولة، حتى عام 2023، خدمة دين تساوي الحزم التي دفعتها هذه الدول لمواجهة «كوفيد-19»، ما يعني أن التقشف سيسحق الفئات الضعيفة خلال هذه الأزمة.

خلال السنوات الثلاث القادمة ستكون سياسات التقشف هي

> **الشبكة الأوروبية للقروض والتنمية تنتقد ممارسات صندوق النقد الدولي تجاه التعامل مع تداعيات وباء كورونا في 80 دولة**

يكشف بأن معدلات الدين العام متّجهة إلى الارتفاع بشكل كبير في الأعوام المقبلة، ما يعني أن صندوق النقد يحاول التقليل من مستويات المخاطر في هذه الدول. هذا الأمر يظهر أيضاً في دراسة جاستين ساندرفور وارفيند سابرامانيان بعنوان «توقعات صندوق النقد الدولي للنموّ في البلاد الفقيرة، لا يطابق روايته عن تداعيات كوفيد 19». يستخلص معدو الدراسة بأن توقعات نموّ الدول الفقيرة التي يعرضها صندوق النقد هي مفرطة التفاؤل.

ورغم أن الصندوق يصنّف ديون هذه الدول ضمن فئة «الديون المستدامة» من خلال الاستناد إلى تقديرات بأنها ستقوم بتطبيق إجراءات تقشفية، إلا أنه بحسب الشبكة الأوروبية، يتوقع أن تدفع 30 دولة، حتى عام 2023، خدمة دين تساوي الحزم التي دفعتها هذه الدول لمواجهة «كوفيد-19»، ما يعني أن التقشف سيسحق الفئات الضعيفة خلال هذه الأزمة.

خلال السنوات الثلاث القادمة ستكون سياسات التقشف هي محور الاتجاه الاقتصادي في الدول الـ80. وحجم التعديل الناتج عن التقشف في 59 دولة، سيكون أكبر من رزم الدعم التي أنفقتها لمواجهة الأزمة في عام 2020. لذا، سيشكّل التعديل المالي الإجمالي 4,8 مرّات الأموال التي خُصّصت لأزمة كورونا. بمعنى آخر، سيتم نقل العبء من الموازنات العامة للدول إلى مداخيل وأصول السكان الأكثر تهميشاً وضعفاً.

تتكوّن السياسات التقشفية التي يقترحها الصندوق من شقين:

- رفع مداخيل الدولة. هنا يصرّ صندوق النقد على أن يكون هذا الأمر من خلال الضرائب غير المباشرة، وبالأخص ضريبة القيمة المضافة (VAT). وهنا يجب التركيز على تداعيات الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة، ففي ورقة عمل أعدّها ميكا هاياينن وآخرون بعنوان «آثار ضريبة القيمة المضافة على المداخيل واللامساواة»، تبيّن أن الإغراق في اللامساواة في توزيع الدخل له علاقة مباشرة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

- خفض النفقات العامة عبر تقليص الرواتب والأجور في القطاع العام وصرف الموظفين فيه وخفض النفقات على المرافق العامة ما يؤدي إلى ازدياد سوء الخدمات العامة التي تستفيد منها الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، وهذا بدوره يوسّع فجوة انعدام المساواة بكلّ مستوياتها.

الإكوادور مثالاً

ما حدث مع الإكوادور أخيراً هو مثال حول مسار الأمور من السيّئ إلى الأسوأ. فالحكومة هناك، أقرّت رزمة دعم تُقدر بنحو 0,7% من الناتج المحلي، وفي المقابل اقتطعت من النفقات العامة ما يوازي 0,3% من الناتج المحلي لتتمكن من تمويل هذه الرزمة. بعدها أصبحت الإكوادور تواجه أزمة دين وأزمة كورونا بالتزامن مع خفض في الإنفاق العام. هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى انهيار النظام الصحّي فأدّى ذلك إلى ارتفاع في نسبة وفيات المصابين بكورونا بشكل هائل. لذا، اتجهت الدولة نحو الاتفاق مع الدائنين على صيغة إعادة هيكلة للدين الذي يبلغ 17,4 مليار دولار، مع هيركات لا يساوي أكثر من 1,5 مليار من أصل المبلغ، وتمديد مهل الدفع. هذا الاتفاق أتى برعاية صندوق النقد الذي أيّده وأثنى عليه في مقابل منح الإكوادور تمويلاً بقيمة 6,5 مليارات دولار وإجراءات تقشفية تساوي 5,8% من الناتج المحلي على مدى ثلاث سنوات قادمة، أي ما يساوي 8 أضعاف قيمة رزمة مواجهة أزمة كورونا.

في ظل الأزمة الناتجة من الوباء، لا يمكن إلا الاستنتاج بأن برامج صندوق النقد ونصائحه لا تعطي أي اعتبار للفقراء، فهو لا يزال يفرض الشروط قبل الدعم المالي حتى في إطار ما يسمى «الطلبات الطارئة». وتمثّل برامجه فشل المنظومة الاقتصادية العالمية في الاستجابة إلى الحاجات المطلوبة لمنح الدول القدرة على تخطّي هذه الأزمة التي ضربت المداخيل وأدخلت عشرات الملايين في دائرة الفقر المدقع والبطالة. لكن الصندوق ما زال يدعو الدول إلى سياسات أثبتت فشلها في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

أدوات إقراض صندوق النقد

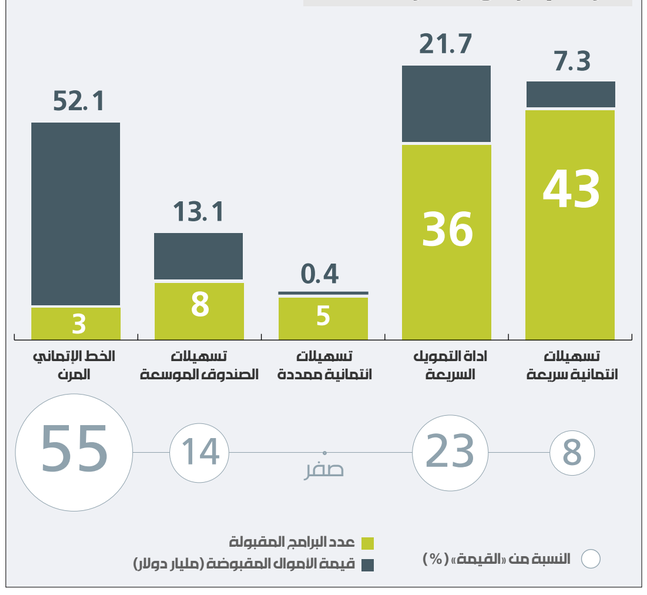

أزمة العلم في زمن الجائحة [1]

سطوة النماذج المرجعية الكلاسيكيّة

عبد الحليم فضل الله

يجد العالم، منذ عقود، صعوبة في تخطّي أزماته بشتى بأشكالها؛ السياسية كصعود اليمين وخصوصاً في النصف الغربي من العالم، والاقتصادية مثل تواتر الانهيارات المالية والاقتصادية والنقدية في أنحاء عدة وصعوبة لجمها، والاجتماعية من خلال زيادة معدلات الجريمة واللامساواة والفقر وتقويض دولة الرفاه وانخفاض منسوب التضامن الاجتماعي، ناهيك بأزماته العسكرية المتفاقمة على وقع تصدّع قدرة النظام العالمي على ضبط الأمن والاستقرار.

ولهذه الصعوبات أسباب متشعّبة، لكن ما لا يُتوقف عنده، هو الصلة بين تدهور أوضاع العالم وأزمة العلم والمعرفة، بفروعهما وتصنيفاتهما وثقافتهما المختلفة، والتنافس المرير داخلهما وفي ما بينهما. وقد بيّن انتشار وباء كورونا (كوفيد – 19) المستجد نقص الجهوزية في مواجهة الكوارث والأحداث المفاجئة. ويخيّل للمراقب أن المختبرات ومراكز الأبحاث كأنها تبدأ من الصفر، وبرز إلى العيان انعدام التوازن بين الأبحاث النظرية والأساسية المسؤولة عن تقدم العلوم، وبين الأبحاث التطبيقية والتكنولوجية لمصلحة هذه الأخيرة، وبالخصوص منها المسؤولة عن الابتكارات في السلع الاستهلاكية أو الموجهة للترفيه.

كانت مساهمات علماء الاجتماع والفلسفة ضعيفة أيضاً قياساً إلى قوّة التحوّلات من تراجع قدرتهم على استكشاف آفاق المستقبل في حقبة الحداثة وما بعدها. أمّا الاقتصاديون فانصرفوا إلى إحصاء الخسائر ورسم التوقعات التقنية، من دون أن أن يُلقوا بالاً لتفسير الانحرافات النظرية التي أخلّت بتنبؤاتهم وأضعفت قدرتهم على الرصد الاستباقي للمخاطر والتفسير الحصيف للعوامل المحركة للفوضى والمسببة للكوارث. وفي المسار نفسه كرّس علماء السياسة أعمالهم لتحليل علاقات القوّة وصراعاتها داخل الدول وفي ما بينها، ضمن منهجيات متقنة، لكن أجنداتهم كانت محكومة من طرف خفيّ لبرامج مراكز التفكير التي حظيت بتمويل سخيّ، فيما أقصيت الفلسفة السياسية إلى المقاعد الخلفية، على أهمية وظيفتها في إيجاد توافقات تتجاوز الشؤون السياسية المباشرة في قضايا يدور حولها نزاع عميق. وفي غضون ذلك، وتحت أبصار علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد، تخلّى العالم في العقود الثلاثة الأخيرة عن إنجازه السياسي الأبرز الذي جسّده الانتقال من نظام يُعلي من شأن سيادة الدولة الحارسة ويرعى الحريات الاقتصادية إلى نظام بسماركي يقدّم أوسع رفاهية وأمان لمواطنيه.

ننطلق في هذا النص من فرضية مفادها أن مسيرة العلوم باتت متقلّبة أكثر من السابق، بتأثير من عوامل ذاتية وموضوعية. مرّت تلك المسيرة بمرحلتين متداخلتين؛ كان كبار العلماء والنظريات الكبرى يلقون ظلالاً من الهيمنة على مسارات البحث في المرحلة الأولى، وهم بذلك استجابوا للنقص المعرفي وللحاجات العميقة للمجتمع. وفي المرحلة الثانية، صارت الهياكل المؤسّساتية هي صاحبة السلطة في رسم مسارات النمو العلمي ووضع أجندات البحث وأولوياته، في الحالة الأولى كانت النماذج المرجعية الكبرى ورموزها، الطرف الأقوى في تحديد موضوعات البحث العلمي، وفي الثانية غدا التمويل والسلطات ومتطلّبات التسويق قاطرة التقدم العلمي، وأصحاب الأيدي العليا في تحديد أي من مسارات العلم لها الأفضلية على غيرها.

ويمكن تلمّس ذلك بأسئلة بسيطة: لماذا تتطوّر الصناعات الجديدة التي تنتج سلع الترفيه أسرع من الصناعات التقليدية التي تمسّ ضروريات حياتنا؟ كيف تحرّك المؤسّسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية «الطلب» على التقنيات والبحوث المتّصلة بها؟ ما العلاقة بين حاجات السلطة ونموّ الفروع العلمية ذات الصلة بها؟ كم تُسهم الحروب والإنفاق العسكري في تطوير التطبيقات العلميّة؟ تحضرنا هنا أمثلة عدة، من بينها تطور الشبكة العنكبوتية على خلفية الإنفاق العسكري الأميركي، وتطوّر علوم الفضاء ربطاً بالتجسّس، واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات في حروب الجيل الخامس، والنانو تكنولوجي في إنتاج أسلحة متناهية الدقّة والصغر، ولا يُغفل هنا أن الأبحاث العلمية في مجالات استهلاكية محدّدة، تفرض لأغراض تجارية التلاعب بالمنظورات الاجتماعية للناس، كصناعة التجميل التي تروّج لفلسفة حداثوية للجمال قوامها ما تحدده عوالم السوق والمديا والموضة لا ما تختاره العين العادية.

> في مجال علم الاقتصاد لم تُقدّم شروح وافية لبعض ظواهره مثل التقلّبات والدورات الاقتصادية رغم مرور قرنين ونصف تقريباً على نشوء هذا العلم بثوبه الحديث وبُعزى ذلك إلى جمود وانحرافات منهجيّة وفكريّة، وإلى نقص في الجرأة بسبب سطوة المرجعيات المهيمنة وضخامة المصالح التي تعبّر عنها.

مثالان من علم الاقتصاد

لا يتخلّى العلماء عن النماذج القائمة والمسؤولة عن الأزمة، بل يتمسّكون بها، حتى لو كان المطلوب فقط تحديد نطاق صحّتها ووضع حدود لصوابها وليس نقضها من أساسها. هذه عقبة في وجه التغيير متكرّرة الحدوث في تاريخ العلم (تريفيل؛ 147؛ 2010). مع ذلك لا تصمد مثل هذه العقبات إلى الأبد، في وجه تطور العلوم الطبيعية. ففي نهاية المطاف تقضي الصعوبات التفسيرية التي تنتاب نموذجاً علمياً ما إلى ولادة النظريات الجديدة. لقد هيّأت أزمة علم الفيزياء مثلاً في أواخر القرن التاسع عشر الطريق لظهور النظرية النسبية، ولم يكن من مناص أمام المجتمع العلمي إلا الاعتراف بذلك بعد وصوله إلى طريق مسدود في مواجهة حقائق أباحها الكون لمراقبيه. لكن ذلك لا يجري دائماً بسلاسة، ففي الحالات التي يظهر فيها عدم التطابق بين النظرية والطبيعة يميل العلماء في أغلب الحالات إلى الانتظار، وخصوصاً إذا كانت الانحرافات بسيطة. ومن شأن هذا الأمر أن يؤخّر لمدّة من الزمن الخطوة التالية على طريق التقدم العلمي.

أمّا في مجال علم الاقتصاد فلم تُقدّم شروح وافية لبعض ظواهره مثل التقلّبات والدورات الاقتصادية رغم مرور قرنين ونصف تقريباً على نشوء هذا العلم بثوبه الحديث. ويُعزى ذلك إلى جمود وانحرافات منهجيّة وفكريّة، وإلى نقص في الجرأة بسبب سطوة المرجعيات المهيمنة وضخامة المصالح التي تعبّر عنها. وتقتضي الشجاعة وضع مسلّماته وفروضه الكلاسيكية الأساسية على طاولة المراجعة والتنقيح والدحض، ولا سيما الفروض المتحكمة بعالم البحث ومنها على سبيل التكرار والتأكيد: الرشد والعقلانية وسيادة المستهلك والتوقعات الرشيدة وكفاءة المعلومات المستقاة من السوق، والتوازن عند أعلى نقطة.

ظلّت هذه المسلّمات حاضرة في صلب مقرراتنا الدراسية وأبحاثنا الأساسية والتطبيقية، مع أنّ الوقائع الاقتصادية أسقطتها أو قلّلت من شأنها. وإلّا لماذا كان سلوك المتعاملين في الأسواق المالية على هذا النحو من عدم العقلانية وقلّة التبصر وانعدام الحيلة، ما كبّد الاقتصاد خسائر هائلة، فاقت أحياناً ما تسبّبه حروب كبرى وكوارث طبيعية عظيمة. وهل يُعقل أيضاً بعد مرور أربعة قرون على قيام نماذج التمويل الحالية للاقتصاد، أن لا نضعها على محكّ المراجعة، أو نعثر على نماذج بديلة لها، لنبقى واقعين بين مطرقة انهيار البورصات وانفجار الفقاعات المالية والعقارية.

الاشتراكية المثالية

وفي الآتي مثالان عن ملامح ثورتَين معرفيتَين أجهضتا في حينهما بسبب قوّة الفكر المدرسي السائد والكاريزما التي يتحلّى بها القائمون على النماذج العلميّة المرجعية.

أستقي المثال الأول من الاشتراكية المثالية التي ظهرت أوائل القرن التاسع عشر، والتي عدّها بعضهم تمهيداً للماركسية، علماً بأنّ هذه الأخيرة تتحمل قسطاً من المسؤولية عن طردها من المسرح مدّة طويلة من الزمن. ومن رواد هذه المدرسة المثالية المذكورة، جان شارل سيسموندي وهنري دو سان سيمون وغيرهما ممن عارضوا المبادئ التقليدية للاقتصاد، وراوا أن موضوعه المركزي هو الإنسان لا الأصول والثروات المادية.

وجّه اتباع هذه المقاربة نقداً للملكية الخاصة بوصفها قطب الرحى في عمليات الإنتاج والتوزيع من دون أن يرفضوها رفضاً باتاً. فتكاملت أفكارهم مع آراء «التعاونيين» ممن وجدوا أن التعاون والمشاركة لا المنافسة كفيلان بإعطاء حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وذهب روبرت اوين الذي يوصف بأنه أبو الحركة التعاونية، إلى أقصى الحدود في دعوته إلى خلق مجتمع جديد، ينطوي على علاقات اقتصادية جديدة وبيئة اجتماعية ذات ملامح مختلفة. وتضمنت أفكار أنصار هذه المدرسة الاشتراكية المبكرة نزعات رومانسية، مثل الدعوة إلى إلغاء الربح عند اوين، والتعاون الشامل في الإنتاج والتوزيع والعودة إلى الأرض والعمل المشوق فيها عند شارل فورييه ونظام الأجر المتساوي عند لوي بلان.

ورغم أن اليوتوبيا الاشتراكية هذه حظيت باحترام العديد من الماركسيين وتمتّعت بجاذبيّة عمليّة، فإنها لم تقوَ على الصمود أو على الأقل لم تحظَ بالتقدير المناسب. يمكن أن نعزو ذلك إلى قوّة التيارات الأخرى التي تزامنت معها أو أعقبتها، وإلى الهيمنة الفكرية التي مارسها مفكّرون وعلماء اقتصاديون من ذوي التأثير التاريخي الكبير.

الذي اعتنى ببحث أثر التفاعلات الاجتماعية والمعايير الشخصية على السلوك الاقتصادي. وجيمس روناند ستانفيلد الذي تغذّى من روافد فكريّة متعدّدة، مثل أعمال فبلن وكارل بولانيي وجون كينيث غالبريث وبول سويزي وتوماس كون وبول باران.

تضمّنت أفكار أكرلوف آراء تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة الحديّة والرياضية في الاقتصاد، ومنها: اتجاه الفائض الاقتصادي إلى التزايد والتركّز في الاقتصاد الكلاسيكي الحرّ، والتدمير الخلاق في الرأسمالية التي تفرض على الناس تغيير بيئاتهم والاجتماعية لمصلحة الإنتاج، وبروز الطلب الاجتماعي على سياسات غرضها حماية الأمم من الاتجاهات التدميرية للرأسمالية (العيسوي؛ 209؛ 2019).

لقد كانت الشرور الناتجة من سوء توزيع الدخل والثروة، وتهافت المبادئ التي قامت عليها النزعة الاستهلاكية، هي المعادل الموضوعي لسطوة النماذج العلمية المرجعيّة، ما أعطى فرصة جديدة لانبعاث الأفكار الاقتصادية التي بقيت طيّ الكتمان مدة طويلة من الزمن.

فاستعادت المقاربات الأخلاقية والاجتماعية حقّها في الوجود على منصّة الفكر الاقتصادي.

«اقتصادنا»

ونستمدّ مثالنا الثاني عن العقبات التي تحول من دون نمو أطروحات اقتصادية جديدة، من نطاق معرفي ليس ببعيد. هنا سنتطرق إلى الثورة المنهجية التي أحدثها العلامة الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتابه الرائد «اقتصادنا». والثورة هنا مزدوجة في الفكرين الاقتصادي والديني. لقد استعان الشهيد الصدر بأدوات تحليل واجتهاد متنوعة في بناء نظرية اقتصادية متناسقة.

لكنه اعتمد القطع المنهجي بين المجال الفقهي ومجال بناء النظرية، ما جنّب هذه الأخيرة مغبّة الخضوع للمعايير الصارمة التي تُعتمد في استنباط الأحكام. فالنظرية بطبيعتها ظنيّة ومتغيّرة ومرنة عند التطبيق وخاضعة للتبدل مع تطوّر العلوم الأخرى. والغرض الأساسي من وجود نظرية إسلامية هو التعمّق بفهم مدلولات الدين ومنطوياته في سياقات نسبية لا تتعلق بالتكاليف والأحكام، فتسعى إلى فهم وظيفة الدين في الحياة البشرية، وتحليل دور الفرد والمجتمع داخل المنظومة الدينية. وفي مقابل ذلك يبحث الاجتهاد الفقهي عن حقيقة شرعية ثابتة في مسائل متفرقة تمسّ السلوك اليومي للناس.

إن القطع المنهجي الذي اعتمده الشهيد الصدر ما بين حقلَي الفقه والنظرية كان مجرد بداية، لو استكملت لأوصلت ربما إلى تطوير قواعد الاجتهاد الفقهي نفسه، وهذا لم يحصل. إن تطويراً من هذا النوع لا بدّ أن يرتوي من معين ثورة منهجية تقوم على أمرين: أولهما فتح الأبواب الموصدة بين علوم الإسلام: الفقه والأخلاق والكلام والعقيدة... وتوسيع معنى الاجتهاد ليشملها جميعاً. وثانيهما النظر إلى الدين على أنه أوسع من النص، تبعاً لما يؤدّيه العرف والفطرة والسيرة التاريخية للأنبياء والرسل والأئمة من أدوار مهمة فيه، ولأن العقل ذو حضور قوي في مجال الاجتهاد، فهو من أدلّة الاستنباط المعتبرة، ومن محدّدات الاتجاه العام للتشريع.

نتحدث عن الإسلام لا بوصفه ديناً سماوياً فحسب، بل لأنّ النظريات المأخوذة منه تعطي مساحة واسعة للعدالة وقيمها من زاويتين أخلاقية وعلميّة. لقد تلاقت العقلانية التاريخية مع الليبرالية الكلاسيكية في ربط القيم العليا بما فيها العدالة إما بالحتمية التاريخية أو الاجتماعية، او ببحث الإنسان عن المتعة واللذّة. لكن العلاقة بين الأخلاق والمبادئ الاقتصادية تأخذ طابعاً عميقاً ومعقداً أكثر في الإسلام. الأخلاق ذات مصدر إلهي متسام، وبذلك هي أعلى من التعاقد الاجتماعي وأكثر رسوخاً مما هي عليه في المذهب الطبيعي، وغير منقادة كذلك للعقلانية التاريخية والجدلية والأداتية التي بشرت بها الحداثة. وبقول آخر، إن العدالة في الإسلام هي ذات مصدر أخلاقي نابع من إرادة الإنسان وأكثر ثباتاً من قوانين السوق وقوانين التاريخ في ان معاً، لكنها تأخذ بعين الاعتبار الحقائق العلمية الفطرية والنفسية والسلوكية والاجتماعية في اعترافها بالملكية الفردية، وإيمانها كذلك بالتوزيع العادل الذي لا يعطّل النمو، لكنها تعطي الأولوية للعدالة في توزيع الثروات المادية والطبيعية والبشريّة على العدالة في توزيع مخرجاته والدخل الناتج منه.

هذه الثورة العلمية، التي قدّمت إضافة إلى الفكر الديني بنقله إلى حقل النظرية، وإلى الفكر الاقتصادي بجعل الأخلاق الدينية بعداً من أبعاده، لم يقيّض لها الاستمرار بفعل قوّة النماذج المسيطرة، في الجانبين الديني والوضعي. لقد قاومت معاهد العلوم الدينية محاولات التطوير المنهجي عند الشهيد الصدر، فبقيت متمسّكة بمقتضيات الاجتهاد التقليدي الفردي القائم على التدقيق في النصوص، من دون الغوص في عالم النظريّة الواسع، وفيما ارتضت المجمّعات العلمية الوضعيّة إعطاء فسحة لبعض التطبيقات الاقتصادية المرتبطة بالدين (مثل الزكاة)، فإنها أهملت عن عمد الإضافات النظرية المستمدّة من الفكر الديني ولم تعترف بها، بزعم أنّ مصادر المعرفة فيه مختلفة تماماً عن مصادرها في العلوم الوضعيّة، وبدعوى أن الأخلاق الدينية تلهم دوافع الخير عند الناس في المساحات الواقعة خارج السوق.

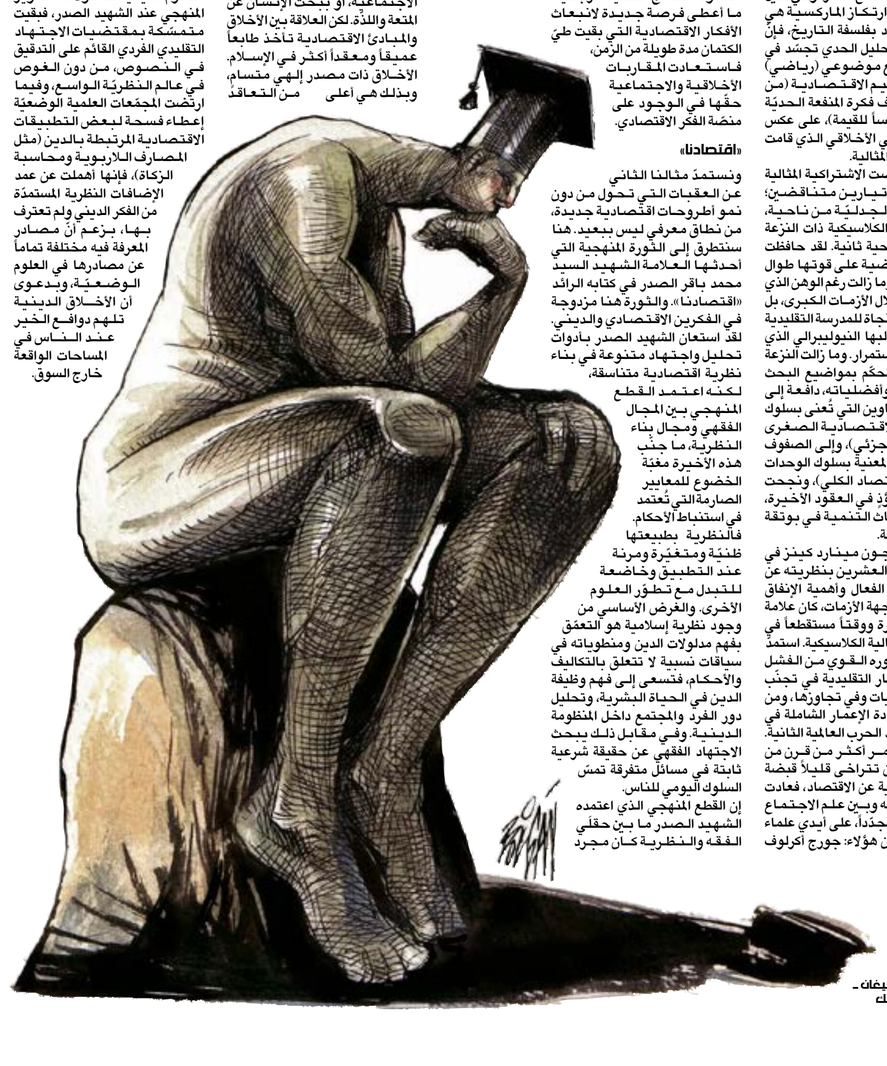

انجل بوليغان ـ المكسيك

قراءات

مقال

الآثار المتباينة للنموّ والركود *

> إن الأزمة التي تواجهها اليوم الرأسمالية النيوليبراليّة ليست مجرّد أزمة دورية بل هي أزمة هيكلية ناشئة عن حقيقة أن المنظومة قد وصلت إلى طريق مسدود انطلاقاً من ازدياد حدّة الفقر الناجمة عن الركود. حتى قبل ظهور الوباء، لا يوجد انتعاش تلقائي. ولا يمكن أن يكون هناك انتعاش تلقائي إلا إذا وضعت القوة الشرائية في أيدي الناس

برابهات باتنايك

يرتبط النموّ في ظلّ الرأسمالية، بزيادة الفقر المدقع. لقد أدرك ماركس ذلك وعبّر عنه على النحو الآتي: «إنّ تراكم الثروة في أحد الأطراف هو في نفس الوقت تراكم للبؤس، عذاب العمل، العبودية، الجهل، الوحشية والانحلال الأخلاقي في القطب المقابل، أي الطبقة التي تقدّم منتجاتها كرأس مال» (رأس المال، المجلّد الأول)، أو مرة أخرى «مع نموّ رأس مال منتج... تصبح غابة الأذرع المرتفعة التي تطلب العمل أكثر كثافة، بينما تصبح الأذرع نفسها أكثر نحافة» (كتاب العمل المأجور ورأس المال، كارل ماركس).

التجربة الهندية تعدّ بمثابة نموذج على ذلك. من المسلّم به عموماً أن فترة النيوليبراليّة قد شهدت تراكماً سريعاً لرأس المال وبالتالي نمواً سريعاً في الناتج المحلي الإجمالي، ولذا حظيت هذه الفترة بقدر كبير من الترحيب باعتبارها بداية عصر جديد تماماً في تاريخ الهند الاقتصادي. ومع ذلك شهدت هذه الحقبة زيادة في معدّل الفقر المدقع. حصّة الفرد الواحد من الحبوب الغذائية المسجّلة عام 1991 لم تسجّل مرة أخرى في أي سنة لاحقة، حتى لو عكسنا الانحدار الكارثي الذي حدث خلال نصف القرن الأخير من الحكم الاستعماري (وإن لم يكن بالكامل).

إن بيانات استهلاك الغذاء، أكثر دلالة. في عامَي 1993-1994، أي في السنة الأولى التي أُجريت فيها دراسة إحصائية عن معيشة السكان بعد اعتماد السياسات النيوليبرالية، تبيّن أن نسبة سكّان الريف الذين لم يتمكّنوا من استهلاك 2200 سعرة حرارية للفرد في اليوم، وهو تعريف الفقر في المناطق الريفية، 58%. في عامَي 2011-2012، آخر عام توفرت فيه بيانات من دراسة مماثلة، ارتفعت هذه النسبة إلى 68%. بالنسبة إلى المناطق الحضرية حيث مؤشر الفقر هو استهلاك 2100 سعرة حرارية للفرد في اليوم، كانت الأرقام المقابلة 57% و65 % على التوالي. بدقّة أكثر وباختصار، خلال فترة الرأسمالية النيوليبراليّة سُجّلت زيادة ملحوظة في حجم الفقر المدقع لجهة تجلّياته الأساسية، أي الجوع، والذي كان أيضاً أساس التعريف الرسمي للفقر حتى أصبح مجرحاً للغاية بالنسبة إلى الحكومة بحيث بدأت تعتمد جميع أنواع التعريفات المخادعة لخلق صورة أكثر جمالاً.

هذا الاستنتاج حول ازدياد الفقر يمكن أن تؤكّده الأدلة المتوفرة حول عدم المساواة. يوضح بيكيتي وشانسل، وهما اقتصاديان فرنسيان قدّرا حصة شريحة الـ1% الأكثر ثراء من السكان في الدخل القومي انطلاقاً من بيانات ضريبة الدخل، أن هذه النسبة كانت الأعلى على الإطلاق وبلغت 22% في عام 2013، أي في الفترة التي تلت بدء العمل بضريبة الدخل في الهند منذ عام 1922. هذه الحصّة كانت 6% فقط عام 1982.

بمعزل عن انتقادات معينة قد تطال الطريقة التي اعتمدها الكاتبان، فقد جاءت نتائجها رائعة إلى الحدّ الذي لا يمكن تجاهلها. كان ارتفاع عدم المساواة في الهند في ظل الرأسمالية النيوليبراليّة حاداً إلى درجة أنه أدى في الواقع إلى ازدياد الفقر. ماركس، أي عملية إفقار صغار المنتجين، وخاصة الفلاحين، الذين يهاجر الكثيرون منهم إلى المدن بحثاً عن وظائف عددها غير كافٍ. المهاجرون، وحتى جزء من الزيادة الطبيعية في القوة العاملة، غير القادرين على العثور على وظائف، يضخّمون «احتياطي جيش العمل» (غالباً بمعنى تقاسم الوظائف مع أولئك الموظفين في الواقع)، يقلّلون من القدرة التفاوضية التي يتمتع بها أيضاً العمال المنظمون، وبالتالي تفاقم عدم المساواة والفقر. غالباً ما يتم استخلاص استنتاجين خاطئين: أولاً، إذا كان النموّ سبباً في ازدياد الفقر، فإن وقف النموّ يجب أن يكون له تأثير معاكس بالتخفيف من حدّة الفقر أو على الأقل تجميده: إذا تسبّبت العملية (أ) بالعملية (ب) فإنّ توقف العملية (أ) يجب أن يؤدّي إلى توقف العملية (ب). هذا استدلال خاطئ لأنّ تأثيرات النمو والركود على الفقر ليست نفسها: إذا أدّى النموّ إلى تفاقم الفقر، فإنّ توقف النموّ سيؤدي إلى تفاقم الفقر بحدّة أكثر.

يؤدي النموّ إلى زيادة حدّة الفقر، لأن صغار المنتجين والفلاحين ازدادوا فقراً. حتى عندما لا يواجهون «تراكماً بدائياً لرأس المال» لجهة فقدان الأرض أو الأصول الأخرى (أي لجهة «المخزون»)، فإنهم يعانون من انكماش مداخيلهم، أي التراكم البدائي بمصطلح «التدفق». إن توقف النموّ لا يعني زيادة متوسط دخل الفلاح أو المنتج الصغير، بل على العكس من ذلك فإنّه ينخفض أكثر لسبب مختلف.

لنفترض على سبيل المثال أن الدخل النقدي للفلاح في ما مضى كان 100 روبية لأن قيمة إنتاجه (الكمية مضروبة بالسعر لكل وحدة) كانت 200 روبية وتكاليف الدخل (ليتم خصمها) 100 روبية. لكن دخله الحقيقي انكمش لأن خصخصة الرعاية الصحية زادت من نفقاته الطبية بشكل كبير. والآن، مع توقّف نموّ النفقات الطبية لم تنخفض، لكنه لم يعد قادراً على الحصول على نفس السعر لمنتجه، وبينما أكلاف الدخل بقيت على حالها دخله النقدي ينخفض. وبالتالي سحقه سابقاً من خلال آلية واحدة مستمرّ الآن من خلال آلية أخرى، من دون أن تتوقف الآلية الأولى عن كونها فعّالة.

وعلى نحو مماثل، إذا كان الدخل الحقيقي للشخص العامل هو نتاج فصلين، العائد الحقيقي للعمل ليوم عمل، وعدد الأيام التي يتوفر فيها العمل، فإن الفقر المرتبط بالنموّ يحدث في المقام الأول من خلال خفض العائد الحقيقي عن كلّ يوم عمل.

توقف النمو لا يرفع العائد الحقيقي لكل يوم عمل، لكنه يقلل عدد أيام العمل. لذا، رغم أنّ النمو المرتفع كان مصحوباً بتفاقم الفقر، فإنّ توقف النموّ يصبح مرتبطاً بتفاقم الفقر بشكل أكبر.

من منطلق أكثر عمومية يمكن للمرء أن يميّز بين الفقر غير الناجم عن الركود والفقر الناجم عن الركود. إن ازدياد الفقر أثناء النموّ يرجع إلى العملية الأولى، وازدياد الفقر بسبب الركود يتم من خلال العملية الثانية، من دون أن تختفي العملية الأولى على أيّ حال. وبالتالي يفرض الركود والكساد عوامل إضافية على العوامل المؤثرة فعلياً خلال مرحلة النمو الاقتصادي، ما يسبّب تفاقم حدّة الفقر.

هذا يقودنا إلى السؤال الثاني، هل يترتب على استئناف النمو تراجع مستوى الفقر إذاً؟ في هذا السياق، من المغري الإجابة بنعم قد يحدث ذلك، لكن من خلال إزالة العوامل الإضافية المسبّبة للفقر فقط والتي فُرضت على العوامل الأساسية المؤثرة أثناء مرحلة النمو، وبمجرد اكتمال هذه العملية، على سبيل المثال من خلال خفض البطالة إلى مستوى ما قبل الركود، عندها ستستأنف عملية تفاقم الفقر المزمن بموازاة النمو.

لكن هذا غير صحيح. إن الأزمة التي تواجهها اليوم الرأسمالية النيوليبراليّة ليست مجرّد أزمة دورية بل هي أزمة هيكلية ناشئة عن حقيقة أن المنظومة قد وصلت إلى طريق مسدود. انطلاقاً من ازدياد حدّة الفقر الناجمة عن الركود، حتى قبل ظهور الوباء، لا يوجد انتعاش تلقائي. لا يمكن أن يكون هناك انتعاش تلقائي إلّا إذا وضعت القوة الشرائية في أيدي الناس، ما يعني أن النوع القديم من النمو لا يمكن ببساطة استئنافه.

هناك معلومتان تلخّصان مدى تفاقم الفقر الناجم عن الركود. وهناك استناد إلى أرقام من عامَي 2011-2012 في ما يخصّ الفقر في المناطق الريفية والحضرية. منذ 2011-2012، كانت هناك دراسة إحصائية أخرى غطّت عينة كبيرة في عامَي 2017-2018 توضح أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الريفي بالقيمة الحقيقية قد انخفض بنسبة 9% بين 2011-2012 و2017- 2018. نظراً إلى أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للأثرياء الريفيين قد يرتفع بدلاً من أن ينخفض، فلا بد أن يكون الإنفاق الاستهلاكي للشريحة الكبيرة من سكان الريف قد انخفض إلى حدّ أكبر. يعدّ هذا اكتشافاً رائعاً لدرجة أن الحكومة قرّرت سحب نتائج الدراسة الإحصائية بالكامل من التداول العام، بدلاً من الاضطرار إلى الإجابة عن أسئلة محرجة.

والمعلومة الثانية تتعلّق بالبطالة المزمنة التي وصلت، حتى قبل ظهور الوباء، إلى 6%. ولأنّ الكثير من البطالة في الهند يأخذ شكل التوظيف غير المنتظم الناشئ عن حقيقة وجود عدد معيّن من الوظائف التي يتقاسمها العديد من الأشخاص، فإنّ البطالة المزمنة عادة ما تكون منخفضة إلى حدّ ما وتراوح بين 2% و2,5%. وبالتالي، فإنّ القفزة إلى 6% مهمّة للغاية وتؤكّد حجم الفقر الناجم عن الركود.

* نُشر هذا المقال في 11 تشرين الأول في «ديمقراطية الشعب»

مقال

العودة إلى الأساسيّات: المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة

الأمجد سلامة

في ظل السقوط الحرّ الذي يعيشه اللبنانيون، يصبح ملحّاً السؤال حول تخفيف حدّة تبعات هذا السقوط عن الطبقات الفقيرة والمتوسطة. فهل يكون الأمر محصوراً بالمؤشّرات الاقتصادية التقليدية، أم أن هنالك مؤشرات أخرى لم يجر التطرق إليها بجدية رغم أنها تمنح الدولة أدوات فاعلة وكفوءة؟ يقيس الاقتصاديون، منذ ثمانينيات القرن العشرين، تطوّر الاقتصاد بالاستناد إلى قواعد سميث وكينز التي سيطرت على القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أنه مع سيطرة النيوليبرالية والعولمة برزت الإشارة، في أدبيات البحث الاقتصادي، إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كمؤشّر لمناخ الأعمال وصحته وكفاءة الاقتصاد وقوّة التنمية الاقتصادية. وجرى التركيز على تحويل هذه الجهود إلى وصفة للبلدان النامية. هذا هو النوع من المؤشرات الذي يفترض خوض النقاش فيه.

في سياق تفكيك القطاع العام

إذاً، لماذا عزّزت النيوليبرالية التوجّه النظري نحو دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

ظاهرياً، تكمن الإجابة في اتجاه النيوليبرالية نحو ترشيق ظروف العمل ورفع كفاءته. بحسب لودوفيكا سافلوفشي ونيكوليتا روبو، في دراسة بعنوان «دور المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الحديث»، فإنه في ظل ظروف البيئة الاقتصادية الدائمة التغيّر، تتمتّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، ولديها قدرة كبيرة على التكيّف بسبب الأبعاد الإدارية المتقاربة التي تسمح بعملية اتخاذ قرار سريعة. يسمح لها هذا الأمر بأن تنسجم بسهولة مع متطلّبات المستهلكين، لتكون أقرب إلى التفاعل مع اتجاهات السوق، فضلاً عن أنها تنجز الأعمال بأكلاف أقلّ من المؤسّسات الكبرى بسبب انخفاض النفقات التقليدية وزيادة إنتاجية العمل في ظل ظروف التواجد الدائم لصاحب الأعمال في الشركة.

ورغم أن هذا التشخيص قريب إلى الواقع، إلاّ أن السبب الرئيسي لتركيز النيوليبرالية على المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يعود إلى التأطير النظري للتعامل مع سقوط الاتحاد السوفياتي ومعه الكتلة الشرقية. فقد شكّل التنظير لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مدماكاً أساسياً لتفكيك مؤسّسات القطاع العام في الأنظمة الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية. هذه النقطة بالتحديد شدّد عليها ميلفورد بِيْتمان في ورقة بعنوان «النيوليبرالية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة». فأشار إلى أن سياسة الانتقال من الاقتصاد الشيوعي إلى الرأسمالي في دول الكتلة الشرقية، كانت بمثابة «التجربة النموذجية» لخطاب النيوليبرالية الذي حلّ بدلاً من الكينزي على اعتبار أنه البديل الوحيد الممكن والمنطقي «للنظام الاقتصادي الشيوعي ذي التخطيط المركزي وغير الفعّال للغاية». رسم هذا الخطاب عملية تفتيت وحدات الإنتاج الكبيرة التابعة للدولة في هذه الأنظمة وآليات تحويلها إلى مؤسّسات صغيرة ومتوسطة الحجم. بمعنى آخر استُخدمت أهميّة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق تفكيك مؤسّسات القطاع العام المنتجة وخصخصتها. في اعتقاد بِيْتمان، إن هذا الانتقال تزامن مع منع أي دور نشط للدولة وللتدخلات السياسية في صياغة سياسات توجيه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد فرضت المؤسّسات الدولية التي حدّدت سياسة الانتقال النيوليبرالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل أساسي)، طريقاً أوحدَ ورفضت النقاش في وجود «طريق ثالث» بين الشيوعية والرأسمالية. وهي بذلك، قضت على كل درجات وأشكال تدخّل الدولة المركزي والمحلّي على خلفية علاقات السوق الاقتصادية. لذا، فإن ما حصل فعلاً في عملية التحوّل في الكتلة الشرقية السابقة، هو أن جزءاً كبيراً من التطوّر في قطاع المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة كان ضحلاً ومخادعاً. فغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة كانت نتيجة تفكّك مؤسّسات حكومية أكبر غير فعّالة. وبالتالي، لم تضف هذه المؤسسات أي قيمة إلى الاقتصادات المحلية، بل استبدلت، في أحسن الأحوال، القيمة المضافة في الاقتصاد للمؤسسات التي فُكّكت، بينما العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تكن سوى تعبير عن تحوّلات من القطاع غير الرسمي (الذي أصبح في العديد من اقتصادات وسط وشرق أوروبا سمة رئيسية في الثمانينيات) إلى قطاع خاص رسمي.

وفي مقابل استغلال النيوليبراليين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في خطابهم، توجد أسس حقيقية لأهميتها في الاقتصادات الرأسمالية. لكن ليس كما هم نظّروا. يعرّف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من حجم أعمالها الذي لا يتجاوز 250 أجيراً. وبحسب بِيْتمان فإن تدخل الدولة قد لعب دوراً محورياً في نجاح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لعدد من البلدان كاليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية (بعد عام 1945) واقتصادات «نمور آسيا» منذ الخمسينيات (خصوصاً تايوان) والصين منذ عام 1980 فأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تظهر من خلال مساهماتها في العمالة والناتج المحلي. وتشير إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في أكثر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 65% من إجمالي العمالة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وكذلك تمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات غير الرسمية أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 70% من إجمالي العمالة في البلدان المنخفضة الدخل، بينما تسهم بأكثر من 95% من إجمالي العمالة ونحو 70% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتوسطة الدخل. أما إحصاءات البنك الدولي، فتشير إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يسهم في خلق 58% من القيمة المضافة في الاقتصادات المحليّة.

في الواقع، تمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل توازن على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي. ففي ظل مساهمتها الكبيرة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، تشكّل مقياساً أساسياً لوجود الطبقة الوسطى في المجتمع، فضلاً عن أنها عامل أساسي في موازنة الاحتكارات والحدّ من احتكار القلة، ما يسهم في الحدّ من سيطرة المؤسسات الكبرى على السوق. لذا يكتسب تدخّل الدولة في نموّ هذا القطاع وتأطيره دوراً محورياً في صناعة السياسات الاقتصادية الكلية، لا بل يمكن توصيفه بأنه يقع في صلب الاقتصاد السياسي الحديث. إذا تُرك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دون دعم وتدخل من الدولة، كما يُنظّر النيوليبراليون، سيتقلّص حجمه. أوضح الأمثلة على هذا الاتجاه، تقلّص حجم القطاع في الولايات المتحدة منذ منتصف التسعينيات. شكّل هذا التطوّر إحدى أهم نقاط النقاش الاقتصادي هناك منذ عقد ونيف بسبب تقلّص الحصّة السوقية للقطاع بنسبة الخمس تقريباً بين عامَي 1997 و2012. ففي المقابل، ازداد تركّز الحصّة السوقية في يد حفنة صغيرة من المؤسسات الكبرى، كما ورد في تقرير لستايسي ميتشل بعنوان «قوة الاحتكار وتراجع الأعمال الصغيرة». ذريعة النيوليبراليين لتبرير هذا الاتجاه هي نفسها الحجّة المقدمة إبان تفكّك الاتحاد السوفياتي: البحث عن عوامل الفعاليّة الأعلى وتوفير الأكلاف والمرونة في بيئة الأعمال. ولكن اليوم المؤسسات الكبرى هي التي تؤمّن لهم هذه العوامل. لذا، عندما يتحدّثون عن دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقصدون، عادة، دعم مؤسّسات الريادة التكنولوجية.

لمن كان يذهب الدعم في لبنان؟

هذا ما حصل في لبنان فعلاً. ففي العقدين الماضيين تمّ التركيز على رسم سياسات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من باب حصره بريادة التكنولوجيا. من خلال هذا المنظور، جاءت رؤية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متطابقة مع سياسات الدولة اللبنانية تجاه الاقتصاد الكليّ بعد عام 1992. فقد جرى التركيز على نفخ حجم قطاع الخدمات (ولا سيما المالية) على حساب باقي القطاعات. ورغم استمرار المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعمل (سواء بشكل نظامي أو غير نظامي) إلاّ أنّها فقدت حصّتها السوقية تدريجاً، حتى في قطاع الخدمات غير المالية (كالبيع بالتجزئة والمؤسسات السياحية الصغيرة). وتبيّن لهذه المؤسسات أنها باتت مضطرة للاستعانة بعمالة أرخص والقبول بحصص أصغر من سلاسل القيمة في السوق للاستمرار.

في المقابل لم تلتفت الدولة إلى وضع هذه المؤسسات والمصاعب التي تواجهها في القطاعات التي تعمل ضمنها، ولم نر أي سياسة واضحة لدعمها. صحيح أن مصرف لبنان أطلق مجموعة من المبادرات لدعم الريادة في التكنولوجيا كالتعميم رقم 331 الذي خصّص 300 مليون دولار على شكل ضمانات قروض لقطاع ريادة التكنولوجيا (هل هنالك من سأل ماذا حلّ بالأموال وأين هو عائد الاستثمارات؟)، أو لدعم إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم على شكل مشروع «كفالات» الذي يتضمن شروط إقراض تحرف أهدافه عن الغاية الاقتصادية، ومن دون أن توضح معايير منح القروض وحقيقة قدرة المقترضين على السداد في ظل الفوائد المرتفعة والشروط الصعبة. عملياً، تُركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتدبّر أمورها بنفسها من دون أي دعم حقيقي يأخذ في الاعتبار تأثير القطاع على بنية الطبقات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وعلى الاقتصاد الكلي والجزئي.

اليوم بعد سنة كاملة على انطلاق الاحتجاجات وانكشاف هشاشة المنظومة الاقتصادية اللبنانية والانهيار الذي رافقه، لم نرَ أي جهود حقيقية لنقاش أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية تصحيح بعض الاختلالات التي حلّت بالبنية الاقتصادية-الاجتماعية في لبنان، وكيفية استخدام هذا القطاع كأداة للتخفيف من التبعات الكارثية للانهيار على اللبنانيين. وهذا أضعف الإيمان، إذ لا بدّ من أن تُضمّن الأطراف، التي طرحت خططاً في الفضاء العام اليوم، فصولاً في خططها لفتح النقاش حول السياسات التي يجب أن تُتّبع لتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعمالها كأداة أساسية في الاقتصاد السياسي، بالأخص إذا أرادت أن تؤخذ على محمل الجدّ.

في ظلّ كل هذا الإهمال، برز الأسبوع قبل الماضي خبر إطلاق حزب الله عبر مؤسّستَي «جهاد البناء» و«القرض الحسن» مشروعاً لمنح قروض ميسّرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن قطاعَي الصناعة والزراعة. يوازي حجم المشروع الـ20 مليون دولار تُدفع بالليرة اللبنانية (أي ما يفوق الـ160 مليار ليرة لبنانية)، وهذا مبلغ أكبر من موازنة وزارات الزراعة والصناعة والاقتصاد مجتمعة، ويساوي 20% مما قدّمه مشروع «كفالات» منذ انطلاقه إلى اليوم. فإذا أردنا الخروج من فقّاعة النقاشات التقنية، والدخول في الحديث عن الاقتصاد السياسي سنجد أن أحد أكثر الأطراف التي اتُّهمت بالجهل الاقتصادي والمالي (هل هذا حقيقي فعلاً؟) بدأ بتنفيذ أجندة اقتصاد سياسي من المكان الأكثر تأثيراً في البنية الاقتصادية - الاجتماعية، بينما الدولة لامبالية والأطراف الباقية غارقة في ترف النقاش المالي (لا الاقتصادي) حول كيفية الوصول إلى تحرير الودائع، الكبيرة قبل الصغيرة.

حتى وإن كان حجم المشروع إلى الآن يوحي بأنّه موجّه إلى بيئة الحزب، فإن ذلك يفرض سؤالاً كبيراً على باقي اللبنانيين: كيف ستتعامل القوى السياسية والشعبية مع هذه المبادرة؟ هل سترى القوى اللبنانية الأخرى ضرورة لإطلاق مشاريعها الخاصة بها بهدف الحدّ من تبعات هذا المشروع السياسية ومنع تمدّده إلى داخل بيئاتها؟ أم أنّها ستبقى غارقة في محاولات اجتراح حلول لإعادة إطلاق قطاع المصارف وتحرير الودائع، بينما تكتفي بتمرير المساعدات إلى بيئاتها اللصيقة؟ أم أن القوى السياسية المتنوّعة ستتنبه إلى ضرورة الحدّ من معاناة الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الأضعف وستطلق حواراً وتتفق على مشروع اقتصادي موحّد يُنفّذ عبر الدولة ويكون لبنة أساسية في نموذج اقتصادي جديد منتج وصحي؟ السيناريو الأرجح هو أن بقية القوى لن ترى ضرورة لإطلاق مشاريع خاصة بها ترفع بعض المعاناة عن كاهل اللبنانيين، وذلك أن معظمها يلمّح منذ الآن إلى أن الحلّ الأمثل لمعاناة مئات الآلاف، هو الهجرة للتخلّص من العوز واستبدال أبنائهم بتحويلات مالية بالدولار ستصبّ مباشرة في مشروع إحياء المصارف. ففي هذا الوقت، وفيما يبحث آلاف اللبنانيين عن طرق للهجرة، ستشهد الأشهر المقبلة ولادة المزيد من الجمعيات التي تستفيد من تمويل دولي لتوزّع بطاقات مساعدات على معظم اللبنانيين.

> تمثّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل توازن على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي. ففي ظل مساهمتها الكبيرة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، تشكّل مقياساً أساسياً لوجود الطبقة الوسطى في المجتمع، فضلاً عن أنها عامل أساسي في موازنة الاحتكارات والحدّ من احتكار القلة، ما يسهم في الحدّ من سيطرة المؤسسات الكبرى على السوق

أركاديو اسكيفيل ـ كوستاريكا